الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمي

جـامعـة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

مخبر تسيير الجماعات المحلية و التنمية المحلية (MCLDL)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

الموضوع :

دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا (2003-2014)

من إعداد الطالبة:

الغلم مريمة

تحت إشراف:

الدكتور: ثابتي الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن عبو الجيلالي	استاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ .ثابتي الحبيب	استاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مقرر
أ.د صوار يوسف	استاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ . تشيكو فوزي	استاذ محاضر أ	جامعة معسكر	ممتحنا
أ. بن حميدة محمد	استاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.غريسي العربي	استاذ محاضر أ	جامعة معسكر	ممتحنا

السنـــة الجامعيـة: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها

وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم)

التوبة(103)

مخطط البحث

الفصل الاول

"الاطار النظري للاقتصاد التضامني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"

- مدخل الى الاقتصاد التضامني
- التنمية الاقتصادية 'اسس ومفاهيم '
- التنمية الاجتماعية' اسس ومفاهيم'

يستعرض الفصل الاول مختلف المفاهيم الاساسية للاقتصاد التضامني وايضا اهدافه و مبادئه وبعض تجارب كل من دول المغرب والجزائر وفرنسا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بالإضافة الى التعرف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومختلف نظرياتها و معوقاتها

الفصل الثاني

دور ادوات الاقتصاد التضامني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (الزكاة والاوقاف نموذجا)

- دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور الاوقاف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الدراسات السابقة

يستعرض الفصل الثاني دور كل من مؤسسات الزكاة والاوقاف وآثارها الايجابية التي تحدثها على المستوى الاقتصادي وفي مجال الاستقرار الاجتماعي.
كما تطرق ايضا الى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

الفصل الثالث

دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاقتصادي والاجتماعي.

- نشأة صندوق الزكاة الجزائري.
- عرض وتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة(2003-2014)
- الدراسة الميدانية حول صندوق الزكاة الجزائري.

يستعرض الفصل الثالث دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري و دوره الاقتصادي والاجتماعي ،كما تطرق ايضا الى تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003-2014 ،بالإضافة الى الدراسة الميدانية الخاصة بالمزكين من اجل معرفة مدى ثقتهم بصندوق الزكاة و الدراسة الميدانية المتعلقة بالمستفيدين لمعرفة وضعهم المعيشي بعد الاستفادة من القرض الحسن

شكر

أحمد الله الذي لا يحمد سواه ان منّ عليا لأتمّ هذا العمل المتواضع

و أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور ثابتي الحبيب على قبوله الإشراف لإنجاز هذه المذكرة وعلى سعة صدره وحكمة توجيهاته وملاحظاته التي كانت نورا تسير على ضوئه خطوات البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل كذلك للأستاذ الدكتور مختاري فيصل على جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفه لإنجاز هذا البحث.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى عمال ادارة الشؤون الدينية بولاية معسكر ، والى عمّال مكتبة جامعة سيدي سعيد وخاصة الاخ الحبيب.

ولا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني ولو بالدعاء و الكلمة الطيبة لإتمام هذا العمل .

إهداء

الى والديّا الكريمين رعاهما الله امي وابي

الى اخوتي واخواتي والى كل الاحبة والاصدقاء خاصة زهور، نوال ،امينة، سامية

والى احب الناس الى قلبي ام كوثر ، ام حنين وام يوسف

الى رواد العلم والمعرفة خاصة رواد الاقتصاد

الى كل من تعبوا معي ومن اجلي .

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

مريمة

مـقــدمة

إن للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية و ذلك لأنها تعمل على زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة الافراد، كما أنها توفر فرص العمل لهم وكذلك السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين، بالإضافة الى تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي للمجتمع و تعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

ومع تفاقم الفقر و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية برزت الحاجة الى أدوات شاملة و جامعة لمعالجة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك برز الاقتصاد الاجتماعي و التضامني كوسيلة هامة لإعمال مبادئ التنمية الاجتماعية و تحقيق تنمية تضمن مصالح أشد الفئات عوزا .

و قد بدأ هذا المفهوم ينتشر في التسعينات وأخذ يحظى بتأييد متزايد باعتباره داعم مكمل عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو.

لقد ظهر الاقتصاد التضامني بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي: التضامن، حيث في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها النظام الرأسمالي التقليدي، انطلقت ثقافة مضادة جديدة منذ الستينيات، وهي ثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الشخصية كجواب عن أزمة التشغيل العام التي سارت تعرفها المجتمعات الغربية، والذي كان القاعدة الضامنة للاندماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة؛ وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية، حيث يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وخلق الروابط الاجتماعية وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن المقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة الرأسمال. وعليه، فإن طموحات الاقتصاد التضامني هي على حد سواء: اجتماعية بالقضاء على الهشاشة والفقر من خلال خلق فرص عمل محلية واقتصادية من خلال اقتصاد إنتاجي تعددي وجماعي؛ وسياسية تهدف إلى تحقيق بديل مجتمعي منبني على قيم التعاون والتضامن، بدل المنافسة والجشع والأنانية كما تعبر عنها الحركية العالمية البديلة.

كما يعتبر الاقتصاد التضامني الوعاء الذي يضمن انبعاث الآلاف من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار...الخ، حيث لا يهدف إلى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب، بل يربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة أيضا، كواحدة من أهدافه الرئيسية فهو إذن نهج بديل، ينبني على ديناميكية تنطلق من مشاريع محلية ترابية، تعطي أهمية كبيرة للسياق والمحيط المحليين؛ وهو أيضا يحمل مقاربة جديدة لسوق الشغل، أساسها المقاولة الاجتماعية، من خلال مبادرات مواطنة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كالتأمين والسكن والفلاحة والإنتاج والتسويق...

وبالنظر إلى هذه المميزات الخاصة بالاقتصاد التضامني، فإنه يعتبر من بين الحلول الجادة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للدول السائرة في طريق النمو.

ومن بين المؤسسات الخيرية الاسلامية يمكننا القول ان مؤسسة الزكاة تعد خير طريق لمواساة الفقراء و المساكين فهي تقوم بإشباع الفرد لحاجاته الضرورية وتضمن له مستوى كريما من العيش يتلائم مع كونه كخليفة الله في الارض.

و الزكاة باعتبارها موردا هاما من موارد الدولة احتلت اهتمام الكثير من الدول العربية و الاسلامية، وذلك بإنشاء العديد من الصناديق و المؤسسات التي تتولى جبايتها و توزيعها ،من بينها المملكة العربية السعودية ،السودان، الكويت، باكستان وماليزيا، وبدرجة اقل دول اخرى وعلى نهج الدول السابقة ،عرفت الجزائر تجربة العمل الزكوي من خلال انشاء صندوق الزكاة الجزائري تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه و السير على نهج التجارب التي سبقتها.

وحتى تتمكن الزكاة من تحقيق الدور المنوط بها في المجتمع المسلم سوف نقوم بالدراسة حول اختبار الزكاة كأداة من ادوات الاقتصاد التضامني وذلك وفقا للإشكالية التالية :

اشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق ارتأينا دراسة هذا الموضوع "دراسة تحليلية وصفية لصندوق الزكاة الجزائري من سنة 2003 الى سنة 2014 .

ولقد تمت صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث كما يلي :

كيف يمكن للاقتصاد التضامني ان يساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما هو دور صندوق الزكاة الجزائري في تفعيله ؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد التضامني وما هي اهم مبادئه؟
- ما مدى نجاح تجارب الاقتصاد التضامني في الدول العربية و الغربية؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟
- ما دور كل من ادوات الاقتصاد التضامني مثل الزكاة و الاوقاف في المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟
- الى اي مدى استطاع صندوق الزكاة الجزائري ان يشجع ويحفز الاستثمار في الجزائر و يحقق التكافل الاجتماعي؟
- **الفرضيات الفرعية:**
- ترتكز الدراسة على الفرضيات التالية:
- الاهتمام بمرتكزات الاقتصاد التضامني يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية و الخروج من بوتقة الفقر.
- يؤثر صندوق الزكاة الجزائري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اسباب اختيار الموضوع :

- ترجع اسباب اختيار البحث الى حقيقة مهمة وهي الغياب شبه الكامل لمثل هذه الدراسات و التي تتناول موضوع نشر ثقافة العمل الخيري التطوعي في الجزائر بدرجة معينة من التفصيل وهو ما يعني وضع كل مواطن عادي و المؤسسات على اختلافها في حالة الضبابية وعدم المعرفة الكبيرة اتجاه هذا الموضوع الحيوي و الهام في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، وفي ظل غياب المعلومات الاساسية حول هذا الموضوع فان الجميع سيجد نفسه في موقع غير المتأكد من فاعلية سياساته و اجراءاته المختلفة. وتعتبر هذه الدراسة بمثابة الدعم لمسيرة صندوق الزكاة

الجزائري و بمثابة الرد على بعض من يحاول التقليل من اهميته من خلال ارتفاع الاصوات المشككة في مصداقية الصندوق.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في اهمية موضوع الاقتصاد التضامني من جانبيه الاقتصادي و الاجتماعي ومحاولة ربط هذين الجانبين معا، ومن اجل اثراء النقاش حول الموضوع و الاستفادة من هذه الاعمال كأحد محركات العملية التنموية فأهمية الدراسة تنبع من خلال:

- محاولة التوعية بأهمية الاقتصاد التضامني وامكانياته بشكل عام.
- تسليط الضوء على واقع الاقتصاد التضامني بالجزائر.
- اجراء تقييم للواقع الحالي في الجزائر من خلال صندوق الزكاة.
- رفد المكتبة المحلية بمرجع متخصص في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني (جامعة معسكر)
- الخروج بتوصيات ونتائج.

اهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من الدراسة هو محاولة معرفة الدور الذي يقوم به الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة الى ذلك تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الجزئية التالية:

- دراسة الاقتصاد التضامني من حيث مفهومه ،و مبادئه واهم مقارباته.
- استعراض بعض التجارب في الدول الغربية و العربية في مجال الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- ابراز التضامن كقيمة اخلاقية يجب تفعيلها بين كافة الاسر في المجتمع.

المنهج المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل الاطار النظري للاقتصاد التضامني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،بالإضافة الى منهجية دراسة الحالة بتحليل واقع صندوق الزكاة الجزائري من سنة 2003 حتى 2014 وذلك من أجل تسليط الضوء والتقرب من الموضوع أكثر على أرض الواقع.

صعوبات الدراسة:

تتلخص اهم الصعوبات التي واجهت الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الوصول الى المستفيدين من اموال الزكاة لقلة المعلومات عنهم .
- –قلة المراجع حول موضوع الدراسة باللغة العربية لعدم انتشاره عند العرب.

–استعراض الخطة المتبعة:

تبعا للأهداف المتوخاة من الرسالة ولمعاجلة الاشكالية والتساؤلات الجزئية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول :

الفصل الاول :الذي جاء تحت عنوان 'الاطار النظري للاقتصاد التضامني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان دور مرتكزات الاقتصاد التضامني التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "الزكاة والاوقاف نموذجا "

الفصل الثالث: الذي جاء بعنوان دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري و دوره الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الاول : الاطار النظري للاقتصاد التضامني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر الاقتصاد التضامني من الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي ،ويكتسب العمل التضامني اهمية متزايدة يوما بعد يوم، فهناك قاعدة مسلم بها مفادها ان الحكومات سواء في الدول المتقدمة او النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات افرادها ومجتمعاتها، كما تعتبر التنمية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها ،وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الان، ولتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت اهميتها من ظرف لآخر ومن بلد لآخر .

فمن خلال هذا الفصل سنحاول ان نبرز مختلف تعاريف الاقتصاد التضامني و اهم مبادئه مع التعرض الى عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذلك ارتأينا ضرورة تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: مدخل الى الاقتصاد التضامني

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية 'اسس ومفاهيم'

المبحث الثالث :التنمية الاجتماعية 'اسس ومفاهيم'

المبحث الاول: مدخل الى الاقتصاد التضامني

لا نستطيع فهم خصوصيات الاقتصاد التضامني بدون الرجوع الى التطور التاريخي للفكر الاقتصادي وما الذي يربط الاقتصاد التضامني بعلم الاقتصاد؟ وفي ماذا ولماذا يمكننا القول ان الاقتصاد التضامني هو جزء من الاقتصاد؟

المطلب الاول :التطور التاريخي للفكر الاقتصادي

نقصد بالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاجتماعية ،وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من اجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية ومن هنا فان المقصود بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي حصل في الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية.[1]

[1] مدحت القريشي تطور الفكر الاقتصادي ،دار وائل للنشر ،عمان الاردن، الطبعة الاولى 2008 ،ص20.

وبناء على ما سبق سنتعرض ابرز مراحل الفكر الاقتصادي :

الفرع الاول: ملامح الفكر الاقتصادي قبل الفكر الرأسمالي : سنتناول ابرز الافكار الاقتصادية التي سبقت ظهور الفكر الرأسمالي الاقتصادي.

1-الافكار الاقتصادية في العصور البدائية والوسطى

ابرز الافكار في العصور البدائية قدمتها الحضارة اليونانية، وبعض تلك الافكار صنفت فيما بعد على انها تدخل في نطاق الفكر الاقتصادي ، وتأتي في مقدمة تلك الافكار كتابات ارسطو المصدر الرئيسي لمناقشات المسائل الاقتصادية في العصور البدائية. ونتيجة لبدائية الحياة، طغت الاخلاق على النقاش الدار آنذاك واحتل الرق الاولوية ،واصبحت المسائل المهمة هي التبرير الاخلاقي للرق .ويأتي بعد الرق مشكلة الفائدة في حال عدم وجود راس المال ،وقد ظلت الفائدة عرضة للنقد الشديد حتى العصور الوسطى.

وثار ارسطو تساؤلا عما اذا كانت الاسعار سليمة او عادلة ،وقد سيطر هذا التساؤل خلال معظم الالفي عام التالية و احتل اهمية محورية في الفكر الاقتصادي.

وبقيت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات آنذاك بعيدة عن التأثر بالأفكار المثالية في تلك العهود، فقد كان الرق هو المصدر الرئيسي للعمالة وكانت الثروة متركزة في ايدي الملوك والاقطاعيين ،وقد صنفت تلك العصور في البداية على انها انظمة بدائية فعبودية لتصل بعد ذلك الى الاقطاعية.

2-الفكر الاقتصادي في المذهب الاشتراكي

ان الافكار والنظريات ذات الصلة بالاشتراكية جاءت كنتيجة من النتائج الاساسية التي افرزتها عملية التطور في اطار النظام الرأسمالي، وما رافقها من سلبيات وعيوب ومساوئ ،وهو الامر الذي ادى الى ظهور افكار تنادى بالتخلص من العيوب والمساوئ والسلبيات التي ترافق عمل النظام الرأسمالي، ومن خلال ايجاد نظام اقتصادي بديل اطلق عليه النظام الاشتراكي.[1]

ويمثل الفكر الاشتراكي عند عدد من المفكرين مجموعة متكاملة من الافكار والمناهج والوسائل السياسية والاجتماعية التي تشترك، بصرف النظر عن الاختلاف في التفاصيل ،في رفض المجتمع الاستغلالي

[1] فليح حسين خلف ،النظم الاقتصادية،(الرأسمالية ،الاشتراكية، الاسلام)عالم الكتب الحديث ،عمان، الطبعة الاولى،2008،ص135

وتؤمن ايمانا لا يتزعزع بالتقدم الحتمي للمجتمعات، مؤكدة ارادتها في اقامة مجتمع اكثر عدلا وكفاية وفي تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الناس وجميع الامم.

ومن اشهر روادها سان سيمون و فورييه وسيسموندي وروبرت اوين وليون بلانك.

3-الفكر الاقتصادي الاسلامي:

تستند الافكار الاقتصادية الاسلامية الى الشريعة الاسلامية ،التي تستمد قواعدها من مصادر الدين الاسلامي وهي القران الكريم والسنة النبوية والاجماع والقياس والمصلحة المرسلة ونحوها من ادلة الشريعة.

وتقوم تلك المبادئ على مبدا استخلاف الانسان في الارض ،ومبدا ان المال وسيلة لطاعة الله ،ومبدا كفاية الخيرات لحاجات البشر ،كما يتفق الفقهاء الى حد الاجماع على ان الاسلام اقر مبدئيا حقوق الملكية.

وقد تشعبت الافكار الاقتصادية الاسلامية في مواضيعها، وتختلف في بعض الاحيان مع علم الاقتصاد الوضعي ،اذ اننا نجد انها تركز مثلا على القواعد الاخلاقية لترشيد السلوك الاقتصادي وعلى الحيلولة دون شيوع الاسراف والاكتناز.

وللإسلام خطة بخصوص توزيع الدخل والثورة ،فالزكاة تأكيد لإعادة تنظيم الدخل والثروة وهناك نظام الارث وولد آثار واسعة ،وهناك نظم اخرى، بعضها تطوعي وبعضها الزامي اتى بها الاسلام، وهكذا نجد ان الاسلام اتى بنظم اختيارية (نحو الاوقاف)واتى بنظم الزامية كبعض الموارد الطبيعية قضى بتوزيعها بطريقة معينة واشتراك الناس فيها كنظام الارث والزكاة[1]

وتميز الفكر الاقتصادي الاسلامي بنظامه الخاص بالضمان الاجتماعي الذي يقوم على اساسين:

الاول: هو التكافل العام والثاني هو حق الجماعة في موارد الدولة العامة ،واذا جاز لنا ان نلخص اهم آليات التكافل فيمكن تحديد كل من الزكاة والارث والوقف ،وامتداد لنظرة التكافل الاجتماعي من منظور اسلامي اتجاه المجتمع وابنائه، فقد حرم الاسلام كافة طرق الكسب الغير مشروعة ومن ضمن هذه الطرق الاحتكار.

[1] محمد انس الزرقا، خطة الاسلام في اعادة توزيع الدخل والثروة (الزكاة والضمان الاجتماعي)البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،ندوة رقم 36،1991،ص146.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي الرأسمالي

يصعب التحديد الدقيق لتاريخ بروز الافكار الرأسمالية ويربطه البعض بالفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ،وقد مر النظام الرأسمالي بمراحل مختلفة ابرزها المرحلة التجارية والتي امتدت حوالي300 عام طغت على اهتمامات روادها الاهتمام بالتجارة،،ثم مرحلة النظام الطبيعي ،الذي طغى عليه الاهتمام بالزراعة ،فالمرحلة الصناعية التي اهتمت بالصناعة ،فالمرحلة المالية الاحتكارية، واستند النظام الرأسمالي على اربعة اركان اساسية :

-الملكية الفردية للسلع ولوسائل الانتاج

-الارباح التي تعتبر المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي .

السوق وهو المجال الذي يحدد فيه مصير المشروع الاقتصادي.

راس المال وهو ميزة النظام الرأسمالي اذ انه لم يكن موجود في الانظمة ما قبل الرأسمالية.

وفيه لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و تترك الحرية للأفراد ،فالدافع الشخصي من وجهة نظر مؤيدي فلسفة هذا النظام يحقق صالح المجتمع بالقدر الذي يحقق به صالحه الخاص و الملكية الفردية تلقى كل التأييد والحماية وهذا المنهج في التفكير واسلوب العمل يخلق لنا المجتمعات الرأسمالية.[1]

ويعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية و'رسول اللبرالية 'الاقتصادية على حد تعبير 'ايرك رول'من خلال كتابه الشهير 'بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم 1776 ،اهم افكاره يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-فكرة القوى الاساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية، فاكد على دور المصلحة الذاتية في الدوافع الاقتصادية.

2-تحديد كيفية الاسعار :وكيف يتم توزيع الدخل الناتج عنها في شكل اجور وربح وريع ،واخيرا السياسات التي بموجبها تدعم الدولة وتعزز التقدم والرخاء في المجال الاقتصادي.

وقد خلف آدم سميث بعد وفاته ثلاث مفكرين وكان لهم اثرا في تهذيب افكار اعمال سميث وتوسيعها، وهم جان باتيست ساي (1767-1832) وتوماس روبلت مالتوس (1766-1834)

[1] دكتور عوف محمود الكفراوي، اصول الاقتصاد الاسلامي، مطبعة الانتصار للطباعة الاوفست،2003،ط1 ،الجزء الاول،ص24

و دافييد ريكاردو(1772–1823)وقد جعلوا الفكر الاقتصادي منسجم مع التطور الحاصل ،ومعهم جاء ما اسماه البعض "الفكر الاقتصادي للنظام الصناعي"[1]

و من المدافعين برز ويلفريدو باريتو [2](1848–1923) ومن خلال نظرته لتوزيع الدخل ،خلص الى نتيجة مفادها انه في جميع البلدان ،وفي جميع الاوقات فان الدخل يوزع بالطريقة نفسها تقريبا ،وهو بعيد جدا عن المساواة ولكنه يعكس في رأيه توزيع الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي .

ونتيجة لتطورات عديدة ،وتفاقم الاوضاع ،ظهرت الحاجة الى تصحيح الاختلالات الخاصة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،وكانت عملية التصحيح الكبرى نجدها في الفكر الكينزي وفكر الرفاهية، ففي حين كانت الافكار الكينزية تصحيحا للاختلالات التي أدت الى ازمة الكساد ،كانت أفكار الرفاهية ترمي الى تصحيح اختلالات السوق الرأسمالية من خلال تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.

–وتجلت أزمة الكساد في ثلاثة مظاهر رئيسية:

–الانكماش الشديد في الاسعار الذي تسبب في افلاس الصناعة والزراعة.

–البطالة.

–تضرر الفئات الضعيفة.

كانت افكار كينز(1883–1946) المخرج من ازمة الكساد1929،وارتكزت على امكانية توزان العمالة الناقصة، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من اجل دعم الطلب، ومنذ كينز اصبحت الدولة مسؤولة عن الاداء الكلي للاقتصاد، كي يمكن أن يستعيد قدرته على تحقيق التشغيل الكامل، باعتباره امرا مرغوبا فيه عموما في الاقتصاد القومي.[3]

الفرع الثالث: الفكر الاقتصادي المعاصر

ان الفكر المعاصر يمكن تتبع اثره في السنوات الاولى من الخمسينات ،ومع ازمة الاقتصاد الكينزي ظهر النقديون ثم الكلاسيكيون الجدد الذين عارضوا فكرة 'التوقعات المعدلة" واستبدلوها بفكرة' التوقعات الرشيدة'

[1] جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1 2000 ص88

[2] جون كينيث ،نفس المرجع السابق،ص137.

[3] عاطف قبرصي،دولة الرفاهية الاجتماعية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،بيروت،2006،ص176.

ويبدو جليا ان التطور الفكر الاقتصادي هو نتاج لقصور بعض النظريات الاقتصادية وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشر، فكما هو معروف كانت آراء كينز في نهاية الثلاثينات وبداية الاربعينيات من القرن العشرين استجابة لعجز الفكر الكلاسيكي لتفسير ومعالجة الكساد الكبير، في حين ان النقديون في نهاية الستينات والسبعينات من نفس القرن قدموا تفسيرا لظاهرة الركود التضخمي، كما ان الكلاسيكيون الجدد قدموا تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة ،وكلها آراء ساعدت على ايجاد مخرج مؤقت من أزمات كادت تعصف بالاقتصاديات المتقدمة.[1]

المطلب الثاني :ماهية الاقتصاد التضامني

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التعريف بمختلف المصطلحات المشتركة مع الاقتصاد التضامني، فالاقتصاد الاجتماعي ،الشعبي، المنظمات الغير ربحية ،القطاع الثالث، كلها لها مواصفات مشتركة.

الفرع الاول: مفاهيم اساسية

تتعدد المصطلحات للاقتصاد التضامني لذلك يستدعي ان نستعرض بعض المفاهيم الاساسية :

اولا: الاقتصاد الاجتماعي

1-نبذة تاريخية

مر مصطلح الاقتصاد الاجتماعي بعدة مراحل فقبل1830 لم يكن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي سوى مقارب لمصطلح الاقتصاد السياسي الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، بدون دلالات اضافية معنوية او سياسية.[2]

لكن منذ نشر الاقتصادي اللبرالي charles dunoyer في عام 1830 بحثه في الاقتصاد الاجتماعي او عرضه البسيط لأسباب سلطة (تأثير) الانسان التي تأتي من استعمال قواه البحرية وقوة اكبر حين اتبع المؤلف نصائح اسداها له معلمه (Jean-Baptiste –Say)بتفضيله تعبير الاقتصاد الاجتماعي عن الاقتصاد السياسي وبدا المصطلح يتناول ابعادا جديدة.

[1] جون كينيث،تاريخ الفكر الاقتصادي ،مرجع سبق ذكره ص288.

[2] François Espagne ,Economie Sociale et solidaire :histoire et valeurs ,Forum régional de l'emploi dans l'économie sociale et solidaire en Rhône –Alpes –Lyon ;11 janvier 2008 ;p2

ومصطلح الاقتصاد الاجتماعي يعني بشكل دقيق ومحدد مجموع المبادرات والمؤسسات ،مبادرات الطبقة العاملة، الخاصة او العمومية، المتقاطعة مع التطور الاجتماعي –خاصة التطور في الحالة الاجتماعية لأفراد الطبقة العاملة الحضرية.[1]

وبشكل عام ومحدد ،يعتبر رواد الاشتراكية الاوائل من اول المنظرين لما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي ومن ابرزهم، سان سيمون(1760–1825)،شارل فوريي(1772–1837)برودون(1809–1865)،ليون بلانك، الذين ابدوا معارضة شديدة للرأسمالية الصناعية ،ودعوا ونظروا لانتهاج نظام اجتماعي جديد، منسجما مع العدالة ويولي اهمية اكثر للإنسان.

2– ابرز التعاريف:

حسب التهامي عبد الخالق فان مصطلح الاقتصاد الاجتماعي مصطلح غامض بعض الشيء من حيث انه يجمع بين مفهومين واسعين :اقتصاد واجتماع، ويحيل الى مجموعة الانشطة التعاونية والتضامنية ذات السياق الاقتصادي والاجتماعي في وقتنا الراهن.

ويستخدم مفهوم الاقتصاد الاجتماعي على اساس واسع في أوروبا للإشارة الى المؤسسات الغير حكومية التي لها غرض اجتماعي أو جماعي، ويندرج تحت هذا المفهوم أربع مجموعات هي الصناديق المالية المشتركة والتعاونيات والجمعيات والمؤسسات وهو مفهوم واسع يدمج التعاونيات التي تقوم بتوزيع الارباح والمؤسسات المالية التعاضدية ،وكثير من هذه المؤسسات تجارية كبيرة.[2]

ثانيا :المؤسسات الغير ربحية

تشكل المؤسسات غير الهادفة للربح مكونا أساسيا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا أن هذا المصطلح يطرح مجموعة من الإشكاليات، يستخدم هذا مصطلح المؤسسات غير الهادفة للربح كمرادف للقطاع الثالث و كترجمة إنجليزية لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي ، ويحيل الى كل نشاطات القطاع التطوعي، أما في أوربا فيستخدم كنظام ثالث باعتباره قوة ثالثة بين الدولة والسوق، ويحيل مصطلح القطاع الثالث في الاستخدام الانكلوسكسوني الى نموذج البر والإحسان مرجعه هو التنظيمات غير الهادفة للربح (جمعيات، مؤسسات) في حين نجد أنه في الاستعمال الأوروبي يستخدم كقطاع الثالث والمتضمن كذلك للتعاونيات وتنظيمات المساعدة التعاضدية في سياق أزمة الشغل والمجتمع في أوربا، وقد شهد

[1] François Espagne Economie sociale et solidaire histoire et valeur ;op –cite p3-2.

[2] ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ،الشعبة الاحصائية دراسة في الاساليب السلسة، العدد 91 ،دليل الحسابات القومية ،دليل المؤسسات غير ربحية في نظام الحسابات القومية.نيويورك2005ص11.

مصطلح القطاع الثالث استخدام أوسع، ولاسيما في الأدبيات السوسيولوجية لسنوات الثمانينات، ليشمل المنظمات الجماعية والمنظمات غير الحكومية* [1].

ويصعب تحديد تعريف شامل وجامع وموحد لمصطلح المؤسسات غير الهادفة للربح ، إلا اننا سنعتمد على التعريف الذي إعتمدته الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007، والمعنون ب "البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادف للربح Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif (ISBL)" [2].

وهو نفس التعريف المعتمد (كما تشير الى ذلك تلك الدراسة) لدى النظام المحاسباتي الوطني (SCN 93) ودليل المؤسسات غير الهادفة للربح الذي تم إعداده من طرف الجامعة الأمريكية John Hopkins تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة (2006)، وطبقا لهذه المعايير، تتميز المؤسسات غير الهادفة للربح بكونها:

1-منظمات تشتغل في إطار مؤسساتي .

2-منظمات خصوصية تختلف عن المؤسسات الحكومية على المستوى المؤسساتي .

3-منظمات لا توزع الأرباح المحققة على مكوناتها .

4-منظمات ذات تسيير ذاتي قادرة على إدارة أنشطتها الخاصة .

5-منظمات تطوعية ذات طابع غير إلزامي وتتسم بطابع الحرية الفعلية للمشاركة.

وقد تم تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح حسب مجال أنشطتها وذلك وفقا للمصنفة الدولية للمؤسسات غير الهادفة للربح المقترحة في دليل منظمة الأمم المتحدة. هذه المصنفة تضم 12 مجموعة كبيرة هي: المجموعة 1 : الثقافة و الرياضة والترفيه؛ المجموعة 2 : التربية والبحث العلمي؛ المجموعة 3 : الصحة؛ المجموعة 4 : الخدمات الاجتماعية؛ المجموعة 5 : البيئة؛ المجموعة 6 : التنمية والسكن؛ المجموعة 7 : الحقوق والدفاع عن حقوق المواطنين والمستهلكين والسياسة؛ المجموعة 8 : وسطاء الإحسان وإنعاش التطوع؛ المجموعة 9 : أنشطة دولية؛ المجموعة 10 : الدين؛ المجموعة 11 : جمعيات اقتصادية ومهنية ونقابات؛ المجموعة 12 : تضم الجمعيات غير المصنفة.

ثالثا: الاقتصاد الشعبي.

مصطلح الاقتصاد الشعبي اطلقه كل من التشيلي"لويس رازتو" والارجنتيني "خوسي لويس كوراجيو"

[1] سيدي احمد فليل، الاقتصاد التضامني بالمغرب، حالة المؤسسات الغير ربحية ،ورقة بحثية غير منشورة مقدمة الى المؤتمر الدولي الثاني "الاقتصاد الاسلامي' من الازمات المالية الى المؤسسات التضامنية" 2015.

[2] المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح،2007.ص8.

* مصطلح المنظمات غير الحكومية يستخدم بكثرة في الدول السائرة في طريق النمو نظرا لسيادة هذا النوع من التنظيمات بالنسبة للقضايا الدولية: المساعدة على التنمية، تسوية النزاعات، منظمات بدون حدود، التجارة العادلة.

ويعرف الاقتصاد الشعبي على انه 'مجموعة الانشطة الاقتصادية والتطبيقات الاجتماعية المتبعة من طرف المجتمعات الشعبية من اجل استغلال قواهم الذاتية من العمل والموارد المتاحة عندهم، لتوفير الحاجات الاساسية عندهم المادية والغير مادية)، وحسب التشيلي لويس رازتو '1996:فان الاقتصاد الشعبي قد يشمل مبادرات فردية لعمال احرار بالإضافة لشيوعه في مؤسسات صغيرة عائلية (مجموعة افراد) او حتى الجماعات او الجمعيات عدد اكبر من الافراد او العائلات)[1].

وفي ختام هذا الفرع نشير الى انه توجد مصطلحات اخرى متقاربة مع ما تناولنا ،من بينها القطاع الثالث الذي يصنفه البعض على انه تقاطع ما بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو بديل للخاص والعام.

وهو يتعلق بهيكلة الاقتصاد الاجتماعي (الرابطات ،التعاونيات، التعاضديات)والاسباب السياسية للاقتصاد التضامني، وهذا المفهوم 'القطاع الثالث يقتضي الجمع ما بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي بدون سبب تضامني ومن جهة اخرى، ومبادرات الاقتصاد التضامني التي لا تظهر بها مواصفات الاقتصاد الاجتماعي

الفرع الثاني: مفهوم الاقتصاد التضامني

كما هو واضح فان المفهوم يتكون من كلمتين 'الاقتصاد و التضامن' :

-الاقتصاد: لغة هو من القصد وهو التوسط وطلب الامد.

اصطلاحا :هو علم اجتماعي موضوعه الانسان ذو الارادة، يهدف الى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة، والموارد المحدودة، بغرض تحقيق اكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على انمائها بأقصى طاقة ممكنة.[2]

و من اهم التعريفات الشائعة لعلم الاقتصاد نذكر ما يلي :

1-الاقتصاد هو ذلك النوع من المعرفة المتصل بالثروة ،اي انه العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الامة في ان تغتني(آدم سميث Adam Smith) (ثروة الامم 1776).[3]

2- نشر العالمAlfred Marshal كتاب 'مبادئ الاقتصاد '1890 وعرف فيه علم الاقتصاد بانه ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة وحياته العملية وكيفية الحصول على الدخل.[4]

[1] Hillenkamp Isabelle ,l'approche latino-américaine de l'économie populaire ,les inégalité et la pauvreté ,revue de la régulation ,N06/Paris,2ème semestre 2009 ;p04.

[2] مصطفى كامل السعيد، محاضرات في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية ،القاهرة،1980،ص165.

[3] د محمود الوادي ،ابراهيم خريس ،نضال الحواري، ضرار العتيبي، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2006،ص20.

[4] محمود الوادي، ابراهيم خريس ،نضال الحواري، ضرار العتيبي، نفس المرجع السابق،ص20.

3-وقام بيجو Begout بنشر كتاب 'اقتصاد الرفاه' عام 1920 وعرف فيه علم الاقتصاد بانه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاه العام الذي يمكن ايجاد علاقة مباشرة او غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود.[1]

التضامن: لغة هو :تضامن على وزن فعل ،تضامن يتضامن، تضامنا فهو متضامنا، تضامنوا: التزم كل منهم ان يؤدي عن الاخر ما يقصر عن ادائه، التضامن: التزام الغني او القوي معاونة الضعيف او الفقير بالتضامن بالتعاون المشترك، والعمل المشترك، تضامن اجتماعي تعاون بين افراد المجتمع،(من معجم المعاني الجامع)

واصطلاحا كلمة "التضامن" المعبرة عن نظام، ومذهب اقتصادي ظهرت عند بييرلرو(Pièrre Leroux) في كتابه (De L'umanité,1840)

ليستخدم المصطلح بعد ذلك عالم الاجتماع (ايميل دور كايم)(1858-1917)في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي 1893).

واستنادا الى المعنى اللغوي للكلمتين ،يمكننا اعتماد التعريف التالي :كتعريف اولي ورئيسي للاقتصاد التضامني على انه "الحقل" [2]الذي يهتم بدراسة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع عن طريق انواع التضامن الذي ينشا بين مختلف وحدات المجتمع.

و ابرز تعاريف للاقتصاد التضامني نوجزها فيما يلي:

لقد أفرد العديد من الباحثين والمختصين قسطا من مشاريعهم العلمية والفكرية لمحاولة إيجاد تعريف محدد، شامل وجامع ، ومتوافق عليه لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكن لم تكلل محاولتهم بالنجاح، بحيث نجد مجموعة من التعاريف المختلفة والمتباينة، إلى درجة أن البعض يرى أن الرجوع إلى الجذور التاريخية، والأسس الفلسفية والسياسية والدينية، والمبادئ المؤسسة له تقود إلى السقوط في تعريف فضفاض وغامض واستحالة تحديد معالمه، ويرجع ذلك إلى تنوعه الشديد وهويته فضلا عن عوامل تمايزه مع "اقتصاد أخر"، علاوة على فعالياته وتوظيفاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وقوتهم وهشاشتهم.[3]

ونجد نفس الأمر ينسحب على مصطلحي "الاقتصاد الاجتماعي" و"الاقتصاد التضامني".

[1] محمود الوادي،ابراهيم خريس،نضال الحواري،ضرار العتيبي ،نفس المرجع السابق،ص21.

[2] مصطلح الحقل مقتبس من عنوان "الاقتصاد التضامني الحقل النظري والتطبيقي الذي استخدمته مجلة الاقتصاد والمانجمنت التي كانت تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية التسيير ،جامعة تلمسان الجزائر، كموضوع عددها الخامس،جوان2006.

[3] Jean-Noël Chopart, Guy Neyret et Daniel Rault (dir), Les dynamiques de l'économie sociale et solidaire, coll. Recherche, éd. La Découverte, 2006,p 5

فالأول لفظ قديم ومعقد تتداخل فيه ثلاث مرجعيات: الممارسة التعاونية، الحمولة الأكاديمية والوضع القانوني (Statut Juridique) [1]، فنظريا يعني ربط العنصر الاجتماعي بالعنصر الاقتصادي، المتأصل في التنظيمات التي تحتل مجالا بين السوق والدولة [2]، وعمليا يحيل إلى مجموعة من التعاونيات و التعاضديات و الجمعيات والمؤسسات التي تتقاسم مجموعة من المعالم تميزها عن المقاولات الفردية، والمقاولات العمومية وشركات الرساميل، فمقاولات الاقتصاد الاجتماعي تتميز عن المقاولات الفردية بميزتها الجماعية، وهي التي تميزها عن شركات الرساميل لأنها توحد الأفراد قبل توحيد الرساميل وبدون بحث عن أولوية الحصول عن تعويض عن الرأسمال (La capitalisme). [3]

إلى جانب هذا التعريف، نجد البعض يعطيه مدلولين : الاول من زاوية التحليل الاقتصادي بحيث يعتبره جزء من الاقتصاد السياسي مخصص لدراسة المداخيل والثروات من وجهة نظر معيارية في حين أن المدلول الثاني من زاوية الانظمة الاقتصادية، فالاقتصاد الاجتماعي (يسمى كذلك القطاع الثالث) هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للمنطق الرأسمالي ولا لمنطق الدول (الادارات والمقاولات العمومية)، وإنما تعني التعاونيات والتعاضديات وجمعيات التسيير، والتي تتميز بكونها غير ربحية وبمبادئها الديمقراطية.[4]

–في حين نجد أن لفظ الاقتصاد التضامني هو لفظ حديث جدا، حيث ظهر في فرنسا في سنوات الثمانينات، قام بصياغته كل من السوسيولوجيين :برنارد امي (EME Bernard) وجون–لويس لافيل (Jean–Louis LAVILLE)، وهو لفظ يحيل الى تجمع مختلف المبادرات وجمعيات القروض بدون فائدة للعاطلين عن العمل بغية خلق مقاولاتهم، ومنظومات التبادل المحلي (SEL) .[5]

– الاقتصاد التضامني تعود جذوره الى الاقتصاد الاجتماعي وقد تطورت على اساس الفئة النشيطة خلال سنة 1970 في سياق الازمة الاقتصادية و البطالة و هو يسعى الى تلبية احتياجات الافراد وتقديم طرق جديدة للإنتاج و البدائل الاقتصادية من خلال التضامن و التجارة العادلة(commerce équitable) و زيادة التركيز على الحد من التفاوت.

[1] Eric Dacheux et Daniel Goujonk (2011), Principes d'économie solidaire, Ellipses Editions Markting,p9

[2] Antonella Noya et Emma Clarence (Dir) (2007), Pour une économie sociale-Créer de la richesse par l'intégration sociale, Édition Economica, paris, p 3

[3] Christine Collette et Benoît Pigé‹, Économie Sociale et Solidaire-Gouvernance et Controle, Dunod Paris,2008 p 7 et 8 -

[4] Alain Beitone, Antoine Cazorla , Christine Dollo, Anne-Mary Drai, (dir.),Dictionnaire des sciences économiques, Armand Colin, 2e édition, 2002, p 169

[5] Eric Dacheux et Daniel Goujonk (2011), Op cit. p 9

–إلا أن هذين المفهومين –الاقتصاد الاجتماعي و التضامني– يتم الخلط بينهم و بالرغم من ذلك نشير الى تواجد مجموعة من الانشطة المتنوعة لها ثلاث نقاط مشتركة[1]:

أ–مشروع اقتصادي (داخل السوق.)

ب–الهدف الاجتماعي المتمثل في (محاربة الاقصاء الاجتماعي، خلق فرص عمل مستدامة، تطوير الاقليم و خلق الثروة.

ج–مشاركة الحكومة .

– الاقتصاد التضامني هو مجموع انشطة الانتاج و التبادل و الادخار و انماط الاستهلاك المساهمة في دمقرطة الاقتصاد (démocratisation) من التزامات المواطنين.[2]

كما عرّفه Luiz Razeto 's"الاقتصاد التضامني يشير الى جميع انشطة الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تساهم في اضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد القائم على التزامات المواطنين على حد سواء على المستوى المحلي او العالمي ،كما يتم تنفيذه بأشكال مختلفة في جميع القارات، ويغطي مختلف اشكال التنظيم التي يستخدمها السكان للحصول على نوعية السلع و الخدمات في ديناميكية المعاملة بالمثل والتضامن الذي يربط الافراد مع المصلحة الجماعية ،وفي هذا المعنى فان الاقتصاد التضامني ليس قطاعا في الاقتصاد ،ولكن نهج شامل يتضمن مبادرات في معظم قطاعات الاقتصاد "[3]

ويشير الاقتصاد التضامني الى المؤسسات التعاونية والجماعية والغير الهادفة للربح التي تسيطر عليها ديمقراطيا والتي تؤكد على سيادة الشعب لا على راس المال وتبنى على فلسفة التمكين والمساواة والشمولية،[4] فهم يبنون ثقافات ومجتمعات التعاون وتعزيز علاقات الدعم المتبادل والتضامن بدلا من الهياكل المركزية للرقابة ،و وانها تتحرك نحو تقاسم المسؤولية و صنع القرار الديمقراطي مباشرة.[5]

– الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هو تجمع اجتماعي و اقتصادي الذي يجمع منظمات وشركات التي تتبع مذهب اقتصاد اخر (القطاع الثالث) مبني على القيم و نظام حكم خاص.[6]

[1] Jean-Louis-laville .economie solidaire.une perspective internationale.sous la direction post fae1994.p11

[2] Laurent-fraisse et jean louis laville -Armand Colin-Revue tiers monde-n190-p245-http://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2007-2-page-245

[3] Tara Mulqueen ,Micheal Menser,Yinet Rodriguez,Uruj Sheik,Building the solidarity economy In Brooklyn and(NYC)P1.

[4] Neamtan, Nancy. “Growing the Solidarity Economy.” Excerpt from her talk at the US Social Forum. P2

[5] http://cborowiak.haverford.edu/solidarityeconomy/.

[6] Panorama de l’économie sociale et solidaire en France et dans les régions édition 2012. INSEE Première n°1342 « Le Tiers secteur, un acteur économique important »p3

تعريف اخر: الاقتصاد التضامني هو الحركة التي تجمع بين آلاف المبادرات المحلية للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار وغير ذلك، ويحاول دعم الفئات المحرومة ويوفر خدمات جماعية في المناطق النائية.[1]

-حسب منظمة العمل الدولية Organisation International au Travail(OIT) التي انشات سنة2009،في (جوهانسبرغ)"المنعقدة في مؤتمر محلي للاقتصاد الاجتماعي"

فان الاقتصاد الاجتماعي و التضامني" هو مفهوم يشير الى المؤسسات و المنظمات و خاصة الجمعيات و التعاونيات ذات الطابع الاجتماعي و التعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع و الخدمات في اطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن "[2]

و يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ باختلاف الدول، ومع ذلك فإنّ هناك اتفاقاً عامّا على الصعيد الدّوْلي حول بعض القيم التي تؤطِّر مجالَ الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ. وبناءً على ذلك، يقْترحُ المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئي التعريفَ التالي لهذا الاقتصاد:

"يعبر الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيْكَلَة أو تجمّعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعيّة والمجتمعيّة، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبيرٍ مستقلّ وديمقراطيّ وتشاركيّ، يكون الانخراطُ فيه حرّا.

كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسيّة بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعيّ، من خلالِ تقديمها لنماذج مستدامة ومدمِجة من الناحية الاقتصاديّة، وإنتاجها سلعاً وخدمات تركّز على العنصر البشريّ، وتنْدرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاءِ"[3]

إذن فالاقتصاد التضامني في مدلوله العام هو وجود خدمات القرب، والتي تهدف في تحسين الوضعية الاقتصادية (مثلا التكفل بالأشخاص المسنين منزليا) والتماسك الاجتماعي في الان ذاته، ويستعمل مفهوم الاقتصاد التضامني لدراسة مشكلات التنمية ببلدان العالم الثالث، وليقترح إجابات لصعوبات اجتماعية التي يواجهها كذلك بالبلدان الغنية (الازمة الحضرية، البطالة والفقر) .

عموما لا يوجد مكان واضح بين الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني و لحد الان لم يوجد تعريف مقبول عالميا ،ولكن قد يتم استخدام هذا المفهوم للإشارة الى المؤسسات التنظيمية التي لها ميزة معينة

[1] L'agence pour le développement et la promotion de l'économie solidaire en MIDI-pyrénées /http : //www-adepes.org.2008

[2] Marie de jerphanion et Laureline felder 'Pascal Gorge Levard. l'economie sociale et solidaire 'un atout pour la coopération décentralisé 'Agence française de dévelopement'Région'ILE de France Savoir communs n14. 2013 p18

[3] http://www.ces.ma/ar/Pages/Auto-saisines/AS-19-2015-economie-sociale-et-solidaire.aspx.

للإنتاج السلع والخدمات و المعرفة وفي نفس الوقت تواصل اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و تؤدي الى تعزيز التضامن .[1]

الفرع الثالث: نشأة الاقتصاد التضامني

ظهرت فكرة وممارسة "اقتصاد التضامن" في امريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات وازدهرت في الفترة من منتصف الى اواخر التسعينات، مستخلصة من ثلاث اتجاهات اجتماعية على الاقل.

الاول: الإستبعاد الاقتصادي الذي عانت منه اقسام متنامية من المجتمع، تولدت من الديون الثقيلة وبالتبعية برامج التعديل الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي، هذا الاستبعاد أجبر العديد من الطوائف الاجتماعية الى تطوير وتقوية وسائل ابداعية ذات استقلال ذاتي ومنزرعة محليا للوفاء بالاحتياجات الاساسية. وتضمن ذلك مبادرات مثل تعاونيات العمال والمنتجين، وجمعيات الاحياء والطوائف الاجتماعية وهيئات الادخار والائتمان، والمطابخ الجماعية، ومنظمات المعونة المتبادلة للعمال العاطلين والعمال بلا ارض.

ثانيا: السخط المتنامي مع ثقافة اقتصاد السوق المهيمنة أدت بمجموعة من الناس الاكثر تميزا اقتصاديا للبحث عن وسائل جديدة لتخليق سبل معيشة ورزق وتوفير خدمات. من "الثقافة المضادة" المتسعة للطبقة الوسطى – المماثلة لتلك في الولايات المتحدة منذ الستينات – ظهرت مشاريع مثل تعاونيات المستهلكين، مبادرات رعاية الاطفال والرعاية الصحية التعاونية، تعاونيات الاسكان والمجتمعات القصدية والقرى البيئية .

كان هناك غالبا اختلافات طبقية وثقافية ذات وزن بين هاتين المجموعتين، ورغم ذلك فان المبادرات التي تولدت منهما اشتركت كلها في مجموعة مشتركة من القيم العملية: التعاون، الاستقلال الذاتي عن السلطات المركزية ،الادارة الذاتية التشاركية بواسطة اعضاءها.

عمل اتجاه ثالث على وصل الانتفاضات القاعدية للمجموعتين من اجل التضامن الاقتصادي بين كل منها والاخر ووصل السياق الاجتماعي الاقتصادي الاوسع إلى إنشاء حركات محلية ومناطقية بدأت في صياغة اتصالات كوكبية في معارضة لقوى العولمة النيوليبرالية والعولمة الاستعمارية الجديدة، سعيا من اجل ايجاد بديل ديموقراطي لكلا من العولمة الرأسمالية واشتراكية

[1] Prof. Fredrick O. Wanyama ،THE SOCIAL AND SOLIDARITY ECONOMY IN AFRICAN DEVELOPMENT: THE ROLE OF COOPERATIVES ،Paper prepared for a Cooperative Symposium on "Perspectives for Cooperatives in Southern Africa، Zambia,2012

الدولة، تلك الحركات تعرفت على مشاريع اقتصادية قائمة على اساس المجتمعات المحلية كعناصر اساسية للتنظيم الاجتماعي البديل.[1]

وفي هذا الاطار فان الانشغالات المتعلقة بالاقتصاد التضامني لا يمكن فهمها الا بدمجها في سياقها :[2] أي ظروف ازمة المجتمع الايجاري التي برزت نتيجة تقلص العمل الاجري الذي عرفته المجتمعات وقتئذ(العمل طول الوقت وطيلة الحياة) هذه الازمة المزدوجة للشغل تشير الى تهالك التفاعل بين الدولة والسوق التي ميزت الثلاثون السنوات الراغدة(الذهبية)وهي ما اتفق على تسميته 'ازمة دولة الرعاية'، حيث كشفت هذه الازمة عن محدودية القطبين في تعديل وتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي واثارت تساؤلات جديدة حول مكانة العمل في مجتمعاتنا المتقدمة .

وباختصار فان تطبيق الاقتصاد التضامني ظهر كمبدأ لتهذيب الليبرالية الرأسمالية وما ترتب من انعكاساتها على المجتمع ،كما تركزت اطره النظرية ومصطلحاته على مفهوم 'القطاع الثالث" كطرح جديد حتى يصبح النظام الرأسمالي اكثر انسانية ويشمل شريحة من الناس، ومنهم عالم المستهلكين، ولفهم ذلك نقول ان الاقتصاد التضامني شكّل من حيث نشاطاته قطاعا متفاوتا مما يجعله لا يخلو من انعكاسات على مشروعيته والاعتراف به .[3]

الفرع الرابع: مقاربات الاقتصاد التضامني

ان هذا الاخير "الاقتصاد التضامني" ليس بمفهوم نظري وانما هو مبدأ تم انشاءه من خلال التجارب و الدراسات الميدانية و المبادرات الجديدة النشيطة التي تسعى للإصلاح في النشاط الاقتصادي واقامة علاقات اجتماعية و لكن نتائج هذه البحوث الميدانية اعطت مفاهيم مختلفة لهذا المفهوم لذلك سنلقي الضوء على الفروق و الاختلافات بين مختلف الباحثين حول تحديد هذا المفهوم[4]:

---

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82280

ايثان ميللر الحوار المتمدن-العدد1752-2006-المحور الادارة والاقتصاد

[2] Genauto Carvalho et Sylvain Dzimira. Don et économie solidaire.M.A.U.S.S. / GERFA / CRIDA .Préface de A. Caillé et J.-L. Laville ISSN 1247-48 19

[3] محمد الرؤوف قاسمي الحسنى،الاقتصاد التضامني-الاجتماعي،نماذج المؤسسات التقليدية نمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية،2011،ص12.

[4] Eric Dacheux et Daniel Goujonk (2011), Principes d'économie solidaire, Ellipses Editions Marktin.p16.17.

النهج الاول: الاقتصاد التضامني وهو مكون من اقتصاد مجمع

في هذا المنظور النظري يعتبر الاقتصاد التضامني قطاع اقتصادي جديد بين السوق و الدولة، يستخدم انماط مختلفة من التمويل السوق، الدولة و المتطوعين ، هذا القطاع تم تصنيفه ضمن القطاع الثالث باعتباره هو قطاع المواطن و الذي يبحث عن ايجاد مكانة له الى جانب اقتصاد السوق و الاقتصاد العمومي تم تطوير هذا التصور(القطاع الثالث) على نطاق واسع في فرنسا من طرف **Jean–Louis Laville** et **Bernard Eme** مبتكري تعبير ""الاقتصاد التضامني ""ووفقا لهؤلاء الاقتصاد التضامني سيكون داخل المثلث الذي يجمع بين التصورات الثلاث لسير النشاط الاقتصادي.

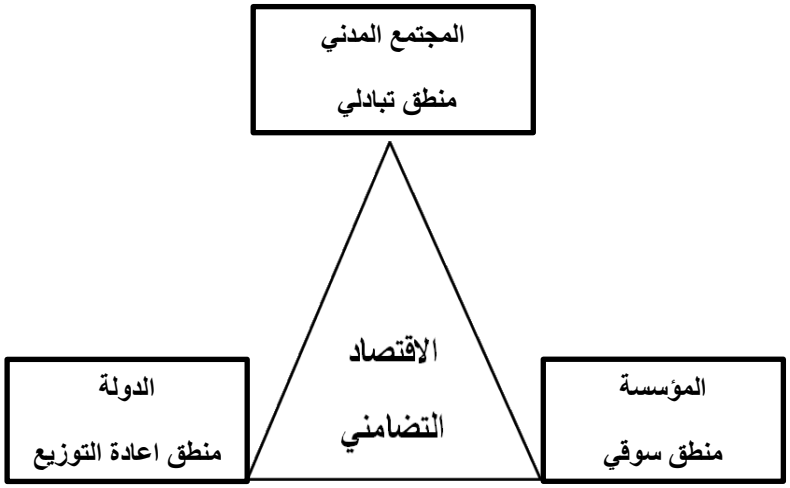

الشكل رقم (1_1) مثلث الاقتصاد التضامني[1]

– لفهم هذا الشكل جيدا يجب الرجوع الى كتاب Karl Polanyi(la grande transformation) المنشور سنة 1944 ،حيث يبين المؤلف اعتمادا على بحوث الانثروبولوجيين ،انه لا يوجد مبدأ وحيد للتبادل ،السوق، وانما ثلاثة مبادئ ،وعليه يحدد علاوة على التبادل السوقي شكلين اخرين للتبادل الاقتصادي موجودين منذ غابر العصور:

–التبادل المثلي **la Réciprocité**

الذي يلعب دورا هاما يتعلق بالتنظيم الجنسي للمجتمع ،اي العائلة و علاقات القرابة الموجود بشكل كبير في المجتمعات التقليدية والذي نجده ايضا في الوقت الراهن:

من الواضح ان اقتصاد العائلات يندرج ضمن هذه العلاقات الاجتماعية النابعة من حكمة التسيير واخلاقيات المدنية، ان المبدأ العام للتبادل المثلي يساهم في ضمان انتاج العائلات و اعالتها.

[1] j.j.laville ;l'économie solidaire une perspective internationale,paris des clé de brower 1994.p18

–اعادة التوزيع :اذا كان مبدا التبادل المثلي اكثر سهولة بفضل النظام المؤسسي للتناظر فان النموذج المؤسسي المركزي الموجود بدرجة ما في الجماعات البشرية هو الذي يضمن جمع تخزين و اعادة توزيع السلع و الخدمات.

المقاربة الثانية :الاقتصاد التضامني كمعارضة سياسية للرأسمالية

اذا كان الاقتصاد التعددي يمثل أحد الاقطاب النظرية للاقتصاد التضامني فإننا نجد في الجانب الاخر محاولة للتعريف السياسي للاقتصاد التضامني، وهي ما يقترحه Jacques–parades الذي يرى ان الاقتصاد التضامني هو أساسا عبارة عن مجموعة من أعمال المقاومة (ردود افعال) المؤقتة في مواجهة النزعات المهيمنة للاقتصاديات ،فهو إذن استجابة لتحولات مختلفة يتعرض لها المواطن، ومن امثلة ذلك:

–اقليمية النشاطات التضامنية المستخدمة في مبادرات مختلفة مثل الحصاد (التويزة) و اقطاب الاقتصاد التضامني التي تشكل ردا على العولمة الاقتصادية.

–نمو المبادلات الغير النقدية التي نجدها في شبكات تبادل المعارف كرد فعل ضد اعتماد الاورو.

–مبادرات المواطنين في شكل جامعات شعبية او جمعيات مساعدة المهاجرين الغير الشرعيين في مواجهة بيروقراطية المؤسسات.

–العلاقات ما بين الاشخاص في الخدمات المنزلية لمواجهة الاستعمال المكثف في الاعلام الالي في المجتمع مما ادي الى خلق مجتمع (قوي الاتصال ضعيف التواصل)

ومن هذا المنظور يممكن اعتبار الاقتصاد التضامني كثمرة للرأسمالية وجنين للنظام البديل الذي يبحث على ان يحل محله (الابن الذي ينتهي به المطاف الى قتل ابيه نوعا ما)

الشكل (1–2) الاقتصاد التضامني مقاومة يبحث عن بديل

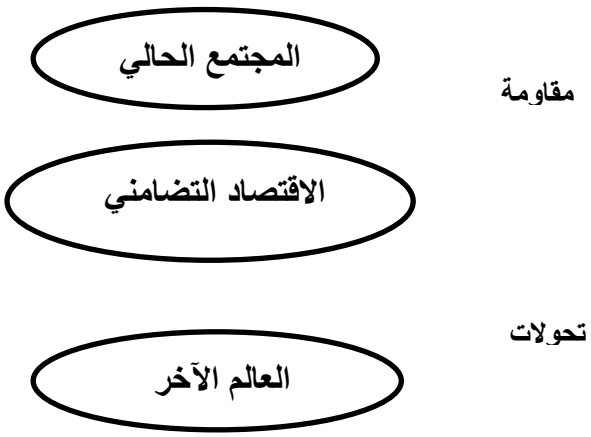

–هذان التعريفان (الاقتصاد المندرج في اطار الاقتصاد التعددي و الاقتصاد البديل للنظام الحالي)،لكونهما يشكلان قطبين تتراوح بينهما معظم الصياغات النظرية ،يبرزان التعارض الكامن في الاقتصاد التضامني ،حيث انه يتردد في الواقع بين كونه مشروعا اقتصاديا مكملا و مشروعا سياسيا بديلا ،وبين كونه حلا عمليا للتهميش و تنديدا سياسيا بالنظام الاقتصادي الذي يصنع المنهزمين و بين كونه تعديلا من قبل المواطنين لاقتصادهم كما هو كائن و البحث عن اقتصاد ديمقراطي وايكولوجي كما ينبغي ان يكون.

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد التضامني واهدافه والعائلات المختلفة له .

الفرع الاول: مبادئ الاقتصاد التضامني

تتمثل مبادئ الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في النقاط التالية : [1]

1–مجموعة مشتركة من القيم: ويشمل على عدة مبادئ مشتركة تقوم على قيم التضامن و الحرية و المساواة.

2–حرية الانضمام : أي شخص (فرد او شركة) لديه القدرة على الانضمام الى منظمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني او الانسحاب كما يبدو له.

3–الادارة و التسيير قائم على الجماعة و المشاركة حيث يتم انتخاب القادة من خلالها ،و الهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات و مبنية على مبدا (شخص واحد صوت واحد).

4–استهداف الربح : يكون محدود او غير موجود أي جميع الفوائض يتم استثمارها في المشروع او النشاط الاجتماعي.

5–مبدا التضامن و تحمل المسؤولية: تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على تنفيذ اجراءات وشرط ان تعمل في اطار نهج التنمية المستدامة.

و يمكن تلخيص القيم والمبادئ التي تقوم عليها انشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجدول الآتي:

[1] Panorama de l’économie sociale et solidaire en France et dans les régions/ INSEE Première n°1342 « Le Tiers secteur, un acteur économique important / édition 2012.p2.

الجدول رقم (1-1) القيم والمبادئ الاساسية للاقتصاد التضامني [1]

1-المشاركة	-الحكم الديمقراطي من القيم الاساسية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني. -مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار. -المسؤولية المشتركة. -تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة. -المساواة بين الناس في ابداء الراي و التصويت.
2-التضامن و الابتكار	-بديل ""ابتكاري"" عن النماذج الاقتصادية التقليدية. -من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الاكثر حرمانا وتهميشا وفقرا ،ما يصعب تحقيقه في اطار الخطط الاقتصادية العادية و النيوليبرالية او برامج المساعدة و التنمية التقليدية . -الحاجة الى المرونة و الابتكار لتوجيه الموارد و الفوائد الى المستفيدين و المساهمين.
3-المشاركة الطوعية و الاستقلالية	-المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني. -نهج الانطلاق من القاعدة، انشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية. -اقتصاد مستقل بطبيعته. -اعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع و الحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصادات السوق.
4-المصلحة العامة	-تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون و الدعم المتبادل. -المشاركة في المسؤوليات . -الهدف الرئيسي هو النمو و الرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الافراد ضمن المجموعة.

[1] نفس المرجع السابق ،مجلة العدد 4 ، ص2.

الفرع الثاني: اهداف الاقتصاد التضامني :[1]

تتعدد اهداف الاقتصاد التضامني وتتشعب حسب تنظيماته، الى اهداف اقتصادية واجتماعية.

اولا: الاهداف الاجتماعية: ترتكز جهود تنظيمات الاقتصاد التضامني على:

-اشاعة مبدا التضامن: فعندما يشيع مبدا التضامن ،بين افراد المجتمع بشكل مقنن ومنظم فان ذلك يكسب القضايا التي تحضى بتضامن الافراد وتضافر جهودهم، بقيمة تجعلها مقبولة ومسموعة، وبتزايد قوة التضامن واتساعه تتلاشى تلك المظالم تحت الضغط وتحل القضايا العالقة.

التأسيس لتماسك اجتماعي قوي :التغييرات الاجتماعية المتسارعة التي تحدث في المجتمعات كنتيجة لتأثيرات العولمة. باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها، وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد التضامني للعب دور كبير في سبيل سد هذه الهوة، والتخفيف من آثار الانماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم اليوم، مما يضمن تماسك اجتماعي قوي في مجتمع انساني يعترف بمحورية الانسان.

وتعد منظمات الاقتصاد التضامني من خلال انشطتها الخاصة اليوم أداة قوية وفعالة في سد الثغرات في العلاقات الاجتماعية مما يقوي التماسك الاجتماعي ويوسع انتشاره ،فالتماسك الاجتماعي هو احد العوامل التي تسعى منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي الى اعادة تأسيسه وترسيخه.[2]

ثانيا-الاهداف الاقتصادية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

-تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة انفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال انماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي.

-التنمية التشاركية :تتأسس على المقاربة التشاركية و المبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذه يعني ان نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الادارة واحترام الحقوق الفردية.[1]

[1] مجلة العدد 4-الاقتصاد الاجتماعي التضامني اداة لتحقيق العدالة الاجتماعية-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة سلسلة السياسات العامة ص1.

[2] Centre International de formation de l'Organisation internationale du Travail, «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, p.14-15

والجدول التالي يلخص دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

جدول رقم (1-2) دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2]

اعمال الاقتصاد بشكل مختلف	بين القطاعين العام والخاص :المبادرات الاقتصادية بغية تحقيق اهداف اجتماعية -اقتصاد محلي :خلق فرص العمل والتنمية المحلية و التماسك الاجتماعي والدخل
اجتماعي الاستجابة الى الاحتياجات التي لم تلبي	شبكات الامن الاجتماعي للناس المهمشين (شركات اجتماعية (ادماج اجتماعي) وخدمات الافراد، القروض الصغيرة) -تحسين خدمات الاساسية للسكان. -الحصول على الخدمات والسلع و الوظائف.
تضامني	-مشاركة الاطراف الفاعلة. -التمثيل المباشر(شخص واحد=صوت واحد) -تقاسم الموارد و المخاطر للمصلحة العامة. انماط التنظيم مختلفة ومجال النشاط الواسع للمساحة الواسعة للنشاط.

Source :Présentation D'Ipemed à Med ESS (Tunis ,mai2013.)

الفرع الثالث : العائلات المختلفة للاقتصاد التضامني

في الواقع يوجد العديد من المفاهيم الخاطئة حول الاقتصاد التضامني لذا من الضروري استبعادها قبل ان نقترح مفهوم جديد للاقتصاد التضامني[3].

1-الاقتصاد التضامني ليس قطاع اقتصادي منطو فقط على فئة الفقراء و المحرومين:

هذا صحيح ان الاقتصاد التضامني غالبا ما يمول السلطات العامة لتعزيز و تشجيع المؤسسات(الاعمال التجارية) من قبل العاطلين عن العمل او الاشخاص الذين تمسهم المعايير الاجتماعية. بالإضافة الى ذلك المبادرات الاولى التضامنية التي احدثت سنة 1970 قبل الازمة كان الغرض من المنشطين من الاقتصاد التضامني البحث عن تحسين نوعية الحياة وليس كونه مركبة استغاثة ،واستبعاد المنافسة الاقتصادية من اجل ضمان الحماية للمواطنين، واغلبية رجال الاعمال من الاقتصاد التضامني هم في الحقيقة اشخاص

[1] الامين العوض حاج احمد ،حسن كمال طاهر ،رباب ،الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية ،اغسطس2008،ص10.
[2] Malika Ahmed –Zaid,Touhami Abdelkhalek ,Zied oulhazi.p19.
[3] Eric Dacheux .Daniel Goujou.op.cit.p28.29.

لديهم خلفية اكاديمية الذين يعملون على تطوير انشطة التضامن من خلال قناعة شخصية وليس لضرورة اقتصادية.

2-الاقتصاد التضامني ليس اقتصاد غير رسمي:

ان الاقتصاد الغير رسمي يشمل جميع الانشطة المشروعة و الغير المشروعة و التي لم يتم التصريح بها قانونيا والتي تسمح بالاستمرارية مثل مبيعات السجائر، وقطع الغيار. الخ ، فالاقتصاد التضامني على العكس من ذلك هو اقتصاد رسمي يهدف الى توفير اطار قانوني للأنشطة الاقتصادية الى حد الكفاف. كما يتعلق الامر بالانتقال من الحالة السرية الى الحالة القانونية وذلك من اجل البقاء على استمرارية النشاط من اجل رفع جدارة عائلتها.

3-الاقتصاد التضامني ليس بالاقتصاد المساعد :

نعلم ان الشركات الرأسمالية تتلقى علاوات ومكافآت من قبل السلطات المحلية ،و منظمات الاقتصاد التضامني غالبا ما تتلقى مساعدات وليس دائما كما يظهر في مثال التجارة العادلة commerce équitableمن طرف السلطات الحكومية، و لكن هذه المساعدات ليست هي المصدر الوحيد للمنظمة ولا بالضرورة دخلها الرئيسي و الواقع ان ما يميز الاقتصاد التضامني هو البحث عن مزيج من الموارد و الاعانات الحكومية الى جانب استخدام التطوع. فمن خلال التكامل بين هذه الموارد التي تدير الاقتصاد التضامني يتحقق التوازن المالي ونسق الروابط الاجتماعية.

4-الاقتصاد التضامني ليس بالاقتصاد الخيري :

الاقتصاد التضامني ليس من الاعمال الخيرية كتقديم وجبات طعام للجوعى و الملابس للذين يعانون من البرد و انما هو نشاط ضروري لمن يواجه مثل هذه الازمات.

الفرع الرابع: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعدالة الاجتماعية.[1]

من مبادئ العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، والتضامن مع اكثر الفئات حرمانا، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اول بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية ،يمكن من خلاله معالجة التحديات التي تواجه المسار الانمائي وهو يشكل وسيلة تحد من فرص العمل غير المستقرة، اذ تمكن العمال والمنتجين في القطاع الغير نظامي من انشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول الى السوق، وتطوير انشطة مدرة للدخل، بالإضافة الى ذلك فان الاقتصاد الاجتماعي التضامني

[1] مجلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني اداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ،سلسلة السياسات العامة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا/العدد4.ص3.

يركز على التجارة المحلية والحفاظ على الموارد الغير متجددة ،والابتكار في استخدام الموارد المتجددة ،فيضمن الاستدامة البيئية، ومن خلال انشاء اداة تجارية تؤدي الى التوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الاجيال الحاضرة والمقبلة ،كما باستطاعته الوصول الى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها ،ومن هذه الجهات النساء وهن من ابرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كمجموعات الادخار، والمبادرات الزراعية ،والمؤسسات الاجتماعية.

فالاقتصاد التضامني يعالج عدم المساواة بين الجنسين ويساهم في تمكين المرأة التي غالبا ما تكون في اسفل السلم الاجتماعي ومستبعدة اجتماعيا واقتصاديا ولاسيما في المجتمعات المهمشة.

المطلب الرابع :تجارب الدول في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

الفرع الاول: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :اقتصاد يزدهر في المنطقة العربية

- **بداية التعاونيات في العالم العربي**

التعاونيات هي شكل من اشكال منظمات المجتمع المدني الفاعلة التي تؤمن العديد من فرص العمل في مختلف انحاء العالم ،وتساهم في الحد من الفقر، وتدعم العديد من الغايات الانمائية وقد دخلت التعاونيات بالمفهوم القانوني المنطقة العربية في مطلع القرن العشرين، وتشرف عليها الحكومة بالإجمال، وتقع عادة ضمن المجتمع المحلي او الاسرة او القبيلة ،ما يحد من عضويتها ويحول دون تميزها بالعضوية الطوعية او المفتوحة، وهي سمة من سمات التعاونيات في الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية، وتاسس بعض التعاونيات على اسس سياسية و دينية و طائفية، وفي العالم العربي 30000 تعاونية تقريبا، معظمها زراعية،(59في المائة).

ومن ابرز التحديات التي تواجه الحركة التعاونية في المنطقة عدم التنسيق والتعاون بين الاجهزة الحكومية والتعاونيات، وعدم الاستقلالية على مستوى القاعدة الشعبية، ومحدودية عدد التعاونيات ذات العضوية المحصورة ،والارتباط الكبير بالجهات المانحة وعدم الوصول الى الائتمانات والتمويل، وانخفاض مشاركة المرأة في الحركة التعاونية بسبب قلة الحوافز، وغياب البيئة التمكينية والاطر التشريعية التي تسهل عملها، وضعف الشراكة بين التعاونيات والاتحادات العمالية في المنطقة.[1]

[1] مجلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .العدد 4،نفس المرجع السابق،ص4

الفرع الثاني: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

اولا: البناء الاقتصادي الاجتماعي الديمغرافي في الجزائر[1]

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة لمنتوج النفط الذي تتحقق من خلاله عائدات بترولية الى جانب توفر امكانيات زراعية و الاستثمار في الراس المال البشري (الاقتصاد الكلي) و الذي يظهر لنا الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر وبالرغم من توفر امكانياتها الا ان الاقتصاد الجزائري لا يقوم بالاقتراض من اجل تغيير مسار التنويع من حيث اداء الصادرات .

و على الرغم من اصلاحات سياساتها التجارية فشلت الجزائر في تجسيد التغيرات المتوقعة في نظامها الانتاجي و تبقى محاولة تحويل اقتصادها الى نموذج للتصدير عملية لم تكتمل و لم تعطي نتائج متوقعة سوآءا عن الاستثمارات الاجنبية او عن فرص العمل ،نظرا لارتكاز نموذج التنمية الحالي على النظام الريعي، الا ان الاقتصاد الجزائري الحالي عقب الازمة النفطية يوضح ضرورة الاستثمار في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني و توفير فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة .

معطيات احصائية :[2]

بلغ حجم السكان النشطين اقتصاديا 11453000 نسمة سنة 2014 وشكلت النساء 2078000 اي ما يعادل 18% من اجمالي هذه النسبة .

-نسبة العمالة بلغت 36.4% (60.1 ذكور و12.3 اناث)وتدلي التركيبة النسبية للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي :هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل 60% من اجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء و الاشغال العمومية بنسبة 17.8% ثم قطاع الصناعات 12.6% واخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.8 % خلال سنة 2014.

كما تظهر النتائج ان القطاع الخاص و المختلط يشغل60 % من اجمالي اليد العاملة حسب الجنس، حيث ترتفع نسبة العاملين في القطاع العام الى الاناث تبلغ 62% من اجمالي العمالة السنوية.

ثانيا : الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر [3]

- من الانسب فهم نموذج الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر بإحالته الى مرجعية المؤسسات التقليدية و بداية التضامن المؤسساتي(1962-1988)بقوة السلطات السياسية .

[1] Malika Ahmed –Zaid,Touhami Abdelkhalek ,Zied oulhazi, l'économie sociale et solidaire au Maghreb ,quel réalité pour quel avenir ?Algérie,Maroc,Tunisie,monographies nationales,Rapport pour IPEMD ,2013.p42

[2] Offices Nationales des statistiques Algérie 2014.p2.

[3] Malika Ahmed –Zaid,Touhami Abdelkhalek ,Zied oulhazi,op ,cit,p29.

وفقا لوزارة الداخلية الجزائرية و الجماعات المحلية اشارت الى وجود 1027 جمعيات وطنية منها 326 يحتمل ان تصنف ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و 92627 جمعيات محلية منها 6205(6,7%) من المحتمل ايضا ان تصنف في القطاع نفسه.

– هذه الجمعيات الوطنية تلمس مجموعة من الانشطة المتنوعة مثل التضامن ،مساعدات ،احسان، تبادل، رعاية الشباب و الطفولة ،الاشخاص ذوي الاعاقة .

–ان تطوير القطاع التعاوني المشترك في الجزائر هو وليد الاستعمار الفرنسي وبهذا تم انشاء التعاونيات الزراعية و الصناعية عقب الاستقلال الجزائري لانعاش الاقتصاد، واولى المؤسسات العمومية انشئت من مزيج من هذه التعاونيات التي كانت مدعومة من قبل الدولة.

ومنذ 1990 تم انشاء تعاونيات جديدة في اعقاب عملية خصخصة الشركات العمومية والمحلية، ومع ذلك ليس هناك دراسة كمية لتقييم ومساهمة القطاع التعاوني من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولاسيما فيما يتعلق بأزمة السكن وخلق فرص العمل.

كما يسجل القطاع التبادلي (التعاضدي)في الجزائر حوالي 4000 موظّف يجمع 32 تعاضدية واكثر من مليون عضو وتغطّي حوالي سبعة ملايين مستفيد. ومع ذلك يلاحظ انخفاض في عدد الاعضاء داخل التعاضديات منذ 1990.

واخيرا فان القطاع المؤسساتي يعمل في اطار قانوني وقد اعترفت السلطات الجزائرية بالفوائد التي يجنيها السكان من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اذ تحاول المؤسسات تحفيز ودعم ديناميكية العمل وانها ستكون اكثر فعالية لا سيما علاقتها مع السلطات العامة و نظام الضمان الاجتماعي و باقي هياكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني الاخرى.

ثالثا :الاشكال التقليدية للتضامن في الجزائر:

تتجلى الاشكال التقليدية للتضامن سواء في الاطار الديني كالأوقاف (الاوقاف ذات المصلحة العامة كالمستشفيات والمدارس القرآنية)الى جانب الجمعيات الخيرية والزكاة والصدقات وغيرها، اما الشكل الثاني فيتمثل في الاطار القبلي (الاسري) كالتويزة "التي تعتبر كشكل من الاشكال التعاونية وتنمية المجتمع "ولا تزال التويزة تمارس في اجزاء كثيرة من الجزائر ،وقد ساهمت التويزة في بناء الهياكل المجتمعية مثل المساجد والمدارس والمنازل وطرق الصرف الصحي، وكل الاعمال التي تعمل على المنفعة الجماعية.

هذه الاشكال التضامنية الدينية او المجتمعية تؤدي الى تعزيز الروابط الاجتماعية ومحاربة كل اشكال الاقصاء الاجتماعي والفقر والبطالة.[1]

رابعا :التعريف بالأنشطة التي يحتضنها الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بالجزائر[2]

– تعتبر انشطة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر كبديل عملي بالمقارنة مع غيرها من اشكال الاقتصاد وتجدر الاشارة الى صعوبة تحديد نطاق وجود هذا المجال في الجزائر واقل من ذلك بكثير لا تزن ما تمثله من حيث الحجم الاقتصادي و العمالة .

– عدم وضوح الرؤية لأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يستوجب البحث بين امور اخرى في العلاقات والتفاعلات مع السياسة العامة ولا سيما بسبب تدخل الدولة خلال العقود الاخيرة ،وبتدخل قوي للدولة كشكل من اشكال توجيه انشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لوحظ ان هناك انشطة اخرى بديلة عن سياسات عامة في شكل من اشكال التبعية مثل المشاريع او الانشطة المضطلع بها في اطار التضامن الديني(صندوق الزكاة) .

–وعرف المجتمع الجزائري بعض اشكال التضامن التي وجدت فيما يقرب من جميع الفئات و الطوائف تجسد قوة الترابط الاجتماعي ،كما تلعب انشطة التضامن لصالح التوازن الاجتماعي وتهدف الى ضمان المساواة بين افراد المجتمع وذلك للحفاظ على التوازنات العامة تسمّى "مبدأ المعاملة بالمثل" وتوزيع الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها ،كما تشهد بعض المناطق في الجزائر نوع من التعاون و التبادل الاكثر انتشارا على اساس المعاملة بالمثل يسمى" **التويزة"** و التي تعتبر ميزة تضامنية ضربت بجذورها في عمق المجتمع و استطاعت أن تصمد لمئات من السنين كممارسة تعاونية لم تزل و لم تزعزعها هبة العصرنة و تغير الذهنيات و طغيان الفردانية التي عرفت طريقها إلى المجتمع الجزائري .

و تبرز **التويزة** كظاهرة تحمل دلالات اجتماعية عميقة من بداية كل موسم حرث أو حصاد و حتى عند جمع المحاصيل و جني الثمار و كل عمل يحتاج إلى الجهد الجماعي و كذلك في التحضير لمختلف المناسبات و الأشغال و المبادرات المحلية التي تتطلب التعاون و التضامن بين أفراد المجتمع، مثل موسم قطف الزيتون .

و من المآثر المتوارثة إلى عهد قريب أن الفلاحين و سكان المدينة يحققون شبه اكتفاء ذاتي فيما بينهم و يهدون لبعضهم البعض من المنتوجات المبكرة يسمونها (الفال) في جو من التواد و التكافل المستمد من

[1] Charif mustapha et Benmansour Abdellah ,Le role de l'état dans l'économie sociale en Algerie /the role of the state in sociale,revue international de l'économie sociale n321,2011,p17.

[2] Malika Ahmed –Zaid,Touhami Abdelkhalek ,Zied oulhazi,op ,cit,p47

القيم الإسلامية الراسخة في المنطقة ، كإصلاح السواقي و تنظيفها و بناء المنازل و ترميمها و كذلك في الأشغال الفلاحية الموسمية كجني المشمش و أثناء الحصاد و بالنسبة للنساء أعمال النسيج و الغسيل و تحضير الأكلات الشعبية كالطعام.

ومن امثلة ممارسات التضامن ايضا **"انظمة الري بالفقّارة"Foggara** في الاقاليم الصحراوية جنوب الجزائر الذي هو عبارة عن سلسة من الابار المائية المتصلة ببعضها البعض في طريقة تصاعدية عجيبة و طريقة توزيعية للمياه اعجب وهو نظام قديم جدا، الاّ انه ساهم بشكل كبير في توازنات السكان وانتشاره داخل الاقليم ومن ثم الاستقرار واستمرار العيش الى الان وسط ظروف طبيعية جد قاسية ، كما كان لهذا النظام الاثر البارز في غرس روح العدالة والمساواة بين افراد المجتمع تبعا لقدرة كل فرد ونجاعته في اعمال الحفر والصيانة السنوية التي يعرفها النظام اضافة الى ما يصحبه من قيم و مثل تضامنية عليا.

ومع ذلك لا تزال الضغوط الاجتماعية لمفهوم الخدمة العامة متجذرة في عقلية المواطنين والتي لا تشجع على تنمية روح المبادرة وان ظهور ممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يواجه بيئة اجتماعية تقاوم من اجل التغيير بسبب حداثتها ،فلازالت الجزائر تعاني من عدم تصور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكله الصحيح .

الفرع الثالث :الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

اولا :القطاع التعاوني بالمغرب [1]

ان القطاع التعاوني المغربي يلعب دورا رائدا في التنمية المستدامة و يحتل مكانة هامة في برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،حيث عرف بفضل العمليات المنجزة من طرف مكتب تنمية التعاون بتنسيق مع مختلف المتدخلين وبدعم من الدولة من خلال المشاريع الكبرى المجتمعية والقطاعية، نموا ملحوظا انعكس بشكل إيجابي على عدد التعاونيات حيث بلغت نسبة نمو هذه الأخيرة في الفترة ما بين 2005 و 2014 نسبة 178%.

–وقد اعترفَ المغرب بأهمية التعاونيات والجمعيات منذُ سنة 1958، وكذا بأهميّة التعاضديات سنة 1963. وقدْ شرَعَ هذا القطاع في الظّهور بصورة مُنَظَّمة ومُهيْكَلَة في بداية القرن 21، فضْلاً عنْ كوْن الحكومة المغربية قدْ خصّصتْ سنة 2011، وزارة لهذا القطاعِ. [2]

–يتكون النسيج التعاوني المغربي من 13.882 تعاونية واتحاد تعاوني تضم 461.878 متعاون ومتعاونة

[1] Office du développement de la coopération.
http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=158
[2] http://www.ces.ma/ar/Pages/Auto-saisines/AS-19-2015-economie-sociale-et-solidaire.aspx.

وتتوزع على 22 قطاع و 124 نوع من النشاط. ويتميز بهيمنة ثلاثة قطاعات هي : الفلاحة ب 66,7% ، الصناعة التقليدية ب ,215% ، والسكن ب 8,1% من مجموع هذه التعاونيات، وتشغل هذه التعاونيات 24.719 مستخدما (معطيات خاصة ب 1.163 تعاونية مصرحة خلال سنة 2008) وتتوفر على رأسمال حجمه 6.4 مليار درهم.

و الجدول رقم (1-4) التالي يوضح اهم قطاعات التعاونيات بالمغرب [1]

قطاع الانشطة	العدد	الاعضاء	رأسمال بالدرهم
الزراعة	9262	339785	1537270532
الحرف	2106	32259	119730857
السكن	1130	50026	4741541261
منتوجات الارجان	285	7198	2293426
الغابات	214	9068	8657038
مصايد الاسماك	142	5477	7436668
نباتات طبيعية وعطرية	128	2858	3306718
النقل	81	1755	7263438
اليد العاملة	29	319	170600
استهلاك	28	6763	11771200
السياحة	16	118	64450
الفن والثقافة	4	39	60500

Source :Office du développement de la coopération

ثانيا :بعض اصناف التعاونيات

أ- **التعاونيات النسائية:**

هي تعاونيات يتم إنشاءها حصرا، من قبل نساء استجابة لحاجات المجتمع المحلي وتحسين الوضع المعيشي من خلال مشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل مثل تربية المواشي وتربية النحل وصناعة النسيج والزرابي وغيرها من المشاريع وتوفير فرص العمل للحد من البطالة والفقر وتفعيل دور المرأة في خدمة المجتمع والبيئة وتفعيل دورها في التنمية الشاملة.

[1] Office du développement de la coopération.
http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=157.

أمثلة لقطاعات النشاط :

– الصناعة التقليدية (صناعة النسيج والزرابي، الطرز والخياطة التقليدية، الفصالة والخياطة العصرية ..الخ)

– الفلاحة (تربية الماشية، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، الخ...)

– المواد الغذائية(إنتاج الكسكس، صناعة الحلويات)

– الأعشاب الطبية والعطرية.

– قطاعات أخرى

ب–**تعاونيات حاملي الشهادات:**

يقصد بتعاونيات حاملي الشهادات، المشاريع التعاونية المنتجة التي توفر أنشطة مدرة للدخل (تعاونيات الاستهلاك والسكن غير معنية في هذا الإطار) وتضم على الأقل 50% من المنخرطين حاصلين على شهادة الباكالوريا فما فوق.

أمثلة لقطاعات النشاط :

–الفلاحة (تربية الماشية، تربية النحل، إنتاج الزيتون، إنتاج الخضر، ضخ المياه، التموين، جمع وتسويق الحليب، الخ...)

– التربية والتكوين.

–الصناعة التقليدية(الفخار والخزف ،أشغال البناء)

–النقل

–الاستشارة والمحاسبة

–قطاعات أخرى

ج – **من امثلة تعاونيات المغرب :تعاونية مغرب التضامن للتأطير والاشهاد.**

1–انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي:[1]

اتجهت جامعة (ابن زهر اكادير) لأخذ زمام المبادرة لفتح تكوين مهني يلبي احتياجات المنطقة وتحديدا تلك الخاصة بإدارة التنظيمات النشيطة في مجال التعاونيات والجمعيات ،رأت سنة 2007 هذه الفكرة خلق مهنة جديدة تستجيب لحاجيات المنطقة من حيث التأطير التقني.

[1] Coopérative Maroc solidaire ,une coopérative de service –une locomotive de développement durable .nos mission ,recherche et développement. P8.p9

وانطلاقا من الزيارات الميدانية و المعاينة على ارض الواقع والتناقضات الناتجة عن الضعف في التسيير الاداري (الفساد واستغلال اليد العاملة النسائية ،النقص في الكفاءة المهنية والتدريب الذي يؤدي الى عدم الامتثال لقواعد المحاسبة)، تكونت لدى الطلبة الاجازة المهنية (تثمين المنتجات المحلية)ليصبحوا قاطرة للتنمية الجهوية من خلال تطوير فكرة انشاء تعاونية الخدمات للتأطير والاشهاد التي تحترم قيم الاخلاق والانصاف ،التضامن المرتبطة بالتنمية المستدامة، حيث في الوقاع لم يتمكم الطلبة من الوصول الى النتائج المرغوب فيها من حيث تسويق منتجات من جهة وكذا المردود الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى ،كمت تكونت التعاونية من فريق متعدد التخصصات :هندسة زراعية، علوم حياة وارض، علوم اجتماع والقانون واقتصاد فريق متكامل من اجل انجاح هذا النموذج الجديد للمقاولة المسؤولة اجتماعيا تخدم مناطق الغير مؤهلة من اجل تعزيز وتثمين ثرواتها.

اهدافها:

-تقديم خدمات لصالح التعاونيات وانظمة الدولة.

-انشاء انشطة اجتماعية اقتصادية دائمة.

-منح شهادة المقاولة الاجتماعية(مغرب التضامن)لفائدة التنظيمات المهنية .

-تدريب وتأطير التنظيمات المهنية.

-اجراء دراسة تقنية في اطار شراكات.

-مناولة مشاريع التكوين و التأطير.

رؤية المستقبل:

-تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اجل تنمية مستدامة تجعل المنتجات/الخدمات ذات جودة متاحة للساكنة.

-خلق ديناميكية للتنمية المستدامة عن طريق التعزيز، التأطير والاشهاد ،من اجل منتوج رائد وفي متناول الجميع.

-احترام قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتنمية المستدامة .

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية للتعاونيات المغربية على النسيج الاقتصادي الوطني [1]

1-مدخل عام

تعتبر التعاونيات أداة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح الأسلوب التعاوني آفاق جديدة لإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية، تساهم بصورة فعالة في محاربة البطالة والفقر وإدماج صغار المنتجين في السوق.

من هذا المنطلق عرفت التعاونيات بالمغرب تطورا ملحوظا، سواء من ناحية الكم أو الكيف، إذ انتقل عدد التعاونيات من 5.749 تعاونية إلى 9.046 ما بين 2007 و 2011، أي نسبة نمو بلغت 57,25% خلال هذه الفترة، أما عدد الاعضاء فقد بلغ 399.558 إلى حدود 2011/12/31 ويتجلى دور ومساهمة التعاونيات الاقتصادية من خلال الاغراض والاهداف التي ترمي إليها والواردة في النصوص القانونية المنظمة لها ولإحداثها:

-تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.

-القيام لفائدة اعضائها ويفضل جهودهم المشتركة بتخفيض ثمن التكلفة، وكذا ثمن بيع بعض المنتجات والخدمات.

-تحسين جودة المنتجات التي تقدمها إلى أعضائها أو ينتجها هؤلاء لبيعها للمستهلكين.

-تنمية إنتاج أعضائها ورفع قيمته إلى أقصى حد.

ويبرز من خلال هذا النصوص دعائم المساهمة الاقتصادية للتعاونيات منذ التأسيس، سواء من ناحية الكم أو الكيف في التنمية الشاملة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

2- بعض مؤشرات قياس المساهمة الاقتصادية للتعاونيات:

1-الرأسمال :

وصل الرأسمال الحالي للتعاونيات ما يناهز 6.375.022.303 درهم أي معدل 704.734 درهم الكل تعاونية و15.955 لكل متعاون وهو يعكس حجم الاستثمارات التي تساهم بها التعاونيات والتي رغم تواضعها تتميز بوتيرة بنيوية متزايدة.

2-خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة:

[1] Office du développement de la coopération
http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=221&Itemid=246&lang=ar.

وتظهر مساهمة التعاونيات في هذا المجال الحيوي من خلال التشغيل الذاتي للأعضاء وضمان دخل قار لائق لمئات الالاف من المتعاونين والمتعاونات، إضافة إلى التشغيل الغير المباشر الذي تخلقه التعاونيات من خلال الخدمات المتنوعة التي تلبي حاجيات الشغل لدى التعاونيات (النقل، التوزيع، التلفيف).

3-إدماج المرأة في سوق العمل:

من خلال إحداث تعاونيات نسائية في مختلف القطاعات والأصناف ولا سيما بالعالم القروي والتي تعرف تزايدا ونجاحا ملحوظا، إذ وصل عددها إلى حدود آخر دجنبر 2011 : 1.213 وحدة تضم 25.252 منخرطة وبرأسمال يصل إلى 13 مليون درهم، وتمثل تعاونيات الأركان خير دليل على نجاح الأسلوب التعاوني كإطار لتحسين ظروف المرأة المغربية.

4-ولوج حاملي الشهادات الى سوق الشغل:

وذلك عبر إحداث مشاريع تعاونية منتجة ومذرة للدخل، حيث وصل عدد تعاونيات حاملي الشهادات إلى 289 تعاونية موزعة على مختلف القطاعات والاقاليم وتضم في عضويتها 3.252 منخرط، موزعين بين ذكور وإناث وبرأسمال يصل إلى 45 مليون درهما، إلى حدود آخر دجنبر 2011.

5-التعاونيات إطار فعال للحد من حجم القطاع الغير المهيكل:

والذي يعتبر من المعضلات الاساسية في تعطيل حركة الانتاج والاقتصاد الوطني، حيث تساهم التعاونيات بنسبة كبيرة في التقليص منه ومحاربة نتائجه وتفاعلاته على النسيج الاقتصادي الوطني.

رابعا: الانعكاسات الاجتماعية للتعاونيات المغربية على الاقتصاد الوطني[1]

على غرار الانعكاسات الاقتصادية للتعاونيات، فإن لهذه المؤسسات انعكاسات اجتماعية كبيرة على النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك للارتباط والتفاعل الكبير الموجود ما بين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن لهذا الاخير بروز وأثر كبير وذلك باعتبار التعاونيات هي مؤسسات اجتماعية تضامنية، تسعى إلى تحسين الوضع الاجتماعي للأعضاء وظروفهم المعيشية وتحقيق المستوى الاجتماعي اللائق للأعضاء وأسرهم، ومن خلال ذلك تقوية القدرة الشرائية للفرد والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

بعض المؤشرات الاجتماعية:

1-محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي من خلال إدماج صغار المنتجين في عجلة الانتاج والتسويق واحداث مقاولات عصرية ومهيكلة.

[1] Office du développement de la coopération .
http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=220&Itemid=247&lang=ar.

2-إحداث مشاريع تعاونية مذرة للدخل، تعتمد على المهارات واليد العاملة والعنصر البشري أكثر من الرأسمال وتتوزع حاليا التعاونيات المنتجة في عدة مجالات وقطاعات واعدة.

3- ضمان دخل قار للأفراد، حيث وصل عدد الاعضاء آخر ديسمبر 2011 ، 399.558 متعاون أي بمعدل 44 عضو لكل تعاونية وتساهم هذه الوضعية في خلق القدرة الشرائية المتوازنة وتقويتها

4- محاربة البطالة، بخلق مناصب الشغل وخاصة للشباب وذوي الشهادات من خلال إحداث مشاريع مذرة للدخل تمكن من التشغيل الذاتي المباشر والغير المباشر وضمان دخل قار ولائق.

5-إدماج المرأة في سوق الشغل ولا سيما في العالم القروي وتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، حيث وصل عدد التعاونيات النسائية 1.213 تعاونية تضم أزيد من 25.252 منخرطة موزعة على مختلف القطاعات والاقاليم.

6-محاربة الامية والجهل وتخليق الحياة العامة والمساهمة فيفتح آفاق التربية والتكوين لشرائح متنوعة من المجتمع وخاصة في العالم القروي.

7- المساهمة في انجاز مشاريع اجتماعية لفائدة المتعاونين ، هو من بين الاهداف الاساسية المنصوص عليها في الانظمة والقانون الاساسي للتعاونيات ويجعل منها عاملا فعالا في المساهمة الاجتماعية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

وعليه، يتعين الاخذ بيد التعاونيات ودعمها والقيام بتحسيسها وتزويدها بالنصائح الضرورية ومساعدتها على إنجاز الدراسات المطلوبة وتكوين منخرطيها، ومدها بالحاجيات اللازمة قصد تمويل مشاريعها.

وأخيرا، على مختلف المتدخلين بما فيهم الادارات المعنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، القيام بلعب الدور الاساسي من خلال تظافر جهودهم ومشاورتهم وتنسيقهم من أجل بلورة المشاريع التعاونية المذرة للدخل واخراجها الى حيز الوجود ومساعدتها وتزويدها بالإمكانيات والقدرات ومرافقتها لضمان حكامة جيدة لها عبر تأهيل الرأسمال البشري والسهر على استمراريتها.

الفرع الرابع:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا:[1]

-حسب المرصد الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لقد تم القاء الضوء على بعض خصوصيات واهمية التجمعات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل اكثر من 20% من فرص العمل بفرنسا.

[1] Panorama de l'économie sociale et solidaire en France et dans les régions . INSEE Première n°1342 « Le Tiers secteur, un acteur économique important », mars édition 2012- 2011

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا يجمع منظمات وشركات تتبع مذهب اقتصاد اخر (القطاع الثالث) مبني على القيم ونظام الحكم الخاص.

-توزيع العمالة في فرنسا

10.3%فرص عاملة من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

13.9% قطاع خاص.

25.6% قطاع عمومي .

2.34 مليون موظف،64.1 % قطاع خاص خارج قطاع ESS.

كما يلاحظ ان فرنسا اعتمدت على اكثر من 222900 مؤسسة ارباب العمل والعمال2340000 ،وهو ما يمثل10.3 %من العمالة في فرنسا،و14% من التوظيف في القطاع الخاص.

و تنقسم هذه الوظائف الى جمعيات 78.6% تليها تعاونيات 13.1% التعاضديات 15.1% ومؤسسات 2.9%.

الجدول رقم (1-5) يوضح قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا[1]

	التعاونيات	التعاضديات	الجمعيات	المؤسسات	مجموع قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
مؤسسات ارباب العمل	25871	6964	188810	1267	222912
الموظف الفعال	306424	126125	1840864	67933	2341346
الموظف الدائم	287235	112663	1512600	57202	1969700

Source :insee.CLAP.2010.traitement.observatoire national L'ESS .CNCRES .champ France entière.

نضيف الى ذلك تطور القوى العاملة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين عامي 2008 و2009 من خلال الجدول التالي:[2]

[1] Source :insee.CLAP.2010.traitement.observatoire national L'ESS .CNCRES .champ.France entière

[2] ACOSS-URSSAF et MSA .traitement recherches et solidarités (www.recherches-solidarites.org)

مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تطور القوى العاملة بين عامي 2008 و2009			تطور جدول الرواتب évolution masse salariale
	المخطط العام Régime général	المشروع الزراعي régime agricole	Ensembleالكل	
جمعيات	%1.8+	+0.8%	+1.8%	+4%
مؤسسات	+4.1%	+21.5%	+4.0%	+4.5%
تعاونيات	−1.9%	−2.5%	+4%	+0.4%
تعاضديات	+6.5%	+10.2%	−2.2%	+6.8%
مجموع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	+1.8%	−0.6%	+1.5	+3.5%

Sources :ACOSS−URSSAF et MSA.traitement recherches et solidarités (www.recherches−solidarites.org)

نلاحظ من خلال البيانات الموجودة اعلاه ان الجمعيات اكتسبت ازيد من 31000 فرص عمل سنة 2009 و المؤسسات ارتفعت ب12500 ،كما نجد ان التعاضديات شهدت تغير ايجابي سواء في المخطط العام او المخطط الزراعي الا ان التعاونيات هي الاكثر تضررا بالأزمة وهو امر طبيعي لانهم يبيعون السلع و الخدمات التي تنتجها في السوق في ظل منافسة مباشرة مع المؤسسات الرأسمالية، غير ان المؤسسات لم تتأثر بالأزمة من حيث عدد القوى العاملة .[1]

– فنرى ان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا قد ساهم بنسبة نمو15% من الناتج المحلي الاجمالي و 8.7 % من الفئات القادرين على العمل.

–تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا :

يتمتع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصورة ناجحة من قبل المجتمع الفرنسي وفيما يلي نتائج (2006) :[2]

–63% من الفرنسيين اختاروا العمل في المقام الاول في المشاريع الاجتماعية .

[1] Philippe colombié-erik pillet entreprise sociale –les echos edition eyrolles d'organisation'préface de jean –louis bancel .président du group crédit coopératif .p20.

[2] Philippe colombié-erik pillet .cit/p23.

-31% من الشباب على استعداد لخلق في المستقبل مؤسسة اجتماعية .

77% من الفرنسيين يفضلون شراء منتجات وخدمات المؤسسات الاجتماعية ،(79 من النساء) لاكثر من 25% من الفرنسيين (38 من الخريجين) هو العامل المحدد للشراء.

79% من الفرنسيين لهم الثقة التامة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك من اجل تحرك المجتمع في الاتجاه الصحيح والسليم .

77% يعتقدون ان قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سوف يتطور في السنوات القادمة .

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية 'اسس ومفاهيم'

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى تعريف كل من التنمية الاقتصادية واهدافها ومصادر تمويلها .واهم نظرياتها.

المطلب الاول :ماهية التنمية الاقتصادية

تباينت الآراء حول وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وترجع صعوبة الاتفاق الى اختلاف التوجهات الفكرية و الايديولوجية وقبل التطرق الى مفهوم التنمية ارتأينا ضرورة التعرف اولا الى مفهوم التخلف.

الفرع الاول :ماهية التخلف الاقتصادي

اولا : تعريف التخلف الاقتصادي

على الرغم من تعدد التعاريف التي قدمت للتخلف الاقتصادي الا ان هناك اتفاق بين هذه التعريفات في ان التخلف يشير الى انخفاض مستويات الدخول ومستوى المعيشة في دولة ما ولذلك فان المفهوم الشائع للتخلف يوضح ان الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخول و المعيشة لغالبية سكانها وينشا ذلك من عدة اوضاع غير ملائمة منها على سبيل المثال:[1]

أ-عدم قدرة الدولة على استخدام مواردها الاستخدام الامثل و الكامل بمعنى ان اعادة استخدام هذه الموارد في مجالات اخرى اكثر انتاجية يترتب عليه زيادة الناتج القومي.

[1] دكتورة ايمان عطية، الاستاذ محمد عبد العزيز عجمية ،اساتذة اقتصاد كلية التجارة ،الاسكندرية،2000،ص9،ص10.

ب–زيادة عدد السكان بمعدل اكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة مما يؤدي الى عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات الاساسية لجانب كبير من السكان .

ويرى **الدكتور كامل بكري**[1] ان "التخلف الاقتصادي في مدلوله نشاط اقتصادي متعثر، يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك و الرخاء مع وجود العوامل الكامنة و المؤدية الى التقدم و الازدهار فالتخلف الاقتصادي لا ينبغي بالضرورة الفقر في موارد المجتمع الاقتصادية وانما هو الافقار الى الوسيلة التي يمكن واسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة اكثر فعالية.

ويرى الكاتب الفرنسي [2] *(Y. Lacoste)* في التخلف على أنه "ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض أفرز نموا سكانيا سريعا في ذات الوقت الذي عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكاني المتزايد").

_وبالنظر الى التعريفات السابقة يمكننا استخلاص تعريف للتخلف الاقتصادي على انه ظاهرة يعكس انخفاض مستوى الانتاج مع عدم عدالة توزيع الانتاج القومي بين افراد المجتمع اضافة الى ركود النمو الاقتصادي و انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

ثانيا : معايير التخلف الاقتصادي:

يصعب تحديد معايير محددة لظاهرة التخلف الاقتصادي نظرا لكون هذه المشكلة معقدة ومركبة ولهذا لا يوجد اي اتفاق على معيار محدد شامل يضم كل الصفات بالرغم من وجود معايير عديدة نذكر منها:[3]

1–نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،اي الهيكل الاقتصادي.

2–نسبة الانتاج الصناعي الى اجمالي الانتاج، لكن ارتفاع هذه النتيجة ما هو الا نتيجة وليس سببا للرخاء الاقتصادي ولهذا فان هذا المعيار ليس مقبولا .

[1] حورية حميدوش ،دور قطاع التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،1995-2010.رسالة الماجستير 2010-2011.
[2] عماد معوشي، رسالة ماجستير في علوم التسيير-قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2007- سنة 2010-2011.
[3] الدكتور مدحت القريشي استاذ الاقتصاد الصناعي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات جامعة البلقاء التطبيقية الاردن 2007دار النشر ص27.

3-حصة راس المال للفرد ،لكن انخفاض حصة راس المال ليس معيارا للتخلف وان راس المال ضروري لكنه ليس كافيا للتقدم .

4-حصة الفرد من الخدمات التعليمية و الصحية، وما الى ذلك .

الا ان معيار الدخل هو الاكثر شيوعا في الاستخدام للدلالة على تقدم او تخلف البلد ،بحيث ان البلد الذي يكون متوسط دخل الفرد الحقيقي فيها اعلى من حد معين يعتبر ذلك البلد متقدم في حين ان البلد الذي يكون دخل الفرد فيه اقل من ذلك فانه يعتبر متخلف.[1]

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

عند الحديث عن التخلف و التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ،فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد اي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ،ويميل البعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي اي استخدامهما كمرادفين ،حيث ان كلاهما يعني التغير الى الاحسن ،ويميل عدد من الكتاب الى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشان الدول المتقدمة اقتصاديا ،على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الاقل تقدما ،الا ان الراي الاعم و الاصوب و الذي نتفق معه هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين، لهذا فانه من المفيد ان نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية واوجه الشبه و الاختلاف بينهما.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:[2]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،و بالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على :

-ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لابد ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان معدل النمو لابد و ان يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد اجمالي

[1] الدكتور مدحت القريشي، نفس المرجع السابق،ص29.
[2] محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية 2003 51ص

الناتج المحلي الاجمالي في بلد ما الا ان نمو السكان بمعدل اعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ،فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد الا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.

و على ذلك فان معدل النمو الاقتصادي =معدل نمو الدخل القومي –ـ معدل النمو السكاني

لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة و معظمها من قبل الدول النامية و على الاخص شديدة الفقر ،وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة ،ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين اوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان .

2- تعريف التنمية الاقتصادية :Developement Economic [1]

ان دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية ،ولقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية و نذكر منها :

يعرفها البعض بانها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ،هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.

ويعرفها اخرون بانها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي كما ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء ،وعلى ذلك فان العاصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

أ-زيادة متوسط نصيب الفرد م ن الدخل.

ب-ان تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.

ج-ان تكون الزيادة على المدى الطويل .

-تعرف التنمية الاقتصادية ،كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي ،بانها عملية يزداد باسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ،وان كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع [1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف ،نفس المرجع السابق،ص55.

– يعرفها الدكتور سعد الدين ابراهيم « التنمية الاقتصادية بانها انبثاق ونمو كل الامكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد او جماعة او مجتمع [2] »

– يرى الدكتور "عبد المنعم شوقي" بان التنمية 'هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور و تنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم ،سواء كانوا في مجتمعات محلية ام اقليمية ام قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية و الاهلية المنسقة، على ان يكتسب كل منهما قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[3]

–و عند "حامد القرنشاوي "هي 'احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين ،بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر ،بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية و الحاجات المتجددة لأعضائه، بالصورة التى تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال. [4]

البروفيسور محمد يونس يطرح في كتاباته رؤية نقدية للمفهوم السائد حول التنمية الاقتصادية ويقدم رؤيته البديلة باعتبار ان التنمية الاقتصادية هي المساهمة التنموية للبنك ويقول " التنمية من وجهة نظري تعني تغيرا ايجابيا في حياة خمسين بالمائة من الناس الذين يمثلون قاع المجتمع"[5]

و يمكن القول ان " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع "[6].

"" وان اكثر التعاريف شيوعا للتنمية الاقتصادية هي انها تمثل نموا في الدخل المتوسط والذي عادة ما يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويعد التحسن في مستوى رفاهية السكان احد الجوانب المهمة لعملية التنمية ""[1]

[1] دكتور كامل بكري التنمية الاقتصادية قسم اقتصاد جامعة بيروت العربية .1988,ص63.
[2] محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية مصر 1999ص46.
[3] د ابراهيم العسل التنمية في الفكر الاسلامي مفاهيم عطاءات معوقات اساليب المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط1 2006،ص24.
[4] ابراهيم حسين عسل نفس المرجع السابق ص25.
[5] د مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء(الحائز على جائزة نوبل للسلام 2006) الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت ،ط2،2007.ص
[6] ملال محمد طارق مذكرة ماجستير تحليل اقتصادي - تمويل التنمية الاقتصادية و أهمية جباية القيم المنقولة في البورصة مع دراسة حالة بورصة الجزائر-1998-2001-جامعة الجزائر ،ص9.

-عندما نستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية يكون من المناسب ان نضمنه اربعة عمليات مترابطة منها:[2]

1-اذا كان الامر متعلقا بالتكنولوجيا فان المجتمع النامي يتغير من اعتماده على الوسائل الفنية البسيطة و التقليدية الى تطبيق المعرف العلمية.

2-اذا كان الامر متعلقا بالزراعة، فان المجتمع النامي يتغير من الانتاج الزراعي الذي يقوم على توفير المواد الضرورية الى الانتاج التجاري للسلع الزراعية وهذا يعني التخصص في المحاصيل وزيادة الاعتماد على المنتجات غير الزراعية التي تتوافر في السوق ،وكذلك الاعتماد بصورة او بأخرى على العمال الاجراء.

3-اذا كان الامر متعلقا بالصناعة ،فان المجتمع النامي يواجه انتقالا من استخدام القوى الانسانية و الحيوانية الى التصنيع بكل معانيه، حيث يكون الاعتماد على العمال الذين يشرفون على ادارة الآلات التي تنتج السلع التي غالبا ما يتم تسويقها خارج نطاق منطقة انتاجها.

4-واذا كان الامر متعلقا بالترتيبات الايكولوجية فان المجتمع النامي يتحول من مناطق الاقامة على مستوى القرية و المزرعة الى مناطق اقامة ذات مراكز حضرية متعددة.

لقد تبين لنا من خلال التعاريف المختلفة بان مفهوم التنمية ليس ثابتا ومستقرا ومتفقا عليه من المختصين ،فكل يتناوله من زاويته ،وينظر اليها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره و اختصاصه .ففي حين راه الاقتصاديون الرأسماليون و الاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي و زيادة في دخل الفرد ،وان اختلفت سبل الانماء الاقتصادي و القانون الحاكم له، ذهب الاجتماعيون الى انه وسيلة لتمكين الانسان من تحقيق نموه وبلوغ غاية وجوده ،وتحقيق قدر اكبر من الرفاه ،وتامين مستوى ارفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه و الصحي و التعليمي و الخدماتي.

الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :[3]

غالبا ما نجد هناك بعض الخلط في استعمال مصطلحي النمو و التنمية الاقتصادية ،ومن هذا المنطلق فانا سنقوم باستنتاج الفرق بين المصطلحين من خلال اوجه الاختلاف و التشابه.

---

[1] وليد خصام العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع دراسة تحليلية 1990-2010 مذكرة ماجستير 2013-2014-ص18.

[2] دكتور محمد عاطف غيث ،محمد علي دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي محمد دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1986

[3] نبيل الشيمي ،الادارة و الاقتصاد،الحوار المتمدن،العدد 2538-2009 -1-26 على الموقع
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

الجدول رقم (1-6) الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية

نقاط التشابه	نقاط الاختلاف
- كلاهما عبارة عن زيادة في الدخل المحلي. -كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية و مستمرة. -كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.	النمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما انه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون ان يصاحب ذلك اي تغيرات بنيانية. -التنمية الاقتصادية اوسع و اكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي. -النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء ،وبالتالي فهو لا ينطوي على اي تغير هيكلي ،على عكس التنمية الاقتصادية التي تتطلب تغير في البنيان الانتاجي، اي ان النمو الاقتصادي يهتم بالكم اما التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف الى جانب الكم. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده اي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على ان يصل عائدها الى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

الفرع الثالث :معايير قياس التنمية الاقتصادية:

بعد ان تناولنا مفهوم التنمية الاقتصادية سنستعرض المعايير التي تسمح لنا بقياس التنمية الاقتصادية وبالتالي التعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم او نمو واجمالا توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية :

أ)-**معايير الدخل:** تعتبر يعتبر الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ،ويضم معيار الدخل عدة مؤشرات لقياس التنمية اهمها:[1]

الدخل الوطني الاجمالي RNB :حيث يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الاجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

[1] محمد عبد العزيز العجمية ،نفس المرجع السابق ، ص87

الدخل الوطني الاجمالي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني .

مؤشر متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل اكثر المعايير استخداما واكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

ب)-معايير اجتماعية :يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية و الجوانب التعليمية و الثقافية و الجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية: واهم هذه المؤشرات:

دليل التنمية البشريةIDH:وهو مقياس وضعه برنامج الامم المتحدة للتنمية« UNPD » [1] سنة 1990 ويصدر بشأنه تقريرا سنويا يوضح وضعية دول العالم بالنسبة للتنمية البشرية و يحضى حاليا بانتشار كبير لا سابق له وباهتمام اكاديمي واعلامي وهو من المعايير المركبة ويركز على ثلاث متغيرات :

-توقع الحياة عند الميلاد.

-معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين :معرفة القراءة و الكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

-متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ج)-المعايير الهيكلية: تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي تطرأ على اقتصادياتها الدول نتيجة اتباعها سياسات اقتصادية تهدف نحو التصنيع وتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه ،وهي تضم المؤشرات التالية:

الاهمية النسبية للإنتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي.

الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات

نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة .[2]

[1] UNPD برنامج الامم المتحدة الانمائي.

[2] محمد عدنان وديع، قياس التنمية و مؤشراتها مجلة جسر التنمية، عدد 2فيفري 2002 المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،ص13 موقع http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg102.htm

المطلب الثاني :اهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الفرع الاول: اهداف ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية

من خلال ما تقدم نرى ان للتنمية الاقتصادية اهمية كبيرة في حياة الفرد لما تحققه من اهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية و سياسية يمكن ان نلخص منها ان التنمية تستطيع :[1]

-زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

-توفير فرص العمل للمواطنين.

-توفير السلع و الخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين.

-تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي للمجتمع.

-تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

-تسديد ديون الدولة.

-تحقيق الامن القومي.

كما ان للتنمية الاقتصادية متطلبات حتى تستطيع تحقيق اهدافها ومن هذه المتطلبات:

-التخطيط وتوافر البيانات و المعلومات اللازمة.

-توافر التكنولوجيا الملائمة.

-توافر الموارد البشرية المتخصصة.

-وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

-توافر الامن و الاستقرار.

-نشر الوعي التنموي بين افراد المجتمع.

[1] د عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج-النظرية القياس-جامعة كفر الشيخ دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع2011، ص43،42.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية

لقد يعمل التقدم في مراحل التنمية الاقتصادية على ازالة العديد من المعوقات واذا ما ازيلت احد هذه المعوقات فان ذلك قد يعمل على ازالة المعوقات الاخرى و تتمثل هذه المعوقات في الآتي:[1]

–**الفساد الاقتصادي:** يظهر الفساد في الدول النامية في اشكال مختلفة منها اختلاس الاموال العامة و الرشاوي و العمولات الغير مشروعة و التهرب الضريبي والجمركي والغش التجاري والصناعي وتجارة العملة والسوق السوداء. .الخ مما كان له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في تلك الدول

الفساد السياسي :قد يبدو عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث اذ يخشى هذا العالم عدم انتظام سياسي جسيم كحوادث الاغتيال السياسي وانقلابات العسكرية و الارهاب و الرشوة و تزوير الانتخابات و اطاحة النظم الدكتاتورية باحزاب معارضة و التغيير السريع نسبيا للحكومات.

البطالة: تنتشر البطالة في القطاع الزراعي في الدول النامية و المتخلفة ،ويزيد عدد العمال الزراعيين وبصورة مستمرة وذلك نتيجة مباشرة للزيادة في عدد السكان بسبب نقص معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد وفي ظل عدم امكانية زيادة مساحة الارض الزراعية

الفقر: هو ابرز ظاهرة تتسم بها الدول النامية و المتخلفة ويقصد بالفقر انعدام ا انخفاض الدخل الفردي و القومي مقارنة بالدول المتقدمة وذلك عدا الدول النفطية ويعتبر الدخل مقياسا للرفاهية الاقتصادية ويتصل اتصالا وثيقا ببرامج التنمية الاقتصادية ومبلغ تنفيذ اعمال الرعاية الاجتماعية.

الامية: تسوء الامية في بعض الدول النامية في افريقيا اصبحت المعرفة الافريقية غير ملائمة للحصول ابناء المستعمرة على مركز او مكانه اما ابناء الاسر الغنية كانوا يذهبون الى المدارس الاستعمارية الهامة، فالغالبية العظمى كانوا اميين وبلغت نسبتهم 90% من سكان وهي امية ليست هجائية ولكنها امية ثقافية مما يعوق عملية التنمية.

–ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية: بحيث تكون معدلات زيادة الانتاج السنوي تعادل او اقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقرا، و تتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها وهذا يعتبر عقبة هامة تقف في طريق التنمية الاقتصادية .[2]

–اتساع حجم الفجوة المعرفية :يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي و العالم المتقدم صناعيا من اكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصا بعد ان اصبح النمو المطرد في القطاعات

[1] د حسين عبد الحميد احمد رشوان ،الاقتصاد والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي،ط2،2009ص58

[2] مصدر مصطفى عبد الله الكفري، اهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية –الحوار المتمدن العدد 965-2004-9-23 على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847

الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم و التقنية و اللذان يعدان الماكنة الاساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير احداث الدراسات الى ان السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70 بالمئة من المنتجات المصنعة الحديثة.[1]

التجزئة و التفرقة التي تعيشها اقطار الامة العربية:[2]

ثمة عقبة اخرى في طريق التنمية في الوطن العربي هي التجزئة و التفرقة التي تعيشها اقطار الامة العربية ،و خاصة الحواجز التي تقام في وجه حرية التبادل التجاري بين الدول العربية و الذي ادى الى ضعف و تراجع التجارة البينية العربية بالإضافة الى الحروب و انعدام الاستقرار وغياب الامن .

-عدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول .

-عدم استثمار القدرات البشرية في الاعمال و المهن ،و الاستعانة بيد عاملة وافدة اصبح صعبا التحرر من خدماتها ودورها في اي اقتصاد خليجي.[3]

و في الاخير يمكننا القول ان هذه المشاكل و الصعوبات التي تتعرض لها عملية التنمية في مختلف اقطار الوطن العربي من حيث عدم تحديد هوية النظام الاقتصادي الاجتماعي في بعض الدول او تحديد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي الاجتماعي ،ولابد ان تكون عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية موضع اهتمام الفئات و الطبقات الاجتماعية كافة، وهذا يتطلب تحقيق مصالح مختلف فئات الشعب ويرتبط مسار التطور في الدول العربية كما في بقية الدول النامية بالظروف الداخلية للبلد و كذلك بعوامل خارجية خاصة التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

ان التطرق لموضوع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية يكتسي اهمية بالغة نظرا لما يثيره هذا الموضوع من نقاش حول تحديد المصادر المناسبة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

[1] انظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، دراسة مقدمة الى مدوة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في العالم العربي 2002.الشارقة.

[2] محمد تقروت ،محمد طرشي، مقدمة في ملتقى حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد ،جامعة فرحات عباس سطيف -

- [3] عامر ذياب التميمي، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية الحيا ة اللندنية ،19-6-2006 معهد الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن على الموقع : http://www.siironline.org/alabwab/edare

الفرع الاول :مصادر التمويل الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :

يعد الادخار الشكل الاساسي للمصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية ،ويمكننا تقييم الادخار على مستوى الاقتصاد الكلي الى نوعين ادخار اختياري وادخار اجباري:

:الادخار الاختياري: وهو ما يقوم به الافراد و المشروعات الخاصة و الحكومية طواعية دون تدخل اي طرف كان بصفة مباشرة او غير مباشرة، ومن اهم مصادر هذا الادخار :ادخار العائلات وادخار قطاع الاعمال العام، والادخار الحكومي غير مرتبط بزيادة الضرائب او باصدار نقدي جديد.[1]

1-1:مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح اي الدخل بعد اقتطاع الضرائب وبين الانفاق على اوجه الاستهلاك، و الذي يمكن استغلاله مباشرة في مجالات الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات، وكما يمكن اقراضه الى قطاع الاعمال العام و الخاص والى الحكومة ،اما بطريقة مباشرة او بطريق وسيط مثل المصارف.

ومن اهم صور الادخار العائلي:

-الزيادة في الاصول السائلة ،سواء كانت في صورة ارصدة نقدية لدى الافراد او لدى البنوك،او في الاصول المالية كالاسهم و السندات، و شهادات ادخار.

-المدخرات التعاقدية ،كاقساط التامين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشؤها المؤسسات.

-الاستثمار المباشر في اقتناء الاراضي و المزارع و المتاجر والمساكن.

وهناك جملة عوامل محددة لمدخرت القطاع العائلي اهمها: حجم الدخل ودرجة تركيز و توزيع الدخل ،وجملة عوامل اقتصادية اخرى، وجملة عوامل ديمغرافية واجتماعية ،وقد ذكر المؤلفان في البند الاخير دور الديانات و المعتقدات التي تؤثر كثيرا على الادخار ،وهو ما يوافق ما ذكر سابقا من ان الرؤية الاسلامية تحت الادخار واستعمال الفائض و الفضل في المشاريع الاقتصادية النافعة .وقد سبق فقهاء وعلماء الاسلام بالاشارة الى انفاق الفائض فيما يفيد وعدم الاشراف و المباهاة في الاستهلاك محاكاة وتقليدا وحبا للظهور ،فقد اشتهر عن ديوزنبوري Duesenbery بانه يبين بان دوال استهلاك الافراد تعتمد على بعضها

[1] محمد عبد العزيز عجمية،عبد الرحمن يسري التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها الدار الجامعية،مصر،1999 ،ص187.

البعض وتؤثر في بعضها ،وانها ليست بل مرتبطة ببعضها ،بدافع الرغبة الواضحة في الظهور و التميز التي جبل عليها الانسان ،وهو ما اطلق عليه ديوزنبوري "اثر التقليد و المحاكاة"[1]

و للامام الدجلي توضيح دقيق في استعمال الفائض ،فهو يعتبر ان عدم توفير هذا الفائض ضعف الميل للادخار ،من اهم اسباب الفقر و التخلف ،اذ يقول "انه كلما تجدد للإنسان دخل ،صرفا ،اما للمباهاة و الترفع على امثاله، او افراطا في الشهوات و انهماكا في اللذات ،او خوفا من سوء القالة و الاحدوثة ،او لان الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد امور في صرفه ،فلا يزال الشخص مفلوكا اي فقيرا مهملا.

1-2:مدخرات قطاع الاعمال العام :تتكون من حصيلة ما يؤول للحكومة من ارباح المشروعات المملوكة لها ويتحدد الربح بالفرق بين اسعار السلع المنتجة ونفقات الانتاج مع افتراض ثبات مستوى الضرائب و الواقع ان معظم مشروعات قطاع الاعمال في الدول النامية تعاني من مشاكل خطيرة نتيجة عدم توفر الكفاءة الانتاجية لهذه المشروعات وكذلك ارتفاع مستوى النفقات الخاصة بهذه المشاريع سواء النفقات الخاصة بنفقات الاجور و العاملين او النفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج او وهو ما يؤدي في غالب الاحيان الى تحقيق خسائر كبيرة على مستوى هذه المشروعات.[2]

1-3 مدخرات قطاع الاعمال الخاص: اي ما تقوم به المنشات و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدمية الخاصة بادخاره وتعتبر مدخرات هذا القطاع اهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية و اليابان ويتوقف ادخار قطاع الاعمال على الارباح المحققة و على سياسة توزيع الارباح و على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل[3].ص24 نفس المرجع السابق.

1-4 **الادخار الحكومي** :تنشا هذه المدخرات نتيجة زيادة الايرادات عن النفقات، اما بسبب ثبات الايرادات وضبط النفقات الجارية ،واما بزيادة الايرادات وتثبيت النفقات او زيادة الايرادات وتخفيض حجم النفقات ،اي ايجاد علاقة تبادلية بين زيادة الايرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في

[1] محمد عبد العزيز عجمية،عبد الرحمن يسري،نفس المرجع السابق،ص214.
[2] د بوفليح نبيل. مذكرة ماجستير اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004المطبق في الجزائر .جامعة الشلف 2004-2005) 23ص.
[3] نفس المرجع السابق ص24.

توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة ايرادات الضرائب و الرسوم ،غير ان الملاحظ ان مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.[1]

2-**الادخار الاجباري:** في حالة عدم كفاية الادخار الاختياري في تمويل التنمية الاقتصادية وتفعيل الاستثمارات، فانه يلجا الى انوع الثاني من الادخار الا وهو الادخار الاجباري. هناك نوعان اساسيان لهذا الادخار: نوع مباشر يتمثل في الضرائب، ونوع اخر غير مباشر يتمثل في التمويل التضخمي.[2]

2-**1الضرائب:**ففي حالة عجز الايرادات الحكومية عن تغطية النفقات يمكن للدولة ان تلجأ لفرض الضريبة ولكن بالشروط

و الضوابط التي ذكرها علمائنا وفقهائنا.

2-**2:التمويل التضخمي:** وهنا تعمد الدولة الى احداث درجة معينة من التضخم عن طريق الاصدار النقدي الذي يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل اعلى من ارتفاع الدخول النقدية، وهو يعني ان الدخول الحقيقية للأفراد تنخفض مما يؤدي الى اجبارهم على انقاص حجم استهلاكهم آو اجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع او الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الاسعار اي قطاع الاعمال الخاص والعام فهذا النوع من الادخار لن يتحقق الا بما اسماه كينز بالتضخم الربحي.

القروض الداخلية : تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الاجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة اي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الاجباري في اذونات الخزينة او سندات التنمية. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الارباح لخدمة الدين وفوائده.[3]

[1] د،دراوسي مسعود، اطروحة دكتوراه دولة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. سنة 2005 - 2006 ص95.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري نفس المرجع السابق ،1999 ،ص12و14

[3] د-دراوسي مسعود نفس المرجع السابق،ص95.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية الاختيارية و الاجبارية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية اي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة فإنها تلجأ الى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ،لذلك نجدها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية ،وتتمثل مصادر التمويل الاجنبية فيما يلي:

اولا: القروض الخارجية :يقصد بها تلك القروض التي تمنح من طرف الدول او البنوك الاجنبية و المنظمات الدولية للدول النامية من اجل تمويل البرامج وخطط التنمية الاقتصادية المعدة من طرف الدول النامية وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية لتغطية اعباء وتكاليف هذه البرامج ومن حيث هيكل هذه القروض وانواعها فهي: [1]

أ)القروض الحكومية الثنائية:

تتمثل في القروض التي يتم التعاقد عليها بصورة رسمية بين الدول النامية و الدول المتقدمة ،وتتميز هذه القروض بانها قروض طويلة الاجل تصل في بعض الاحيان الى ثلاثين عاما ولكن من ناحية اخرى فهي قروض ذات اسعار فائدة مرتفعة تصل الى 7بالمئة ،6بالمئة في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا على التوالي .

ب) القروض المعقودة بين الدول النامية و المنظمات الدولية المتعددة الاطراف :

تمثل القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من المنظمات و الهيئات الدولية المتعددة الاطراف وزنا لا يستهان به في اجمالي حجم القروض للدول النامية ويلاحظ ان معظم هذه الهيئات وخاصة بنوك التنمية الاقليمية.

و المنظمات الاوروبية و البنك العالمي الامريكي للتنمية تعمل طبقا للقواعد التجارية التي تحكم اي مشروع خاص ومن ثم ترتفع اسعار الفائدة التي تطلبها هذه الهيئات على القروض التي تقدمها للدول النامية ويتراوح سعر الفائدة بين 6،35 و 8،5 بالمئة يعد هذا السعر مرتفع نسبيا الامر الذي يؤدي الى تزايد اعباء الديون الخارجية في الدول النامية.

[1] دكتور حامد عبد المجيد، سميرة ابراهيم ايوب ،د يونس البطريق سعيد عبد العزيز عثمان ،مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية مصر ص 368 .2001.

ج)-القروض المقدمة من الهيئات الاجنبية الخاصة تمثل اعباء القروض الخارجية المقدمة من الهيئات الاجنبية الى الدول النامية نسبة هامة في مجموع اعباء القروض الخارجية للدول النامية وعادة ما تأخذ القروض المقدمة من الهيئات الاجنبية الخاصة شكلين رئيسيين :

-قروض الصادرات او تسهيلات الموردين :تتمثل في القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الاجنبية الكبرى وكبار المصدرين وغيرهم من الموردين الاجانب لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترض ويشرط ان تكون هذه القروض مضمونة من جانب حكومات الدول المقترضة وتتميز هذه القروض بانها تمتد لفترات متوسطة لا تزيد عن خمس سنوات ،كما ان سعر الفائدة المستحق عليها يتحدد في ضوء السعر السائد في سوق الاقتراض طويل الاجل في الاسواق العالمية وهو يتراوح بين 14بالمئة و 8بالمئة.

-**القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية الاجنبية الخاصة:** وتشمل تلك القروض و التسهيلات المصرفية التي تمنحها هذه البنوك الى الدول النامية لتمويل العجز الموسمي و المؤقت في حصيلة النقد الاجنبي ويتم تحديد سعر الفائدة على هذه القروض في ضوء سعر الفائدة المستحق على القروض القصيرة الاجل السائدة في البلد الذي يوجد به البنك وحركة اسعار الفائدة في الاسواق الدولية التي تقدم قروض قصيرة الاجل وتتميز هذه القروض بانها قروض صعبة بسبب ارتفاع اسعار الفائدة المستحقة عليها او بسبب قصر اجال استحقاقها[1] .

ان الاستغلال السيء للقروض الاجنبية من طرف الدول النامية ادى الى ظهور مشكلة المديونية في هذه الدول ولا شك ان تفاقم مشكلة المديونية الخارجية قد اثرت تأثيرا بالغا على عملية التنمية الاقتصادية بها وقد ارتبط هذا التأثير بحجم المدفوعات الخارجية المتزايدة التي تتحملها الدول النامية لخدمة اعباء هذه الديون.

2)الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة :يحتل الاستثمار الاجنبي مكانة بارزة من حيث تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية اذ ان المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي وقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الاجنبية ،بمختلف انواعها نحو الدول النامية ما بين 16-20 مليار دولار كمتوسط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ،وتنقسم الاستثمارات الاجنبية الى قسمين:

[1] حامد ايوب مبادئ المالية العامة نفس المرجع السابق ص374.

أ)الاستثمارات الاجنبية المباشرة: تمثل احد اهم اشكال تدفقات رؤوس الاموال نحو الدول النامية اذ شكلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتأتية من الشركات المتعددة الجنسيات معظم هذه الاستثمارات وعلى الرغم من ان ثلاثة ارباع نشاط هذه الشركات كان في الدول المتقدمة والربع فقط في الدول النامية الا ان نشاطها في هذه الدول ما فتأ يزداد من سنة لأخرى حيث ان الاستثمارات الجديدة لهذه الشركات في الدول النامية ارتفعت من 2،8 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال فترة السبعينات الى 19،7 مليار دولار امريكي كمتوسط سنوي خلال عقد الثمانينات ،ولعل اهم المنافع التي تعود على الدول النامية على الدول النامية من تنامي نشاطات هذه الشركات لا يقتصر فقط على انتقال رؤوس الاموال وانما يتمثل في ما يلي:[1]

-يترتب على نشاط هذه الشركات في الدول النامية انتاج كميات اكبر ونوعية اجود من السلع و الخدمات.

-تزايد الايرادات الحكومية نتيجة تزايد نشاط تلك الشركات.

-خلق جو مناسب من المنافسة بين هذه الشركات و الشركات المحلية مما يسهم في رفع كفاءة ومردودية الاستثمارات المحلية

-نقل التكنولوجيا الحديثة و الفنون الانتاجية المتطورة نحو الدول النامية.

ومع هذه المزايا فقد وجهت انتقادات لهذا النوع من الاستثمارات اهمها:

تحويلات الارباح الى الخارج وما يترتب عن ذلك من اختلالات في موازين مدفوعات الدول النامية

-الاعباء و التكاليف التي تتحملها الدول النامية في سبيل جذب الشركات المتعددة الجنسيات كتخفيضات الضرائب منح الامتيازات و الاراضي و العقارات بأثمان مدعمة ...الخ

-السلوك الاحتكاري الذي قد تمارسه هذه الشركات على مستوى اسواق هذه الدول.

-الاتاوات العالية التي تحصل عليها الشركات الام مقابل حقوق الاختراع وعمولات المبيعات .

استخدام التكنولوجيا الغير ملائمة للدول النامية.

ب)الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة: هي قليلة اذا ما قورنت بنسبة تدفق الاستثمارات الاجنبية ككل نحو الدول النامية ،حيث قدرت نسبتها خلال الفترة 1960-1975 اقل من 10 بالمئة كمتوسط من اجمالي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد لي اليتي، مرجع سابق ص295.

استثمارات المتدفقة نحو الدول النامية وقد بلغ حجم الاكتتاب في السندات الاولية التي تصدرها الدول النامية ذات السمعة الجيدة في عام 1978 حوالي 5مليار دولار اي ما نسبة 25بالمئة من قيمة السندات الدولية المصدرة خلال سنة 1984 .

وعموما فان الاسباب التي ادت الى تردي نسبة الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة تتمثل اساسا في عدم استقرار صرف عملات الدول النامية بالإضافة الى ازمة المديونية التي كانت تعاني منها معظم النامية ابتداءا من عقد الثمانينات وهو ما اثر بالسلب على المركز المالي وقابلية السداد لهذه الدول.

3)**المنح و المعونات المقدمة من الدول و الهيئات الاجنبية:** تعتبر المعونات المقدمة من طرف الدول الصناعية المتقدمة و الهيئات الدولية الذي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من اهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض ويرجع ذلك الى عدم قدرة هذه الدول على تحمل اعباء القروض الخارجية وقد شكلت المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6،6 من اجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر ،ومع ذلك فمن الصعب ايجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الاداء الاقتصادي وذلك لعدة اسباب اهمها [1]

صغر حجم المعونات المقدمة ،بالإضافة الى افتقار الدول المتلقية للمعونات في معظم الاحوال الى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق اقصى فائدة منها.

المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية

الفرع الاول :التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

–يتضمن تاريخ الفكر التنموي مدرستين رئيسيتين: وفقا للتسلسل التاريخي تضم المدرسة الاولى مجموعة الاقتصاديين(مؤسسي علم الاقتصاد) من آدم سميث حتى ثلاثي هارود و دومار وهانسن، اما الثانية فتضم اقتصادي الفكر التنموي[2].

المدرسة الاولى: لم تقم هذه المدرسة في الواقع الا مساعدة طفيفة نحو معالجة التخلف ،وذلك لان منصب تحليل مفكريها كان منصبه اساسا على مشكلات اقتصاد صناعي متقدم نسبيا، فكان يشغلهم في المقام الاول مسالة النمو Growth وفقا لهيكل انتاجي قائم، الي جانب اهتمامهم بجانب الطلب الكلي الفعال

[1] نفس المرجع السابق ،ص280.
[2]، د عبد الحميد الغزالي، الانسان اساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب،ص29.

وعوامل تغيره دون الاهتمام بالقدر نفسه باقتصاديات العرض ومع ذلك ابرزوا هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحكمة في عملية التنمية.

–وان آدم سميث ""لم يضع نظرية خاصة في التنمية الاقتصادية بوصفها موضوع مستقل، لكنه وضع مجموعة من الافكار الاساسية يمكن من خلالها التعرف على وجهة نظره في ذلك الموضوع ومن بينها آرائه في القانون الطبيعي، وتقسيم العمل ،وتراكم راس المال .حيث يعتقد ادم سميث بسيادة القانون الطبيعي Natural Lawفي الحياة الاقتصادية وهو ما يعني افتراض التصرف الرشيد من قبل افراد المجتمع ،اما تقسيم العمل فيعتقد سميث انه هو نقطة البداية لعملية التنمية فهي تؤدي الى زيادة مهارة العمال وخفض الوقت اللازم لانتاج السلع و ان تراكم راس المال يعد شرطا اساسيا لتحقيق التنمية عند آدم سميث وعلى ذلك فان التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى قدرة الافراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار[1] .

فمن الاقتصاديين الكلاسيك وبصفة خاصة" مالثوس " و"ريكاردو "ناخذ اهمية محدودة الموارد الطبيعية واثر النمو السكاني على مسار التنمية، ومن "ماركس "ناخذ اهمية متغير التكنولوجيا وضرورة ادخال نوع من التغيير على رقابة ان لم يكن ملكية الموارد الانتاجية.

ومن الاقتصاديين "الكلاسيك المحدثين "وعلى راسهم "مارشال" يمكن ان تستفيد الدول المتخلفة من فكرة اعادة توزيع الموارد من اجل انتاج اكبر و من "شومبيتر "نحصل على الدور الهام الذي تقوم به المهارات التنظيمية في عملية التنمية.

ومن كينز وفقا لثورته في الاقتصاديات الكلية يتاكد الدور الاساسي الذي يمكن ان تلعبه السياسات المالية بصفة عامة.

و التدخل الايجابي للدولة في النشاط الاقتصادي ،من اجل ترشيد الاداء ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة و اخيرا اكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد كينز على اهمية بعض المتغيرات السابقة مع تشديدهم على اهمية راس المال ،وهذا يتضح خاصة في تحليلات "هارود" و" دومار " اما هانسن فقد ذهب الى ابعد من ذلك اذ حذر من خطورة الضغوط التضخمية و الركود طويل الاجل وضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية ،وهذا ايضا اقتراح مفيد تظهر اهميته خلال عملية التنمية.

[1] محمد مدحت مصطفى سهير عبد الظاهر احمد، نفس المرجع السابق،6ص،1999.

وقد ابرز الاقتصاديون الكلاسيك وبخاصة مالتوس وريكاردو –اهمية العنصرين الاساسيين في اعاقة العملية التنموية ،وهما: ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وندرة الموارد الطبيعية ،و التي تؤدي الى استمرار التخلف، بحيث لا يؤدي التقدم الطبيعي للمجتمع الا الى حالة ركود Stationary ،حيث تعيش الغالبية العظمى لافراد المجتمع عند مستوى الكفاف Minimum Subistence ويعرف هذا النموذج في مجال الفكر التنموي بالنموذج التدريجي للنمو و الركود.

المدرسة الثانية: بدأت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة التخلف ومن ثم بدا مفكروها ،اي الاقتصاديون الانمائيون Developemen Economist امثال"نيركس"ميردال" هيرشمان" روزنشتاين" "روستو"

رودان""سنجر""ايكاس""بيوا""شولتز"وكثير غيرهم برفض الاخذ بمناهج "العالم المتقدم" لاختلاف طبيعة المشكلة ومن ثم تركز اهتمامهم على مسالة التنمية Developement اي احداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي ،لضمان معدلات نمو متصاعدة لجميع افراد المجتمع.

ومع ذلك استخدموا هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل ومنهجية المدرسة الاولى ،واخذوا عنها المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة. ولعل هذا يرجع الى ان هؤلاء الاقتصاديين يمثلون في الواقع امتدادا طبيعيا لفكر هذا العالم و نظرته المادية ،ولقد قدم هؤلاء الاقتصاديون اجابات شكلت استراتيجيات او مناهج تنمية عديدة تقريبا بعدد من كتب في هذا المجال وعليه فلدينا الكثير من مناهج التنمية من اهمها[1]:

منهج النمو المتوازن Balanced Growth ،منهج النمو غير المتوازن Unbalanced Growth ،ومنهج الثورة الزراعية Argicultural Revolution،ومنهج الثورة الصناعيةIndustrial Revolution ،ومنهج صناعات الطلب النهائي Final Demend Industrial ،ومنهج الصناعات الثقيلة Heavy Industries،ومنهج الدفعة القويةBig Puch ،ومنهج مراكز او اقطاب النمو Growth Centers or Poles،ومنهج التغلغلPenetration ،ومنهج الجهد الادنى الحساس Minimum Effort Critical،ومنهج الانطلاقTake-Off ومنهج احلال الواردتImport Substitution ،ومنهج تنمية الصادراتExport Promotion ،ومنهج الاعتماد الجماعي على الذات National Self-Reliance ، ومنهج الحاجات الاساسية.Basic Needs .

[1] محمد مدحت مصطفى سهير عبد الظاهر احمد، نفس المرجع السابق،ص28

وبدون الدخول في تعريف وتفصيل كل منهج يمكننا أن نقرر أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض بجانب اختلاف الأسماء ،ولكنها تتفق جميعا على ضرورة ان يكون الجهد الانمائي من الكبر ة الشمول بحيث يستطيع ان يتغلب على معوقات عملية التنمية والا فلن تتمكن الدول المتخلفة من تحقيق البداية الجادة على طريق التنمية .

الفرع الثاني :التنمية في الفكر اسلامي:

اولا: مفهوم التنمية في الفكر الاسلامي

ان التنمية في الاسلام مفهوم شامل ومتكامل يهدف الى تحسين حياة الانسان على هذه الارض في جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية ،وفق شرائع الله سبحانه وتعالى ويحرص الاسلام على التنمية الشاملة لهذا الانسان من الزوايا المادية و الروحية و الخلقية كافة.

تبقي التنمية في المفهوم الاسلامي هي التنمية الثقافية بالمفهوم الشامل للثقافة التي تشكل الانسان وفق قيم الله في الانسان الذي يحقق عبوديته ويؤدي وظيفته في القيام باعباء الإستخلاف في الارض، وفي اطار العملية التنموية وتحقيق التكافل الاجتماعي لا شك ان القيم في الكتاب والسنة قد وضعت الاسس الكاملة ورسمت المسارات وغرست الاصول النفسية وحددت الموارد المالية ووضعت التشريعات اللازمة واقامت الحراسات الواقية من السقوط و النكوص او التوقف الاجتماعي .[1]

ويعتبر التصور الإسلامي التنمية وسيلة لتحقيق عبادة الله عز وجل، فهي في الإسلام استجابة لدعوة القرآن ، إلى بذل الجهود العلمية والعملية من اجل بناء الإنسان بناء روحيا ، وهذا البناء يتطلب تلبية حاجات البدن".[2]

–وتركز مفهوم التنمية في هذا التصور الإسلامي أنها " تتحرك من رؤية شاملة للإنسان ودوره في الأرض، منطلقة من فكرة الاستخلاف في قوله تعالى " إني جاعل في الأرض خليفة" فالسعي لتحقيقها بما يكفل للإنسان إشباع الحاجات المادية من توفر المعاش والأمن وغيرهما ، يعد من صلب وظائف الإنسان في الأرض ، ومن المهمات الرئيسية التي خلقه الله من اجل انجازها، وللخليفة كل الصلاحيات التي خولها

[1] السيد احمد المخزنجي، الزكاة وتنمية المجتمع، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة،السنة17العدد187 عام1419هـ ص21.

[2] شهاب ،السيد عباس هاشم علوي، معالم الفكر التنموي الإسلامي، الإمام علي بن أبي طالب نموذجا،ص102،دار العصمة،البحرين،2007م

الله تعالى كونه المستخلف ، وكل شي تصل يد الإنسان إليه ويمتد عليه نفوذه ، فهو مستخلف عليه ، وقد هيأ الله تعالى له كل ما يقود لتحقيق الخلافة عنه.[1]

–واستنادا الى النظرة الاسلامية الشاملة لجوانب البناء الاجتماعي المختلفة يمكن القول ان مفهوم التنمية من منظور اسلامي هي جزء من النظام الاسلامي الشامل للحياة ولها خصائص تتلخص بما يلي:

1–ان التنمية الاسلامية ذات طبيعة شاملة فهي تتضمن النواحي المادية و الروحية و الخلقية .الخ فهي نشاط يقوم على قيم واهداف المجتمع الاسلامي .

2–ان التنمية الاسلامية تعني بالدرجة الاولى بالإنسان اي ان نواة الجهد التنموي ولب عملية التنمية هو الانسان نفسه الذي كرمه الله واعزه حيث قال في محكم كتابه العزيز جل شانه(ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر و البحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)[2].

–لذلك يمكن تحديد مفهوم التنمية في الاسلام بانه " نشاط متعدد الاغراض يقوم على قيم واهداف المجتمع الاسلامي في ابعاده المختلفة، ويتناول متطلبات الحياة في الدين و الدنيا دون تعارض بينهما" [3]

ثانيا : معوقات التنمية في الاسلام

تواجه البلدان النامية و الاسلامية معوقات عديدة منها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يمكن اجمالها فيما يلي:[4]

1–الفقر.

2–التبعية الاقتصادية و العسكرية.

3–الافتقار الى التعليم و التأهيل و التدريب .

4–الافتقار الى التكنولوجيا و الحداثة.

5–عدم الاستناد الى معيار الكفاءة في توظيف قوة العمل.

[1] مجيد محسن محمد العصفور ،اطروحة دكتوراه دور الاسلام في دعم قضايا التنمية، نموذج المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في مملكة البحرين-الاكاديمية العربية مفتوحة-بالدانمارك2014.
[2] سورة الاسراء الاية70.
[3] د ابراهيم حسين العسل ، نفس المرجع السابق، ص78.
[4] د ابراهيم العسل، نفس المرجع السابق ص14.

6-الاسراف الاستهلاكي.

7-تخلف نظم التعليم.

8-الاستبداد وكبت حق النقد و التصحيح.

ثالثا: هدف التنمية في الاسلام:

ان الاقتصاد الاسلامي يعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي لأفراد المجتمع ،من خلال عمليات الانتاج المقدمة ،على ان يشمل هذا الرخاء كل فرد من افراد المجتمع الاسلامي، وهو ما يعرف بتحقيق حد الكفاية، كحد ادنى، بالإضافة الى هذا الهدف المادي ،الهدف الاساسي للاقتصاد الاسلامي وهو استخدام المنجزات الاقتصادية في نشر المبادئ و القيم الاسلامية، وذلك لقوله تعالى "و الذي خلق الازواج كلها وجعل لكم من الفلك و الانعام ما تركبون، لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين "[1].

توضح الآيات تسخير الله تعالى –للفلك و الانعام –اي وسائل النقل –وتقاس عليها مختلف الموارد ،لخدمة الانسان ،و الهدف من التسخير هو اشباع الحاجات الاقتصادية للإنسان من خلال السيطرة التامة عليها. ومعنى هذه السيطرة تحقيق اقصى قدر من الرخاء الاقتصادي كمرحلة اولى، ثم عندما يحقق الانسان قمه مجده الاقتصادي يذكر الله ويعترف بفضله ونعمه، بتطبيق ما اراده من مبادئ الخير و العدل و السلام و الحق في مختلف ارجاء الارض.[2]

ان هدف التنمية في الاسلام ليس مجرد زيادة الدخل القومي ،او زيادة دخل الفرد في المتوسط ، وانما يضاف الى ذلك تحقيق مستوى مرتفع لجميع افراد المجتمع، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك بنفسه ،ام من يعجز عن ذلك،[3] وفي ذلك يقول الامام علي رضي الله عنه"" ما جاع فقير الا بما متع غني.

المبحث الثالث: التنمية الاجتماعية :اسس ومفاهيم

تعد التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة وغير محددة المعالم، لذلك سنتناول في هذا المبحث التعريف بالتنمية الاجتماعية و نوضح العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: ماهية التنمية الاجتماعية

[1] سورة الزخرف الآيتان رقم12-13.
[2] د مالك ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق بيروت ،1978،ص47.
[3] مرجع سابق ذكره، الزكاة الاسس الشرعية و الدور الانمائي و التوزيعي ص114.

سنتناول في هذا المطلب كل من مفهوم التنمية الاجتماعية و مؤشراتها . ومعوقاتها واهم نظرياتها.

الفرع الاول : مفهوم التنمية الاجتماعية

لقد تعددت وجهات النظر حول التنمية الاجتماعية كثرت تعريفاتها واختلف في مفهومها اختلافا كبيرا. فنجد مثلا بوسكوف "ينظر الى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية هي التنمية الاجتماعية والتطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي على انها تتضمن تفسيرا خاصا للتغيير الاجتماعي، واشارة الى اتجاه مسار التغير الناجح وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير.[1]

وقد اكد هوبهاويس Hobhouseعلى دراسة العلاقات الاجتماعية فالتنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية ،فالتغير البناء الاجتماعي لا يعني شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية ،ولهذا ينظر الى التنمية الاجتماعية على انها تنمية علاقات الانسان المتبادلة.[2]

-التنمية الاجتماعية :هي عملية توافق اجتماعي بين الاشباع البيولوجي و النفسي و الاجتماعي ،كما انها تعني في العلوم السياسية و الاجتماعية بانها الوصول بالانسان الى الحد الادنى لمستوى المعيشة لا ينبغي ان ينزل عنه باعتباره حق لكل مواطن تلتزم الدولة وتعززه بجهود الافراد لتحقيق كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة [3]

حسب بعض المفكرين ان التنمية الاجتماعية هي الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي ،وهذا الارتقاء يكون عن طريق مجموعة من الاجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ،لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من افراد المجتمع، كما يراها بعض الباحثين انها وسيلة تغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد، وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث.[4]

[1] بن منصور اليمين، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، دراسة ميدانية للميزابين بمدينة باتنة، ج جزائر باتنة ماجستير علم اجتماع2009-2010

[2] ثروت محمد شلبي ،تنمية اجتماعية المستوى الاول، فصل دراسي ثاني،كود518،برنامج دراسة المجتمع، كلية الآداب جامعة بنها،ص14.

[3] وليد خصام ماجستير العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع دراسة تحليلية 1990-2010 جامعة باتنة ص18

[4] ابراهيم اسماعيل، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تنمية الموارد البشرية في الاردن، رسالة دكتوراه، ابي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010-ص222.

الفرع الثاني :معايير التنمية الاجتماعية حسب روب PH.Roupp[1]

-تزايد قدرات التحكم الانساني وظروف الحياة التي تتكون من الانسان والمجتمع و البيئة.

-نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع.

-اتساع نطاق العلاقات التعاونية.

الفرع الثالث : معوقات التنمية الاجتماعية

تسعى المجتمعات الى خلق حالة من التوازن الاجتماعي بين القديم والجديد ومن خلال صهر القيم والعادات والتقاليد القديمة والجديدة بشكل يؤدي الى تحقيق حالة التوازن ولكن تتعرض التنمية الاجتماعية الى عدة مشاكل ومعوقات تعيق الجهود الاجتماعية، وتمنع قيام المجتمع المتوازن بشقيه الاجتماعي والاقتصادي ،وهذه المشاكل والمعوقات تتمثل فيما يلي:[2]

-غياب المنظمين والاداريين الاكفاء لان هذه الفئات هي صاحبة القرار الاستثماري والابتكاري والابداعي.

-القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية منها تلك القيم التي تخلق عقبات في سبيل التنمية، وكذلك العلاقات القبلية والعائلة السائدة.

-الزيادة السكانية الكبيرة من عدد السكان والناتجة عن تحسين مستوى الخدمات الصحية دون ان يصاحب ذلك تنظيم النسل وتحديد معدلات النمو.

-انتشار الامراض والامية والفقر ،وانخفاض المستوى الصحي، من خلال مقارنة عدد الاطباء بالنسبة للمواطنين.

-صعوبة التاقلم مع المرحلة التي يمر بها المجتمع النامي ،خاصة في مرحلة الانتقال من مجتمع يمتاز بركود اقتصادي الى مجتمع نامي اقتصاديا.

[1] د بلحاج مليكة، مساهمة المراة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة بريف تلمسان، ماجستير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010،2011،ص39.
[2] بلحاج مليكة، نفس المرجع السابق،ص44.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

من المعروف ان النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ ،وانما يدور في محيط من النظم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و التعاليم الدينية ،وهذه العوامل اصبحت ضرورة حتمية وموضوعية لنجاح التنمية الاقتصادية.[1]

وقد اصبح من المسلم به ان إحداث اي تنمية لابد وان يتناول جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وغيرها ،والا فسوف يثمر عدم تناول جميع الجوانب عن مشكلات قد تقف عقبة في تحقيق التنمية.

وتأتي العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من ان الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية، فإلى جانب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها التنمية الاقتصادية فهي تؤدي ايضا وظيفة اجتماعية ،حيث انها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الانسان ،ورفع مستوى معيشته ،و التنمية الاجتماعية تؤدي الى جانب وظيفتها الاساسية وظيفة اقتصادية في انها تستهدف تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات و الامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع .

ولا شك ان احداث اي تنمية لابد وان يصاحبه تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي و النظم الثقافية و الصفات و العادات الشخصية، ذلك لان اكتساب المهارة في العمل، و الدراية في استعمال الآلات و العدد من اهم عوامل التنمية.

من هنا برزت اهمية التنمية الاجتماعية من انها اصبحت ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية لدفع عجلتها وضمان نجاحها و استمرارها، فعمليات التنمية اصبحت تعتمد على المهارات الانسانية اكثر من اعتمادها على راس المال ،و الانسان ذي الكفاية الانتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا كافيا من التعليم،و الذي يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في مسكن مريح، وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الامنة في حاضره ومستقبله هو الذي يستطيع ان يساهم بايجابية في بناء المجتمع وتنميته.[2]

وليس ادل على قيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية مما قاله مارشال في كتابه اصول الاقتصاد من ان فئة متعلمة كمن الناس لا يمكن ان تعيش فقيرة وذلك لان الانسان بالعلم و المعرفة و الوعي و

[1] د هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي،ص229.
[2] د هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع السابق،ص230.

الطموح و القدرة على العمل و الانتاج و القدرة على الخلق و الابداع يستطيع ان يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الارض وما فوقها لصالحه و الارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة.

كذلك فان التنمية الاجتماعية ليست ضرورية فقط لرفع عجلة التنمية الاقتصادية بل انها ضرورية لعلاج المشاكل التي تنجم عن التنمية الاقتصادية ،فالتنمية السريعة التي تحدث في المدينة تؤدي الى وجود انفصال حضاري بين القرية و المدينة كما انها تدفع الريفيين الى الهجرة الى المدن مما يرفع نسبة البطالة في المدن، ايضا العادات و السلوك و انماط الحياة تختلف من المقيمين في المدن عن النازحين اليها من الريف كل تلك المشاكل تنجم عن التنمية الاقتصادية و تحاول التنمية الاجتماعية ان تحلها.

يتضح مما سبق ان مجال التنمية الاجتماعية فسيح و متشعب و انه مرتبط ارتباطا كبيرا بالتنمية الاقتصادية و ان اي نمو اقتصادي لا يمكن ان يتحقق ما لم تحدث تغييرات عميقة بعيدة الاثر في كل المجالات المتعددة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ،و النظر الى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارهما قطبين متلازمين و ضرورين للتقدم الاقتصادي وايجاد اقصى قدر من التوازن و التنسيق بينهما ولا فسوف يحدث نوع من المعوقات قد تنسف عملية التنمية من جذورها.

المطلب الثالث: النظريات الاجتماعية للتنمية

لقد انتهج المفكرون و العلماء نظرتهم للنظريات الاجتماعية للتنمية و سنتناولها فيما يلي:[1]

1-**الثنائية الاجتماعية:** حاول الكاتب الهولندي بويك-BOEK تفسير ظاهرة التخلف بعوامل اجتماعية، وقد عرف 'بويك' الثنائية بانها صراع بين نظام اجتماعي مستورد، هو في الغالب النظام الراسمالي ونظام اجتماعي داخلي مختلف عن النظام المستورد وقد راى ان هذه الثنائية تمثل شكل من اشكال التفتت للمجتمع، وقد ارجع سبب هذه الثنائية الى الاختلاف بين الشرق والغرب، ولهذا فعلى الدول المتخلفة انتهاج سياستها التنموية بنفسها لان اي تنظيم غربي من شانه ان يزيد من تدهور الاوضاع بدلا من تنميتها.

2-**نظرية دافع الانجاز**:قام 'ماكليلاند-MC clleland بتحليل سلوك الافراد وخلص الى تحديد دافع نفسي اسماه دافع الانجاز ،وعرفه انه دافع يميز الاشخاص الذين يتميزون منذ صغرهم عن غيرهم في بذل مجهود كبير في اتمام اعمالهم،وسرعة تعلم الاشياء،لا يتاثرون بالضغوطات،لا يتاثرون بالحوافز،يلتزمون الموضوعية،وقد حدد ماكليلاند MC clleland الظروف الاجتماعية الخاصة بالافراد الذين يتميزون بدافع الانجاز انهم ينحدرون من عائلات عصامية اي انها عانت البؤس ولكنها بفضل مجهودها الذاتي اثبتت

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمن يسري، نفس المرجع السابق .ص127.136.بالتصرف.

مقدورها وتفوقها ،كما اعتبر انه توجد علاقة بين العقائد الدينية ودافع الانجاز حيث انه هناك طوائف دينية يمتاز افرادها بدافع الانجاز وقد سبقه الى ذلك ماكس فيبر .Max Weber

3-**نظرية المجتمع القروي:**لقد ارجع هاجنHaggen اسباب التخلف الى العوامل التي تعيق الوصول الى مرحلة التقدم التكنولوجي ،كما يصف المجتمع المتخلف بانه مجتمع قروي يتكون من الفلاحين ،ثم يقوم بتجريد هذا المجتمع من كافة العوامل الاجتماعية ،والنفسية، والاقتصادية، فيقرر ان المجتمع القروي يتكون من عدد كبير من القرى ،والنشاط الاساسي لأفراد هذا المجتمع هو الزراعة صغيرة الحجم، ووجود ضئيل للصناعة الحرفية ،كما ان اتصالات المجتمع القروي بالعالم الخارجي ضئيلة جدا.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاقتصاد التضامني من اهم الآليات المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، و اهميته تزداد يوما بعد يوم ،فهناك قاعدة مسلم بها مفادها ان الحكومات سواء في البلدان المتقدمة او النامية ،لم تعد قادرة على سد احتياجات افرادها ومجتمعاتها ، ومع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية واصبحت في تغير مستمر، لذلك كان لابد من وجود جهة اخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ،ويطلق على هذه الجهات بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (تعاونيات ،تعاضديات، مؤسسات) .

كما يعتبر الاقتصاد التضامني محرك للتنمية و التشغيل اثبت جدواه في العديد من الاقطار حيث ساهم الى حد بعيد في امتصاص البطالة وتطوير الناتج الداخلي الخام في كل من دول فرنسا و المغرب على سبيل المثال ،و من اجل بدئ العملية التنموية فانه يقع على عاتق الدولة توفير موارد التمويل المناسبة و اللازمة لاستمرارها بنجاح وخاصة المحلية منها .

الفصل الثاني: دور أدوات الاقتصاد التضامني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

(الزكاة والاوقاف نموذجا)

يحظى موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتمام بالغ من طرف المتتبعين و المهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع و المنظمات المحلية و الدولية و انطلاقا من هذا فان مشكلة التنمية او التخلف احتلت مكانا بارزا من اهتمام المفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقا من مفهومين :

اولهما ان المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والاجتماعي بمجتمعات العالم النامي.

وثانيا ان القضية مرتبطة الى حد كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال و الجنوب او بما يعرف بين الدول الغنية والفقيرة .

وقصد التخفيف من هذه الفجوة يستلزم ذلك اتباع سياسات تنموية في اطار الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ألا وهي الزكاة و الاوقاف، وهذه الاخيرة تلعب دورا ايجابيا من خلال تخفيض اعباء الميزانية العامة للدولة ، وكذلك من خلال المشاركة الشعبية بالمال و الجهد اي المساهمات التطوعية.

ومن خلال هذا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المبحث الثاني: دور الاوقاف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الاول :دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الزكاة هي اقتطاع من مداخيل وثروات الاغنياء، فهي بذلك تنقص نصيبا من ذممهم المالية، وهذه الاموال توزع على المستحقين للزكاة وبذلك تضيف الى ذممهم المالية نصيبا و مما لا شك فيه ان تلك العملية تعمل على اعادة توزيع الدخل ،اضافة الى ذلك الزكاة تقلل من انسياب الاموال بشدة الى مجرى

الادخار وتحول جزء كبير منها الا الاستهلاك الذي يعمل على الحد من الركود الاقتصادي ،اضافة الى ذلك تقوم بزيادة ترابط وتآزر افراد المجتمع و تقيه من الآفات الاجتماعية التي تهز بنيانه وتضعف قوته وسيتم التطرق الى ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : ماهية الزكاة.

الفرع الاول: تعريف الزكاة و الاصناف التي تجب فيها.

اولا: تعريف الزكاة لغة و اصطلاحا

أ–الزكاة لغة: الزكاة في اللغة تدل على الريع و النماء ،يقال زكا الشيء اذا كثر ريعه وكت النفقة اذا بورك فيها يقول تعالى "وما اتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون" [1]،اي الله يضاعف على الانسان المزكي بالزيادة و النماء في ماله ،ولها غير ذلك من المعاني من الناحية اللغوية كالإصلاح مثل قوله تعالى" ولكن الله يزكي من يشاء" [2] ،اي يصلح من يشاء.

وتدل ايضا على الطهارة لقوله تعالى(خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)[3] ،اي تطهرهم من الذنوب و الآثام.[4]

ب–الزكاة شرعا: تمليك مال مخصوص لمستحقه بشروط مخصوصة–وهذا معناه ان الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم ان يعطوا الفقراء ومن على شاكلتهم من مستحقي الزكاة ،الاتي بيانها قدرا معينا من اموالهم بطريق التمليك.[5]

– ويعرف الفكر الاقتصادي الاسلامي الزكاة بانها فريضة مالية تقتطعها الدولة، او من ينوب عنها، من الاشخاص العامة او الافراد، دون ان يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول،

[1] سورة الروم الآية 39
[2] سورة النور الآية 21
[3] سورة التوبة الآية 103
[4] د نعمون وهاب ,عناني سامية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة صندوق الزكاة الجزائري، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي جامعة قالمة،يوم3و4ديسمبر 2012
[5] د امين مصطفى عبد الله،اصول الاقتصاد الاسلامي، ونظرية التوازن الاقتصادي في الاسلام، مصر الجديدة 1983.طبع مطبعة عيسى البابي و شركاءه، ص 310.

وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القران الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة العامة المالية للإسلام.[1]

قال تعالى" خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم و الله سميع عليم"[2].

ثانيا: الاصناف التي تجب فيها الزكاة

حددها الله تعالى في القرآن الكريم في ثمانية اصناف لقوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم"[3]

وقد حصرت هذه الآية الاصناف الثمانية فلا يجوز صرف الزكاة لاحد او في وجه غير داخل في هذه الاصناف فقد اكد ذلك ما ورد ان النبي ﷺ أتاه رجل فقال اعطني من الصدقة فقال ﷺ ان الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية ،فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك حقك"[4]

وفيما يلي نذكر الاصناف الثمانية التي ذكرها الله تعالى فالقرآن.

1-الفقراء والمساكين: هم اهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفيهم لسد حاجاتهم الاساسية من اكل وشرب ومسكن، وقد اختلف الفقهاء و العلماء في الفقراء والمساكين فبعضهم يرى ان الفقير اشد حاجة من المسكين كقول الشافعية و الحنابلة واحتجوا على ذلك بان الله تعالى قد ذكرهم في قوله "اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر "[5]فاثبت لهم المسكنة مع انهم يملكون سفينة ويحصلون بها على الرزق، اما

[1] غازي عناية ،الاقتصاد الاسلامي ،الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة،1995 دار احياء العلوم بيروت،ص21.
[2] سورة التوبة الآية 103
[3] سورة التوبة الآية 60
[4] حديث رواه ابو داوود.
[5] سورة الكهف الآية 79.

الحنفية و المالكية ذهبوا الى ان المسكين اشد حاجة من الفقير واحتجوا على ذلك قوله تعالى "او مسكينا ذا متربة" [1] وهو المطروح على التراب من شدة جوعه .

3-العاملين عليها: فيجوز اعطاء العاملين عليها اي العاملين على جمع الزكاة ولا يشترط فيمن يأخذ من العاملين من الزكاة الفقر والمسكنة ،لأنه يأخذ بعمله لا بفقره ،لقوله ﷺ "لا تحل الصدقة لغني الا لخمسة فذكر منهم العاملين عليها " [2]ويقصد بهم كل من يعمل في جمع الزكاة و تتوفر فيهم الشروط التالية:[3]

-الاسلام

-اهل عدل وامانة.

- عالمين بأحكام الزكاة وكيفية محاسبته.

-ان يعينهم ولي الامر او الامام.

-ان يكون كافيا لعمله اهلا للقيام به ،قادرا على اعبائه.

4-المؤلفة قلوبهم: وهم الذين يراد بهم تأليف قلوبهم بالاستمالة الى الاسلام او التثبيت عليه ،او كف شرهم عن المسلمين ،او رجاء نفعهم في الدفاع عنه او نصرهم على عدو لهم.[4]

5-في الرقاب: وهم المكاتبون الذين قد اشتروا انفسهم فهم يسعون من ساداتهم فهم يسعون في تحصيل ما يفك رقابهم، فيعانون على ذلك من الزكاة ،وفق الرقبة المسلمة التي في حبس الكفار داخل في هذا، بل اولى ويدخل في هذا انه يجوز ان يعتق الرقاب استقلالا لدخوله في قوله تعالى 'وفي الرقاب' والرقاب جمع رقبة والمراد بها في القران الكريم العبد او الامة ،والرقاب كناية عن تحرير العبيد والاماء من الرقة والعبودية[5].

[1] سورة البلد الآية 16.
[2] حديث رواه ابن ماجة.
[3] يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة ،مرجع .ج2..ص595
[4] د كمال رزيق، اطروحة شهادة دكتوراه دولة ،ارساء مؤسسة الزكاة في الجزائر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسير،2000
[5] د يوسف القرضاوي، فقه الزكاة, دار رحاب الجزائر ،ج,2.ص628.

6-الغارمون:وهم قسمان احدهما الغارمون لإصلاح ذات البين وهو ان يكون طائفتين من الناس في شر وفتنة ،فيتوسط الرجل للإصلاح بينهم بما يبذله لاحدهم او كليهما، فيجعل له نصيب من الزكاة ليكون انشط له واقوى لعزمه فيعطى ولو كان غنيا ،والثاني من غرم لنفسه ثم اعسر ،فانه يعطى ما يوفي به دينه.[1]

والغارمون جمع غارم وهو الذي عليه دين ولا وفاء له وهم ثلاثة انواع:

-من كان له دين لمصلحة نفسه.

-الغارم لإصلاح ذات البين.

-الغارم بسبب دين ضمان.

7-في سبيل الله :اي الغازي في سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة الذين لا ديوان لهم، فيعطون من الزكاة ما يعينهم على غزوهم من ثمن السلاح او ادوية او نفقة له ولعياله ليتوفر على الجهاد، ولهذا الصنف ثلاث انواع:

-الغزو في سبيل الله

-مصالح الحرب.

-الحجاج وطالبي العلم.

8-ابن السبيل: وهو المسافر الغريب المنقطع به في غير بلده فيعطى الزكاة ما يوصله الى بلده ،فالإسلام جعل عناية لهم ،لم تعرفها اي شريعة من الشرائع ،فاذا الزمته نفقة سفره اذا لم يتيسر له شيء من ماله شرط ان يكون مسافرا عن بلد اقامته ولو كان وطنه.[2]

[1] حفصي بونبعو ياسين ،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ،مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر3.ص131. 2011.
[2] حفصي بونبعو ياسين ،نفس المرجع السابق،ص132.

ثالثا: فرضية الزكاة ودليل مشروعيتها و حكم مانعها.

اولا: فرضية الزكاة

إيتاء الزكاة كان مشروعا في ملل الانبياء والامم السابقين. قال الله تعالى في حق ابراهيم و آله عليه الصلاة والسلام (وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا واوحينا اليهم فعل الخيرات واقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين)[1]

وشرع المسلمين إيتاء الصدقة للفقراء منذ العهد المكي ،كما في قوله تعالى (فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة)[2]

وقد فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة ،ودليل فرضيتها الكتاب، والسنة و الاجماع.

من الكتاب فقد جعل الله للفقراء في اموال المؤمنين حقا معلوما، كما في قوله تعالى (والذين في اموالهم حق معلوم ،للسائل والمحروم)[3] .

واما من السنة قوله ﷺ (بني الاسلام على خمس ...)[4]فذكر منها إيتاء الزكاة ،وقوله ﷺ 'اتقوا الله ،وصلوا خمسكم ،وصوموا شهركم ،وأدوا زكاة اموالكم واطيعوا ذا امركم ،تدخلون جنة ربكم)[5] وهذا في حجة الوداع.

اما الاجماع ،فقد اتفقت الامة على انها ركن من اركان الاسلام بشرائط خاصة.

ومما يدل على ان فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على ان صيام رمضان انما فرض بعد الهجرة ،لان الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ،وثبت من حديث قيس بن سعد قال "امرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله"[6]

[1] سورة الانبياء الاية 73
[2] سورة البلد من 11الى 16.
[3] سورة المعارج الآيتين 24و25.
[4] حديث صحيح رواه البخاري.
[5] حديث صحيح رواه البخاري.
[6] د حفصي بونبعو ياسين ،نفس المرجع السابق ،2011 ص114.

ثانيا :شروط وجوب الزكاة: يشترط لوجوب الزكاة الشروط التالية:[1]

أ–البلوغ: فلا تجب على صبي.

ب–العقل: فلا تجب على المجنون ،وتجب الزكاة في مال كل منهما ويجب على ولي الصبي و المجنون اخراجهما عنهما، و ذلك خلافا للحنفية الذين يرون عدم وجوب الزكاة في مال كل منها.

ج–الاسلام فلا تجب على الكافر .

د–الملك التام بمعنى ان يكون مملوكا في اليد، كالمدين الذي في يده مال للغير وكذلك مال المملوك.

و–حولان الحول القمري على النصاب.

هـ–ان يبلغ المال المملوك نصابا، و النصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة ويختلف النصاب باختلاف المال كما سياتي:

–فراغ المال من الدين: فمن كان عليه دين يستغرق النصاب او ينقصه فلا تجب عليه الزكاة.

–الحرية: فلا تجب على الرقيق لأنه وما ملكت يداه لسيده.

ثالثا :المال الذي تجب فيه الزكاة[2]

تجب الزكاة في المال الذي تتوفر فيه الشروط التالية :

الملك التّام ،النّماء ،النصاب، فائض عن الحوائج الاصلية، سالم من الدين، حائل عليه الحول.

وتجب الزكاة في:

أ–الاسهم والسندات.

ب–الاجور والمستغلات.

[1] امين مصطفى عبد الله، اصول الاقتصاد الاسلامي، ونظرية التوازن الاقتصادي في الاسلام، مصر الجديدة 1983.طبع مطبعة عيسى البابي و شركاءه.ص315.

[2] د علي السعيد ،دليل بعث المشروعات من اموال الزكاة –ميارة للنشر والتوزيع،ط1،تونس،2015،ص9.

ت–المحصولات الزراعية.

ث–الثمار بأنواعها والعسل.

ج–الانعام: الابل، البقر، الغنم (ويدخل في الغنم الماعز)

ح–النقود بجميع انواعها(الذهب والفضة)

خ–الاوراق النقدية.

د–عروض التجارة: كل ما اعدّ للربح لدى التجّار والبائعين على اختلاف انواعها.

ذ–المعادن: كل ما استخرج من الارض من ثورات معدنية كالحديد والنحاس وغير ذلك.

الفرع الثاني: مسالة استثمار اموال الزكاة

لقد اصبح استثمار اموال الزكاة في المجتمعات الاسلامية من المهمات الاقتصادية الكبرى لضخامة اموال الزكاة وما توفره من قدرة هائلة على دفع المشاريع التنموية الاسلامية المعاصرة، وقد طرق العلماء و الباحثون المعاصرون اشكالية استثمار اموال الزكاة مراعاة لحكمه الشرعي وما يتعلق به من فروع وقضايا متعددة ،غير ان هذه الاخيرة وفروعها التابعة لها اصول تنبني عليها احكام كلية مثل: هل تجب الزكاة على الفور ؟هل الزكاة واجبة في العين ام في الذمة؟ وهل تقاس الزكاة على الصلاة في عدم جواز تأخيرها الى وقت وجوب مثلها ؟هذه هي بعض الاصول في باب الزكاة وسنتطرق الى صور استثمار اموال الزكاة.

اولا: مفهوم استثمار اموال الزكاة

يمكن ان نعرف استثمار اموال الزكاة بانه "العمل على تنمية اموال الزكاة لأي اجل ،وبأية طريقة من طرق التنمية المشروعة ،لتحقيق منافع المستحقين.[1]

[1] قاسم حاج محمد، بحث بعنوان: استثمار اموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية.غرداية.ص3.

ثانيا: صور استثمار اموال الزكاة .

يرد استثمار اموال الزكاة على صورتين ،اما الاولى فيجب على الغني الذي وجبت في حقه الزكاة، اما الثاني ان يقوم الامام باستثمار الاموال المجموعة من زكوات المجتمع و التي وصلت اليه ،ولان لكل حال حكمها الخاص ،واننا سنتناول كل حالة على انفراد.

1-استثمار اموال الزكاة من قبل مالك المال[1]

إن استثمار مالك المال للقدر الواجب عليه من الزكاة يؤدي إلى تأخير إخراج الزكاة، ولذلك ينبغي أن نتطرق إلى مسألة تأخير الزكاة عن وقت وجوبها حتى يتبين الحكم الشرعي لمسألة استثمار أموال الزكاة من طرف مالك المال.

2-حكم تأخير اخراج الزكاة.

اختلف الفقهاء في حكم تأخير إخراج الزكاة بعد وجوبها على قولين اثنين، الأول: قول جماهير العلماء سلفا وخلفا أن الزكاة تجب على الفور، فلا يجوز تأخير إخراجها بعد وجوبها، وهو الثابت عن الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وهو الراي المفتي به عند الحنفية ،و المالكية و الشافعية و الحنابلة. وفيما يلي نورد بعض النصوص اصحاب المذاهب التي تبين موقفهم من هذه المسالة، قال الحصكفي في الدر ""وقيل :فوري: اي واجب على الفور :وعليه الفتوى ""ومذهب المالكية لا يختلف في تأثيم من اخر اخراج الزكاة عن وقت وجوبها من غير عذر. ومن خلال هذه النصوص يتضح ان المذاهب الاربعة على وجوب اخراج الزكاة فور وجوبها.

3-القول الثاني: دفع الزكاة على التراخي

لقد استدل فريق بجملة من الادلة تعزيزا لموقفه حول مسالة فورية الزكاة و اهمها مالي:

أ-القائلون بوجوب الزكاة على الفور :استدل الفقهاء اولا بالقران الكريم كقوله تعالى" واقيموا الصلاة و ءاتوا الزكاة "[2]،ووجه الدلالة عندهم ان هذا امر، والامر المطلق يقتضي الفور، ولذلك يستحق المؤخر

[1] بنعودة بنسعيد، اوداد رشيد ،رؤية اصولية لمسالة استثمار اموال الزكاة ،مجلة الفقه العدد 10-119-148-2013,ص124.
[2] البقرة اية43.

للامتثال العقاب، و من الآيات التي استدلوا بها ايضا"وءاتوا حقه يوم حصاده"[1] ووجه الدلالة ان المراد بالحق في الآية الزكاة، وهو امر مطلق و الامر المطلق للفور[2].

واستدل القائلون بفورية الزكاة ايضا بالسنة ،منها حديث عقبة بن الحارث عن النبي ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ العصر ،فاسرع ثم دخل البيت ،فلم يلبث ان خرج، فقلت له او قيل له ،فقال "كنت خلفت في البيت تبرا من الصدقة، فكرهت ان ابيته فصدقته ،وتعليقا على هذا الحديث قال الحافظ ابن حجر في الفتح "قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يبادر به، فان الآفات تعرض، والموانع تمنع، والموت لا يؤمن ،و التسويف غير محمود .زاد غيره، وهو اخلص للذمة ،وانفى للحاجة ،وابعد عن المطل المذموم، وارضى للرب، وامحى للذنب" ففي الحديث دلالة على اخراج الحق الواجب على العبد اما الزكاة فوجبت لحاجة الفقراء وحاجتهم ناجزة، فلا يجوز تأخيرها الى وقت وجوب مثلها كالصلاة و الصوم، فهي حق يجب صرفه الى الادمي توجهت المطالبة بالدفع اليه، فلم يجز له التأخير كالوديعة.

ب-**القائلون بعدم وجوب الزكاة على الفور**: حيث قالوا ان مطلق الامر لا يقتضي الفور، و لذا يجوز للمكلف تأخير اخراج الزكاة، فالمطلوب هو الاداء لكن من دون تعرض هذا الامر المطلق للوقت.[3]

ويجاب على هذا الاستدلال بان الامر يقتضي الفور وبانه الصحيح في علم اصول الفقه كما هو مذهب الحنفية وجمهور المالكية اما الدليل الثاني فيتمثل في ذكره الحصاص بان من وجبت عليه الزكاة اذا هلك نصابه بعد تمام الحول و التمكن من الاداء انه لا يضمن، ولو كانت واجبة على الفور لضمن.

ويجاب عن هذا الاستدلال ان مسالة عدم الضمان بهلاك النصاب فرع عن المسالة محل النزاع، فلا يصح الاستدلال بها وهو مردود في المناظرة ،لآنه استدلال بالمختلف فيه على المختلف فيه، واستدلال بالفرع على اصله وهذا لا يصح .

ويمكن القول ان سبب اختلاف الفقهاء في قضية حكم استثمار اموال الزكاة جوازا او منعا راجع الى موقف كل فقيه من قضية حدود الاجتهاد مع النص، فمن يمنع الاستثمار يستند الى انه غير منصوص

[1] سورة الانعام الاية 141.
[2] بنعودة بنسعيد، اوداد رشيد، نفس المرجع السابق ص126
[3] بنعودة بنسعيد، اوداد رشيد ،نفس المرجع السابق ص128.

عليه في مصارف الزكاة المذكورة في القران ،ومن يبيحه يستند الى ان عدم ذكره لا يعني منعه ،اذ هو مسلك من شانه تحقيق مقاصد الزكاة التي شرعت من اجلها وهي سد حاجة المحتاجين في المجتمع.[1]

المطلب الثاني :دور استثمار اموال الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: سياسة الزكاة في التخفيف من اعباء الدولة.[2]

إن ما تقوم به الدولة المعاصرة من صرف جزء من ميزانيتها موجهة الى مجالات الانفاق والذي يعد جزء منها مشترك مع مصاريف الزكاة.

إذ ان الزكاة توجه الى عدة جهات هي:

–الانفاق على الفقراء والمساكين الذين بالكاد يستطيعون سد جزء من حاجاتهم الضرورية ،فمن الطبيعي ان يوجهوا معظم دخلهم من الزكاة الى تأميم هذه الضروريات ،لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء والمساكين في ظل الظروف العادية اكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند الاغنياء ،مما يجعل معظم عائداتهم من الزكاة تتسرب الى السوق على هيئة طلب فعال اكبر من لو احتفظ الاغنياء بحصيلة زكاتهم، ومن ثم يزيد المنتجون انتاجهم لمواجهة الطلب المتزايد على سلعهم و خدماتهم ،ويستتبع ذلك الزيادة المتتالية في معدلات الاستثمار.

تعد هذه النفقات جميعها ضمن ما يسمى الانفاق العام الاستهلاكي او الجاري، الذي يمكن ان تتكفل به حصيلة الزكاة لو جمعت وانفقت في اوجهها الشرعية ،لتتمكن من تغطية تلك المجالات فان ذلك يؤدي الى تحرير جزء هام من الايرادات العامة التي يمكن ان توجهها الدولة الى مجالات اخرى.

ويعد استثمار اموال الزكاة عاملا مساعدا للتخفيف من اعباء الدولة ،في تحمل ظاهرة عدم تداول النقود، اذ ان صاحب الثروة اذا اتجه الى تشغيل اموال الزكاة في اعمال اكثر ربحا، حتى يستطيع بذلك دفع الزكاة من الارباح التي تتحقق دون ان يضطر الى دفعها من ثروته ،فان ذلك يؤدي الى زيادة الارصدة النقدية في الدولة ،بزيادتها في يد اصحاب الثروات، بالإضافة الى الذين يحصلون على المساعدات.

[1] أ.قاسم حاج امحمد،استثمار اموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية ، بحث غرداية.
[2] رسالة المسجد، السنة الثانية عشرة ،العدد الرابع -1436-2014-مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والاقاف-الجزائر،ص32

ومن هنا ساهم نظام الزكاة في بناء مجال مشترك بين الدولة و المجتمع ،ادى الى بناء قاعدة تضامنية واسعة من المبادرات والانشطة و الاعمال التي تضمن المنافع العمومية، اذ ان العلاقة بين المجتمع والدولة علاقة تعاون وتآزر، وليس من تطلعات المجتمع الاسلامي ان ينفي دولته ولا من مطامح دولته ان تحل محله في كل صغيرة وكبيرة.

الفرع الثاني: دور استثمار اموال الزكاة في تحقيق الفعالية الاقتصادية

لا خلاف بين الفقهاء ان مال الزكاة يصبح ملكا تاما لمستحقه عند دفعه له، وهذه الخاصية في مال الزكاة تجعله من انجع صيغ تمويل الاستثمار المعروفة كالقروض و الهبات والصدقات، وفي ذلك يقول الدكتور احمد علاش :"فريضة الزكاة تنقل ملكية المال من دافعها الى آخذها وانتقال الملكية هذا يجعل من اخذها يتمتع بكامل الحرية في التصرف في هذا المال ،لأنه اصبح مالكا له، وهذا التمليك يجعله مجالات استخدام هذا المال متعددة، و البدائل كثيرة مما يجعل فرص تطويره و تنميته متعددة و متنوعة.

كما ان ملكية المال تجعل مالكه شديد الحرص عليه ،لا يستثمره الا في المجالات المربحة فعلا، ولا ينفقه الا فيما يعود عليه بالنفع، وهذه المزية لا تتوفر الا في المال الخاص، ولا نجدها في المال العام الذي يتم تبذيره لقلة تبعات ذلك على القائم عليه فيقل نفعه، وهذا ما يجعل من يستحق اموال الزكاة غير مقيد باي التزام مالي اتجاه دافع الزكاة، او اتجاه مؤسسة الزكاة التي تولت عملية التجميع و التوزيع، وكان راس المال المستمد من هذا الطريق يشبه التمويل الذاتي للمشاريع، وبالتالي يسمح للمستفيد منه من تحقيق العائد الاستثماري في فترة زمنية قصيرة.[1]

واذا قارنا بين مشروع استثماري ممول بقرض، وبين مشروع ممول بأموال الزكاة ،نجد ان فرص نجاح الثاني اكبر من الاول ،لان ما يمول بالقروض يشترط عادة فيه حد ادنى من الارباح.

وفيما يلي مثال يوضح ما ذكره الدكتور نفسه: قال:

نفرض ان المشاريع الاستثمارية المتاحة في المجتمع خلال فترة من الفترات هي كما يلي:

[1] .احمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الاسلام، اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية و التسييربجامعة الجزائر،2005-2006،ص219.

مشروع "أ" يحتاج لرأس مال قدره 30.000 و.ن بمعدل عائد منتظر 10. %

مشروع "ب" يحتاج لرأس مال قدره 40.000 و.ن بمعدل عائد منتظر 15. %

مشروع "ج" يحتاج لرأس مال قدره 35.000 و.ن بمعدل عائد منتظر 12. %

مشروع "د" يحتاج لرأس مال قدره 50.000 و.ن بمعدل عائد منتظر 08. %

مشروع "هـ" يحتاج لرأس مال قدره 45000 و.ن بمعدل عائد منتظر 6. %

نفرض أولا أن رأس المال اللازم لإقامة هذه المشاريع يتم تحصيله عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية ، والتي تأخذ مقابل ذلك عائدا يتمثل في سعر الفائدة وعليه نكون عندئذ بصدد حالتين :

الحالة الأولى : نهمل معدل التضخم ، ونعتبر سعر الفائدة يساوي 11. %

المشاريع التي يتم الاستثمار فيها هي فقط تلك التي يفوق عائدها معدل الفائدة السائد في السوق، وهي: المشروع "ب" + المشروع "ج" ، ويقدر رأس المال المستثمر فيهما بـ : 75.000

وعليه فإن المشاريع التي يتم رفضها هي : "أ" + "د" + "هـ" ، ويقدر رأس المال المقدر للاستثمار فيهما بـ : 125.000 و.ن . وبذلك سيضيع عائد هذه المشاريع على المجتمع وتضيع فرصة نمو الدخل الوطني ، وكذا فرصة توظيف عاطلين عن العمل ، والقيم الضائعة هي :

30.000 x (0.1) = 3000 و.ن.

50.000 x (0.08) = 4000و.ن.

45.000x (0.06) = 2700 و.ن.

الحالة الثانية : نبقي معدل الفائدة عند نفس النسبة، ونفرض أن معدل التضخم يساوي 03% ، وعليه فإن المستثمر عليه أن يأخذ في الحسبان معدل الفائدة ومعدل التضخم معا، فيكون مجموع المعدلين هو : 13. %

لذلك يجب أن يكون العائد من الاستثمار أكبر من 13% حتى يقبل المستثمر بالمشاريع المتاحة، والمشروع المقبول إذن هو المشروع "ب" ، والمبلغ المستثمر فيه هو : 40.000 و.ن .

وتكون قيمة المشاريع المرفوضة هي : 160.000 و.ن، وسيضيع معها حتما العائد المتوقع منها.

وفيما يلي نفرض أن المشاريع السابقة يتم تمويلها بأموال الزكاة، وعليه فإن كل المشاريع سيتم قبولها سواء كان معدل التضخم معدوما أو لم يكن معدوما ، وبالتالي فإن:

قيمة الاستثمار الإجمالية هي : 200.000 و.ن ، والعائد المنتظر يكون كاملا إذا كان معدل التضخم معدوما، ويقل قليلا إذا كان معدل التضخم يساوي 03% على سبيل المثال.

ونخلص بالتالي إلى كون التمويل عن طريق الزكاة يتيح للمجتمع تنفيذ مشاريع استثمار إضافية ، قد تكون ذات عائد منخفض ، لكنها يمكن أن تكون ذات أهمية بالنسبة للمجتمع ، وهذه الفرص قد لا توفرها طرق التمويل الرأسمالية التي تعتمد على تقديم الأموال للمستثمر مقابل عائد يدعى معدل الفائدة ، وقد تبين لنا ذلك من خلال التحليل السابق ، فأي الطريقتين نختار .[1]

كما حلل الدكتور وظيفة الزكاة في تحقيق الرفاه الاقتصادي انطلاقا من نظرية كينز في الاستهلاك و الادخار ،حيث يقدم كلا من دالتي الاستهلاك و الادخار في شكل علاقة خطية ،ويجعلهما متغيرين تابعين للدخل المتاح ،مع وجود ثابت مستقل عن الدخل يمثل الاستهلاك التلقائي.

و الزكاة لها دوران اساسيان [2]:الاول يتعلق بزيادة الطلب الفعال نظرا لكون الفئات الفقيرة تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (مدى استعداد صاحب الدخل للاستهلاك، ويمثل نسبة تغير الاستهلاك الى التغير في الدخل)وبتوفر المال لديهم سوف يزداد الطلب، و الدور الثاني يتمثل في ادماج فئة معينة ضمن دائرة الانتاج ،و الذي يسمح بخلق مناصب الشغل ،وتخصيص جزء من اموال الزكاة لأصحاب المهن، والذين ليس لديهم دخلا ،او لا يكفيهم دخلهم لتمويل استثماراتهم ،ينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات الى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات .

[1] احمد علاش. نفس المرجع السابق.ص222.224.
[2] ـ نعمت عبد اللطيف مشهور ، حول الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة 1988 ، ص307.

كما ان اعتماد اسلوب الزكاة المنتجة في المجتمع يعاني من معدلات بطالة مرتفعة ،سوف ينقل في كل مرة مجموعة من هذه الفئة من دائرة الاستهلاك التلقائي الى دائرة الاستهلاك التابع للدخل، اي عندما يقيم هؤلاء مشاريعهم سوف يصبح لهم دخلا يستخدمونه في استهلاكهم، وبالتالي سيخرجون من دائرة الاستهلاك التلقائي ،فتقل تبعا لذلك قيمته، فيختصر المجتمع الطريق للوصول الى عتبة الادخار التي تسمح بتكوين المدخرات في المدى القصير، وبالتالي ضمان تمويل الاستثمارات التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي .

وفيما يلي بعض الاحصائيات الجزئية المتعلقة بصندوق الزكاة في الجزائر منذ انشائه من سنة2003 الى سنة2007 تبين مدى اهمية هذا المورد في انعاش الحياة الاقتصادية للطبقات المحرومة في المجتمع، على وجه الخصوص: حيث تم:[1]

-احصاء اكثر من 170.000 عائلة فقيرة.

-ايصال زكاة المال لما يفوق 70000 عائلة.

-تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع مصغر.

-تنظيم زكاة الفطر جمعا وتوزيعا داخل المساجد ،واستفادة اكثر من 120000 عائلة.

وهذا نجاح نسبي ،اذ تشير بعض التقديرات بان محصلة الزكاة لكل الجزائريين مؤسسات وافراد يمكن أن تصل الى 2,5 مليار دولار سنويا، بحيث لو تم توزيعها كاملة فيمكن من خلالها:

-تقديم 10.000 دج شهريا ل 500.000 عائلة فقيرة، و 13700 قرض حسن بقيمة 300.000 دج.

-توفير 27400 منصب شغل، هذا فيما يخص مجال الزكاة .

اما مجال الاوقاف [2]

-مساعدات نقدية ل10000 عائلة و 5000 منصب كل عام .

[1] د فارس مسدور ،تجربة صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر ،ورقة بحثية غير مطبوعة .
[2] د فارس مسدور ،دور الوقف و الزكاة و القرض الحسن في مكافحة الفقر و البطالة في الجزائر بجامعة سعد دحلب البليدة، ورقة بحثية غير مطبوعة .

كما تتطور المساعدات و عدد مناصب الشغل بتطوير الايرادات و المشاريع الوقفية.

الفرع الثالث: دور الزكاة في تمويل مشاريع التنمية المحلية [1]

يتميز وعاء الزكاة بكونه واسعا ومتنوعا، حيث يشمل جميع الاموال و الثروات النامية او القابلة للنماء كما ان أسعارها تمثل نسبا مرتفعة تصل في بعض الثروات 20 % ولا تقل عن 2.5% ومعنى هذا أن حصيلة الزكاة الكبيرة و المتنوعة يمكنها تمويل المشاريع التنموية، اذ تعتبر الزكاة حافزا لتثمير الاموال وعدم تركها معطلة ،وبما ان نصيب الزكاة منخفض جدا، فان هذا من شانه ان يؤدي بالضغط على اصحاب الثروات الى استثمارها ،حيث الذي يملك اي ثروة تفوق النصاب يعرض نفسه لفقدان ريعها في مدة لا تزيد عن 12سنة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1) [2]

اثر الزكاة على فقدان الثروة المدخرة قيمتها.

عدد السنوات	مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم استثمارها
اقل من 5سنوات	%10
اقل من 12سنة	25%
اقل من 28سنة	50%
اقل ن 55سنة	75%
اقل من 100سنة	90%

المصدر: منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي،ص118.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستطيع ان ندرك مدى العمق في النظرية الاقتصادية عندما امر الرسول ﷺ استثمار مال اليتيم من اجل الا يتعرض الى الفناء نتيجة الزكاة.[3]

[1] حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة –حالة صندوق الزكاة في الجزائر، ماجستير، جامعة الجزائر3،2010،2011.ص145.

[2] منذر قحف،الاقتصاد الاسلامي ،دار القلم،1ط،1979، ص118.

[3] د عدنان خالد التركماني،السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام ،مؤسسة الرسالة بيروت،1988،ص146.

كما نلاحظ ان الاموال المكتنزة في تناقص مستمر وبمعدل متزايد مع مرور السنوات ،وفي خلال 100 سنة سوف يفقد صاحب الثروة 90% من ثروته وتعتبر هذه المدة التي تنقرض فيها الثروة المكتنزة ،هي اقصى ما يعيشه الانسان في الغالب ،وبذلك اعطى المشرع المالي لصاحب المال فرصة طويلة لتدارك الموقف لاستثمار امواله قبل فوت الاوان ويصير فقيرا ،وبالتالي يورث ابنائه بعدما كان غنيا.

ومنه يمكن استخراج المنحني البياني لحجم الثورة المعطلة مع وجود الزكاة وهو يستمر بالتناقص حتى يصل الى الحد الادنى–النصاب–و المنحني يبين تناقص الثروة المعطلة.[1]

الشكل رقم (2–1) يوضح تناقص الثورة المعطلة

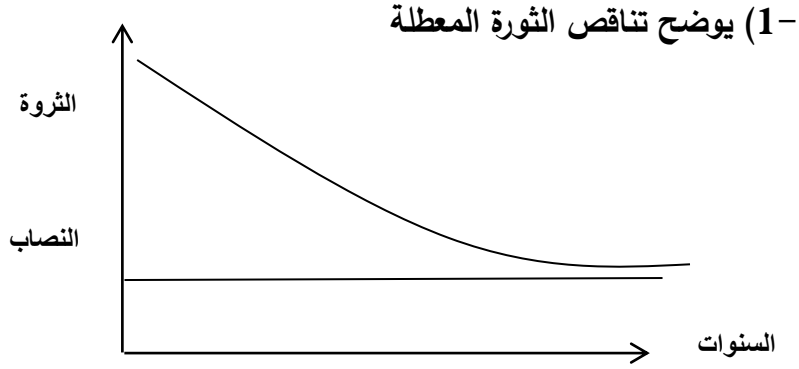

وعليه فالزكاة من شانها ان تحفز رؤوس الاموال على تمويل المشاريع الاستثمارية وتخرجه من دائرة الاكتناز والا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر والفناء مع مرور الزمن.

الفرع الرابع : اثر الزكاة على الانتاج و الاستثمار

يتبين اثر الزكاة في الاستثمار من ان الشارع اوصى الانسان باستثمار ماله ليدفع الزكاة من ربحه و بذلك يحافظ على رأسماله و يعمل على تنميته و يساهم في المجهود الاستثماري، و ذلك عملا بالتوجيه النبوي ""اتجروا في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ""[2]،أما إذا لم يقم الانسان باستثمار ماله و تركه عاطلا كان للمجتمع حقه فيه و هو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة ضريبة على الاكتناز الذي يؤدي الى الركود الاقتصادي، و للزكاة دور ايجابي في التشجيع على التنمية اذ ان مقدارها في غاية الاعتدال ،فهي تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار امواله حتى يتحقق فيها فائض يؤدي منه الزكاة، فيكون

[1] نفس المرجع السابق حفصي بونبعو ياسين،ص146.
[2] الامام مالك ،الموطا,ص167.

المكلف قد استفاد من استثمار امواله وتحقيق الربح و افاد المجتمع بأداء حق يساعد في مجال التنمية الاقتصادية بالعمل على سرعة دوران راس المال.

كما ان من آثار الزكاة الاقتصادية أن الفقراء و المساكين عندما يعطون نصيبهم من الزكاة فإنهم ينفقونها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية و بذلك يدعمون تيار الاستهلاك، ومن المعروف اقتصاديا أن زيادة الاستهلاك تؤدي بالضرورة الى زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب الاضافي.[1]

ولغرض استغلال حصيلة الزكاة في اقامة مشاريع انتاجية فان الزكاة تنفق على احد الاوجه التالية :

-تمليك الفقراء اصحاب الحرف و الصنائع اصولا انتاجية توفر لهم دخولا منتظمة.

-اعطاء الفقير صاحب الحرفة راس المال لمزاولة صنعته دون الاعتماد على غيره، فتمويل المستحقين من المحتاجين القادرين على العمل يمكنهم من تحويل ما حصلوا عليه الى انفاق استثماري ،وبالتالي تولد الدخول من العمليات الانتاجية على مستوى الافراد و الاقتصاد الكلي و الشكل الموالي يوضح العلاقة بين الدخل و الانتاج و الاستثمار[2]

الشكل رقم (2-2) العلاقة بين الانتاج و الاستثمار

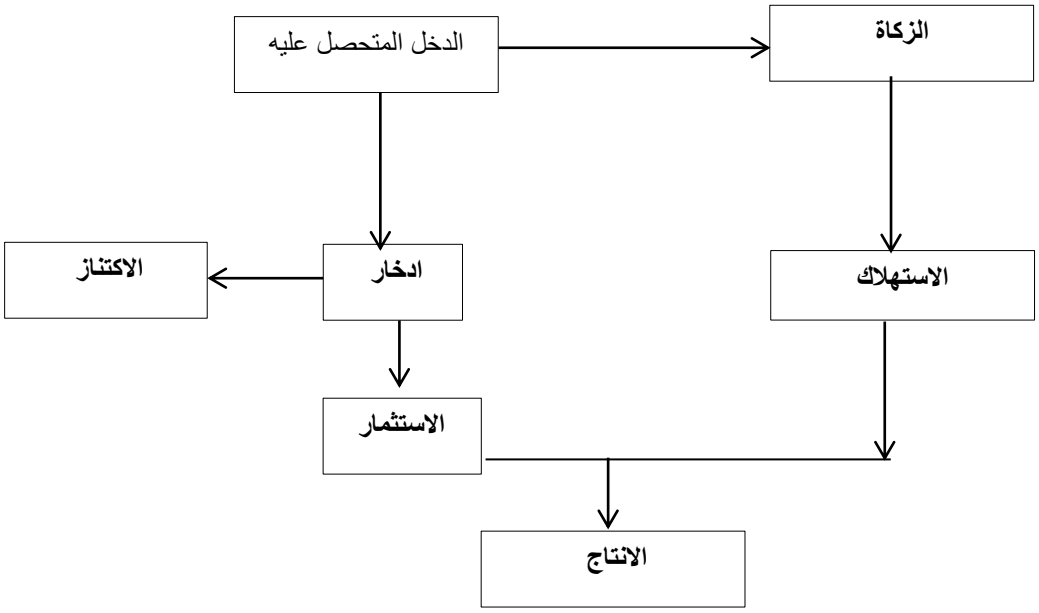

[1] د حيمران رشيد، الوظائف الاقتصادية و استراتيجية التنمية في الاسلام ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر,ص109.
[2] حفصي بونبعو ياسين ،نفس المرجع السابق ص141.

نلاحظ من خلال الشكل ان مستحقي الزكاة من الفقراء و المساكين سوف ينفقون حصيلة الزكاة على حاجاتهم الاستهلاكية وهذا من شانه ان يدعم تيار الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى خلق قوة شرائية تؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات وبالتالي ظهور استثمارات جديدة.

الفرع الخامس: الزكاة أداة إنتاج وتمويل وتوظيف للأيدي العاملة[1]:

إن من بدائع التشريع الإسلامي في فريضة الزكاة أنه لم يعتبر الزكاة بالنسبة للفقير مجرد مسكنات ومهدئات من ألم هذه المعاناة، بل ارتقى التشريع الإسلامي بها إلى جعلها علاجا جذريا للفقير، ويتضح تفصيل ذلك في كتابات الفقهاء رحمهم الله حين أشاروا إلى أن الفقير القادر على العمل والكسب يُعطَى من مال الزكاة ما يكفيه لشراء آلة المهنة والحرفة التي يتقنها، فيُعطَى الصياد شبكةَ الصيد وحاجاته، ويُعطَى النجار ما يعينه على النجارة كذلك، وهكذا في بقية المهن، مادام مالُ الزكاة كافيا لذلك.

وفي التطبيقات المعاصرة وجدنا بعض بيوت الزكاة تعطي سائق التاكسي ما يشتري به سيارتَه، ثم يدفعه ذلك إلى إعادة المال الذي اشترى به السيارةَ إلى بيت الزكاة من خلال الدخل الذي درَّه عليه هذا الأصل.

ونستفيد من هذا التشريع عدة فوائد، أهمها:

1-أن الزكاة لم تكن مجرد أداة لتسكين معاناة الفقير والعاجز في المجتمع المسلم، بل ارتقت بالفقير إلى مرحلة إخراجه من دائرة الفقر إلى دائرة الكفاية، وصارت أداة علاجٍ لحالته حتى أغنته عن الزكاة بعد ذلك بتمليكه آلة الحرفة التي يتقنها.

2-أن الزكاة ارتقت بيد الفقير من كونِها يد سفلى آخذةً إلى جعلها عُليا باذلة معطية، بعدما أدخلتْه عالمَ الإنتاج.

3- أن الزكاة بعدما فتحت باب الإنتاج على الفقير المحتاج، فتحت مشروعا يوفر عددا من فرص العمل، وهذا يعني بالمقابل إنقاصا للبطالة في المجتمع بقدر حجم المشروع الإنتاجي الجديد.

[1] د. بشر محمد موفق لطفي ،بحث حول " أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي" جامعة المملكة – مملكة البحرين المشرف العام على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي http://iefpedia.com,ص13

4-أن الزكاة بهذا التشريع قللت عدد المحتاجين للزكاة وزادت عددَ الدافعين للزكاة، فقللت المصاريف والنفقات وزادت الإيرادات والعوائد لبيت الزكاة.

5-أن الزكاة عاملت الإنسان المحتاج على أنه إنسان وليس مجرد وحدة من وحدات العجز التي لا يمكن إصلاحُها ولا الإحساسُ بألمها، وهذا مما يدفع المحتاج المنتج إلى شعور الوفاء تجاه بيت الزكاة أو مؤسسة الزكاة أو صندوق الزكاة فنراه يرد ما أخذ من الزكاة من خلال العوائد الناتجة عن هذا المشروع، أو غيرها من صور الوفاء التي شاهدناها في مشاريع كثيرة رعتها بيوت الزكاة، كرعاية طالب العلم الذي أنفق عليه بيتُ الزكاة، وبعد التخرج والعمل جاء من باب الوفاء ليكفل عددا من الطلاب بعدَه، وغيرها من الصور الإنسانية العديدة.

الفرع الخامس: دور الزكاة في في اعادة توزيع الدخل والثورة

يرى الانسان في كثير من المجتمعات من الممارسات والانشطة ما يؤدي الى بقاء دائرتي الفقر والغنى في المجتمع كدائرتين مغلقتين، بل وما يزيدها من حدة ويعمق الفجوة بين طبقة الاغنياء والفقراء دون سعي لإعادة التوازن الاقتصادي للمجتمع.[1]

ومن ضرورات التنمية الاقتصادية في المجتمع ان لا تنحصر الثورة في يد طائفة معينة، وهذا ما جاءت الزكاة لتفعله الى جانب اهداف اخرى لأنه اذا ما تركزت ملكية المال في يد الاغنياء فقط ،فسيترتب على ذلك تفاوت في الملكية والدخل تجعل الغني يزداد غنى والفقير فقرا، فيناصب بعضهم بعضا العداء والتباغض والتحاسد، وهو ما يحاربه الاسلام بالترغيب احيانا وبالترهيب احيانا اخرى.[2]

وتعمل الزكاة كأداة لإعادة التوزيع ،وهذا التوزيع يعمل على توسيع قاعدة الملكية والاستهلاك والانتاج، وهذا يتطلب زيادة الطلب على عناصر الانتاج وتشغيلها ،فاذا ما ارتفع الدخل القومي، فان هذا سيؤدي الى زيادة حصيلة الزكاة ،وبالتالي يتحقق توزيع اكبر واشمل، ويحصل ذلك عندما يتم الاقتطاع من دخل الغني وثروته، توزيع هذا الاقتطاع على المستحقين وبذلك نضيف الى ذمتهم المالية شيئا، واعادة التوزيع هذه تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية ،لان من اكبر عوائق التنمية وجود الهوة الواسعة بين افراد

[1] سعيد مجدي علي،تجربة بنك الفقراء ،ط2،الدار العربية للعلوم،2007،ص37.
[2] يوسف القرضاوي،فقه الزكاة،ص597.

المجتمع الواحد، وهذه المشكلة اي تركز الثورة بيد فئة قليلة من الناس هي ما تعاني منه كل الاقتصاديات اليوم، وبخاصة الاقتصاد الرأسمالي وقد اورد احد الكتاب نقلا عن دراسات اجريت في الولايات المتحدة انه في عام 1972 كان واحد بالمائة من السكان يمتلكون56,6 من اجمالي اسهم الشركات، ومازال الامر مستمرا على ذلك، وفي عام 2006 نشر المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي التابع لجمعية الامم المتحدة دراسة بعنوان "توزيع الثروة في العالم" ويلخص مدير المعهد وضع الثورة في العالم قائلا: ان الامر اشبه بمجموعة من عشرة اشخاص يمتلك فرد واحد منهم 99دولار ،ويقتسم التسعة الباقون دولارا واحدا، وكشفت الدراسة ان 2 بالمائة يتحكمون في اكثر من نصف ثروة العالم (العقارات والاصول المالية)في حين يبلغ نصيب اكثر من 50 بالمائة من السكان الافقر في العالم لا يتجاوز 1بالمائة من الثروة.[1]

وبالتالي تسهم الزكاة تدريجيا في اعادة توزيع الثروة وتوزيع الدخل باتجاه المساواة والعدالة، فهي تؤخذ من الغني وان كان غناه متناقصا طالما انه يملك ما يزيد عن النصاب ،لذلك فمن الممكن البرهان رياضيا على انه اذا طبقت الزكاة بحق، فلابد ان تتداول الثروة بين الناس ليتحول الفقير الآخذ الى معط.

ولشدة ارتباط الزكاة بمهمة توزيع الدخل عرّف بعض الدارسين الزكاة بانها" أداة اقتصادية دائمة لإعادة توزيع الدخل"[2]

المطلب الثالث: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى دور الزكاة في كل من التكافل الاجتماعي و الحد من البطالة و الفقر.

الفرع الاول: دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي.

1-مفهوم التكافل الاجتماعي:

1-1-التكافل في اللغة: يقال كفل الرجل كفالة اي ضمنه، وكفل الصغير :اي رباه وانفق عليه، فالكافل هو الضامن

[1] ختام عارف حسن عماوي،دور الزكاة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير، فلسطين،2010،ص76
[2] نفس المرجع السابق،ص78.

قال تعالى ""وانبتها نباتا حسنا وكفلها زكرياء""[1] و الكافل جمعه كفلاء.[2]

التكافل :من الكفالة بمعنى الضمان يقال كفل بالرجل وتكفل واكفله اياه، اذا ضمنه و الكافل :المعاقد.[3]

1-2-في القران الكريم: امر الخالق سبحانه وتعالى عباده بان يتكافلوا فيما بينهم على فعل الخير في قوله "وتعانوا على البر و التقوى" [4]وقد كان التكافل هو حال صحابة رسول الله ﷺ وقد شهد سبحانه وتعالى على ذلك بقوله "محمد رسول الله و الذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم.[5]

ويتضح التكافل بين المسلمين على المستوى الاقتصادي في وصفه تعالى للأنصار في مجتمع المدينة

"و الذين تبوؤا الدار و الايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم و لو كانت بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون"[6]

1-3-التكافل الاجتماعي في الحديث النبوي الشريف:

لقد فسر رسول الله ﷺ التعاون و التراحم بين المسلمين، وكفالتهم لبعضهم البعض ،وكفالة المجتمع لمن يحتاج الى ذلك منهم في احاديث عدة، تضع اساس وقواعد التكافل بين المسلمين.

يقول ﷺ في وصف تكافل المسلم للمسلم:

اخرج مسلم عنه النبي ﷺ انه قال (المسلم اخو المسلم لا يظلمه و لا يسلمه)[7]ومعنى لا يسلمه لا يخذله و لا يتركه يعاني الخطر و الشده وحده ،دون ان يعاونه ويأخذ بيده.

اما تكافل المؤمن للمؤمن ،فيقول عنه الرسول ﷺ(المؤمنون بعضهم لبعضٍ كالبنيان المرصوص, يشد بعضه بعضاً، المؤمنون يدٌ واحدة، يد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شَذَّ في النار)[8]

[1] سورة ال عمران الآية 37.
[2] د هشام مصطفى الجمل ،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة دار الفكر الجامعي اسكندرية ص387.
[3] د يوسف بن عبد الله الشبيلي، التامين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التامين التعاوني الرياض،2009،ص4.
[4] سورة المائدة الآية 2.
[5] د نعمت عبد اللطيف مشهور، نفس المرجع السابق،ص.386.
[6] سورة الحشر الأية 9.
[7]حديث صحيح رواه البخاري ومسلم .
[8]أخرجه الترمذي عن ابن عباس في سننه.

2-التكافل الاجتماعي في الاصطلاح :ان يتساند المجتمع افراده وجامعته بحيث لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ولا تذوب مصلحة الفرد في مصلحة الجماعة، وانما يبقى للفرد كيانه وابداعه ومميزاته، وللجماعة هيئتها وسيطرتها ،فيعيش الافراد في كفالة الجماعة كما تكون الجماعة متلاقية في مصالح الافراد، ودفع الضرر عنهم، وهذا ما يقرره صريح قوله تعالى (ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون)[1]

واقتصر بعض العلماء ان التكافل الاجتماعي ليس ماديا فقط و انما معنويا اكثر فهو يشمل:[2]

-حق الجميع في الملكية و تنمية الموارد الاقتصادية.

-ايجاد العمل لكل مواطن قادر، و نظرة الاسلام للكسب.

-حق الحياة الكريمة لأفراد الامة .

-بناء الاسرة بناءا كريما حسب القيم الاسلامية .

-العدل و المساواة في كل شيء و الاخوة الحقيقية بين افراد الامة.

-محاربة العصبية القبلية وجعل الرابطة بين الناس رابطة العقيدة.

-ايجاد التوازن في المجتمع.

3-دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين المناطق الاسلامية :

اذا كان الاصل في الزكاة انها توزع في بلد المال الذي وجبت فيه ،فان من المتفق عليه كذلك ان اهل البلاد اذا استغنوا عن الزكاة ،كلها او بعضها ،لانعدام الاصناف المستحقة او لقلة عددها ووفرة مال الزكاة، جاز نقلها الى غيرها او الى الامام ليتصرف فيها حسب الحاجة، او الى اقرب البلاد اليهم.

[1] سورة الانبياء الاية 92.
[2] د ابراهيم محمد البطاينة ،د زينب نوري الغريري ،النظرية الاقتصادية في الاسلام ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.ط1،2011،ص164.
الطباعة.ط1،2011،ص164.

وقد قال الامام مالك في هذا "لا يجوز نقل الزكاة الا ان يقع باهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم في سبيل النظر و الاجتهاد"[1]

وفي ذلك اسمى آيات التكافل ليس بين افراد المجتمع الواحد، و البلد الواحد فحسب، وانما بين المسلمين كافة فانهم اخوة في الدين ،لا يجوز ظلم احدهم و التقاعس عن كفالته ،اذا ما نزلت به حاجة شديدة وفي الزكاة متسع لكل الاخوة ،يقوم منهم من هو اكثر حاجة ،ثم الاقل فالأقل ،و الكوارث و النكبات من اكثر الحاجة الحاحا.

وعلى ذلك فان الاساس ان الزكاة هي اول مؤسسة كاملة للتكافل الاجتماعي فهي كفيل كل من تعرض لازمة خاصة او عامة، اقتصادية او غير اقتصادية ومنهم صنفان لم يشملهما نظام التأمينات قط، الغارم بدين والمنكوب بكارثة خاصة ،كما انها تعمل على تحقيق التكافل بين المناطق الاسلامية ،طالما في اموالها التكافلية سعة، وتتميز مؤسسة الزكاة التكافلية بانها لا تقتصر على توفير حد الكفاف لمن يستحقون المساعدة، وانما تعمل أساسا على المحافظة على مستوى الكفاية الذي هو حق لكل فرد في المجتمع الاسلامي.[2]

الفرع الثاني: دور الزكاة في حل مشكلة الفقر

اولا: مفهوم الفقر النسبي [3]

للفقر مفهوم نسبي ،فالشيء الاقل يعد فقيرا بالنسبة للأكثر ،وفي هذا يعكس الفقر التفاوت في الدخول ،والتفاوت في حد ذاته يعترف الاسلام به كسنة كونية، اذ يرجع لاختلاف قدرات الافراد ،ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل صالح.

وفي هذا يقول الله تعالى "اهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون" [4]

[1] د يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام، دار الطباعة للنشر و التوزيع ،بيروت،1985،ص117.
[2] نعمت عبد اللطيف مشهور، نفس المرجع السابق ،ص 423.
[3] د عبد الهادي علي النجار، الاسلام و الاقتصاد ،دراسة في المنظور الاسلامي لابرز القضايا الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب،1978،الكويت ص136
[4] سورة الجاثية الآية 13.

ويقول كذلك "وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم"[1]

وعلى هذا الاساس يعترف الاسلام بالتفاوت بين الافراد في ارزاقهم وفي نمط حياتهم او معيشتهم ،وذلك نتيجة طبيعية لاختلافهم في مقدار ما يبذلون من جهد وعمل .

2-الفقر المطلق:

كما ان للفقر مفهوما نسبيا، فان له مفهوما مطلقا بمعنى عدم تمكن الفرد من اشباع حاجاته ،ويعني الفقر في هذا الشأن عدم امكان الفرد تحقيق حد الكفاية [2]

ثانيا: تعريف الفقر في الاصطلاح وحدوده :

لا شك ان تعريف الفقر شرعا عند علماء المسلمين يتوقف على آرائهم في موضوع الصدقات وتوزيعها على مستحقيها فالفقر اول صفة يستوجب المتصف بها الاخذ من الصدقات بدليل قوله تعالى" انما الصدقات للفقراء و المساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين و في سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم"[3]

وقد اختلف العلماء في معنى الفقر وحده الذي يجيز الاخذ من الصدقة وحد الغنى الذي لا يجوز معه الاخذ منها على عدة اقوال :

القول الاول: ذهب الامام ابو حنيفة الى ان الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة لان النبي ﷺ قد سمى من ملك النصاب غنيا وذلك في قوله لمعاذ ابن جبل "فان هم اطاعوا الله بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ،فان هم اطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم اموالهم[4].

[1] سورة ابراهيم الآية 32.
[2] عبد الهادي على النجار، نفس المرجع السابق137.
[3] سورة التوبة الآية 60
[4] صحيح البخاري –كتاب الزكاة، باب اخذ الصدقة من الاغنياء وترد على الفقراء حيث كانوا ج3–ص357،حديث رقم1496 .

ووجه استدلالهم بهذا الحديث ان رسول الله ﷺ وصف الذين تؤخذ منهم الزكاة بالغني ومن تدعه اليهم الزكاة بالفقر، ومن المعلوم ان الزكاة لا تجب الا على من ملك النصاب فاذا كان من الاغنياء هم اهل النصاب وجب ان يكون الفقراء ضدهم.[1]

القول الثاني: حيث حدد اصحاب القول الثاني القدر الذي يوصف معه الغني بالغني و الفقير بالفقر.

1-فالامام احمد و الثوري وابن المبارك قالوا بان حد الفقر شرعا الا يكون للشخص خمسون درهما او قيمتها من الذهب ،واستدل اصحاب هذا القول بما رواه الدار قطني عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال "لا تحل الصدقة لرجل له خمسون درهما.[2]

2-وذهب الحسن البصري الى ان حد الفقر شرعا لا يملك الانسان اربعين درهما او قيمتها من الذهب.

واستدل الحسن البصري بما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "من سال الناس وهو غني جاء يوم القيامة وفي وجهه كدوح وخدوش فقيل يا رسول الله وما غناؤه؟ قال اربعون درهما او قيمتها ذهبا.[3]

3-وقال قوم ان حد الفقر شرعا الا يملك المرء عشاء ليلة ،وحد الغنى عكسه وقد روي هذا القول عن علي كرم الله وجهه.[4]

القول الثالث: ذهب مالك و الشافعي رحمهما الله الى ان حد الفقر شرعا هو الا يملك الانسان ما يكفيه من المال وحد الغني عكس ذلك ،لكن اصحاب هذا الراي قد اختلفوا في تحديد وبيان الضابط لما يكفي الانسان من المال.

1-فقال الامام الشافعي هو اقل ما يمكن ان يطلق عليه اسم انه يكفي .

2-وقال (مالك) بانه ليس في ذلك حد معين وانما هو راجع الى الاجتهاد.[5]

[1] بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للامام ابن رشد القرطبي،ج1-ص276-.
[2] سنن الدار قطني، كتاب الزكاة، باب الغني الذي يحرم السؤال ج2،ص121،وهذا الحديث ضعفه الالباني.
[3] سنن الترمذي-كتاب الزكاة-باب ما جاء من تحل الزكاة ،ج،3ص32،حديث رقم650.وقال الترمذي حديث ضعيف.
[4] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي –ج8ص161
[5] انظر بداية المجتهد و نهاية المقتصد –لابن رشد القرطبي –ج1-ص276.

و الامام الشافعي رحمه الله قد رأى انه من كان قويا على الكسب و التحرف مع قوة البدن وحسن التصرف حتى يغنيه ذلك عن الناس فالصدقة عليه حرام.[1]

واحتج بحديث النبي ﷺ "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى"(المرة بالكسر القوة و الشدة–و السوى: الصحيح الاعضاء"[2]

وهكذا استدل كل فريق بما توفر بين يديه من ادلة شرعية، وانني ارى ان ارجح الاقوال في هذه المسالة هو راي الشافعي رحمه الله وهو ان حد الفقر عدم ملك الانسان لما يكفيه من مال مع تقييد هذا الحد ايضا بعدم القدرة على الكسب و العمل ليخرج بذلك المسكين الذي يأتيه مال لا يكفيه مع كونه يعمل ويكسب ،وسبب هذا الترجيح ما يلي:[3]

1–ان كلام الامام الشافعي اقرب الاقوال الى العقل وهو انسب ما يمكن ان يطلق على الفقر في الاصطلاح.

2–ان ابا حنيفة رحمه الله وان كان قد استدل واحتج لرايه بحديث صحيح الا ان تحديده لمفهوم الفقر اصطلاحا لم يكن دقيقا حيث جعل الفقر عدم ملك النصاب وهذا الحد قد لا يفصل ولا يميز بين الفقير و المسكين ،كما انه يمكن الا يملك الشخص نصاب الزكاة و لكنه في الوقت نفسه قادر على الكسب، او ان يكون عدم تملكه للنصاب نتيجة لظرف طارئ كبناء بيت او شراء عقار او اقتناء سيارة او غير ذلك، فعدم تملك الشخص لنصاب الزكاة لا يعني انه فقير يستحق الصدقة.

3–اما اصحاب القول الثاني الذين حددوا حد الفقر (بخمسين)درهما او (اربعين) او عشاء ليلة فقد استندوا الى احاديث غير صحيحة اذ ان بعضها ضعيف وبعضها الاخر في السند رجال متروكون.

وعلى هذا فيمكن القول ان الفقر في الاصطلاح: هو عدم ملك الانسان لما يكفيه من مال مع عدم القدرة على الكسب و العمل".

[1] الجامع لأحكام القران –للقرطبي-ج8-ص161.
[2] النهاية لابن الاثير،ج4ص316..
[3] رواه الترمذي في كتاب الزكاة-باب ما جاء من لا تحل له الصدقة –ج3-ص42-وقال عنه حديث حسن

ثالثا: الزكاة وسيلة عملية لعلاج مشكلة الفقر

لقد وضع الاسلام وسائل عملية لعلاج مشكلة الفقر في حالة وجوده في المجتمع من ابرزه و اكثرها اهمية الزكاة فهي حق من الحقوق التي تجب على من ملك النصاب او حال عليه الحول لترد على الفقراء و المحتاجين ،فتساهم في قضاء حاجاتهم ،وسد عوزهم وتعمل على تحقيق التوزان بين افراد المجتمع ،كونها تساهم في اعادة توزيع الدخل على المدى البعيد فهي توزع سنويا على مستحقيها وهي قائمة الى قيام الساعة.

و الزكاة في حقيقة الامر عملت على علاج مشكلة الفقر و اجتثاث جذوره من المجتمع من خلال المصارف التي حددها القران الكريم و التي وضعت ضمن مقاييس ومعايير دقيقة تقوم على اشباع حاجة من الفقراء و المحتاجين، و المساكين وعلى تحرير الرقاب من العبودية ومساعدة اصحاب الديون الغارمين، و ابن السبيل و الانفاق في سبيل الله .

اذن استخدام الزكاة يؤدي الى ارتفاع مستوى دخول الافراد الحاصلين عليها داخل المجتمع الاسلامي ،وهي دلالة واضحة على ان الزكاة وسيلة تضمن محاربة الفقر و الحاجة ،والاحاديث النبوية الشريفة تدل على ان الاسلام نجح في محاربته للفقر و من ذلك ما روي عن ابي موسى الاشعري عن النبي ﷺ قال:

(ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحدا يأخذها منه) [1]وهذا ما حدث بشكل فعلي في حياة المسلمين عبر تاريخهم، لنجد ان الاسلام استخدم الزكاة كوسيلة فعالة وأداة عملت بنجاح على معالجة الفقر.[2]

الفرع الثالث : دور الزكاة في حل مشكلة البطالة

اولا: البطالة لغة : (Vacancy) هي الفساد و الضياع و السقوط و الخسارة، فيقال بطل الشيء يبطل بطلا و بطولا وبطلانا –بضم الاوائل–اي فسد و سقط حكمه وذهب ضياعا و خسرا.

[1] حديث صحيح رواه البخاري رقم 1330 .
[2] د ابراهيم محمد البطاينة ،د زينب نوري الغريري ،نفس المرجع السابق ،ص83.

ثانيا :البطالة بالمعنى الاقتصادي: مفهوم ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلين عن العمل، وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم ارقام البطالة نذكر منها:

-العاطلين عن العمل هم اولئك الاشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم متعطلين عن العمل وقت الاحصاء او التعداد.

-العاطلين عن العمل هو اولئك الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة العمل.

العاطلين عن العمل هم اولئك الاشخاص القادرين على العمل و المستعدين للقيام به ولكنهم عاجزين عن العثور على العمل المناسب.

وقد يكون افضل تعريف للبطالة على انها تشمل كل الاشخاص القادرين على العمل و الباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه[1].

وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل انه:"" كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ،ولكنه دون جدوى"[2].

وهناك عدة تعاريف للبطالة من منظور شرعي وعلى راسها التعريف التالي:

هي العجز عن الكسب ،وهذا العجز اما ان يكون ذاتيا كصغر السن و الانوثة، و العته و الشيخوخة و المرض، او غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم، كما انه اذا كان هناك عامل قوي، ولكن لا يستطيع تدبير امور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة ،او غني يملك مالا لا يستطيع تشغيله فانهما يعتبران من العاجزين عن الكسب اي من العاطلين عن العمل، ولا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز[3].

وتقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة Unemployment Rate وهو يساوي نسبة عدد المتعطلين عن العمل (سواء من الذين كانوا يعملون سابقا او من الداخلين الجدد الى

[1] د طاهر حيدر حردان،مبادئ الاقتصاد،دار المستقبل للنشر و التوزيع،الاردن،1997،ص184.
[2] د احمد محمد عبد العظيم الجمل ،البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ،ط1،2008،ص24.
[3] د محمد دماح ذبيح،الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي جامعة باتنة 2008،ص16.

سوق العمل)الى حجم القوة العاملة او النشيطين اقتصاديا، وهؤلاء يمثلون السكان في سن العمل سواء اكانوا عاملين او متعطلين ،وبالرموز فان:[1]

معدل البطالة = عدد المتعطلين عن العمل

حجم قوة العمل(العاملون +المتعطلون) x 100

وتنقسم البطالة الى قسمين:

أ-بطالة اجبارية (Compulsory Nemployment)

اي ان تحدث البطالة رغما عن الفرد ذاته، فنجد ان الشخص القادر على العمل و الراغب فيه يبحث عنه، ولكنه لا يجده، ويطلق على الشخص هنا انه متعطل. وتظهر عادة في حالات تسريح العمال او تصفية الشركات، كما قد تظهر في حالة عدم التناسب الواضح بين مستوى الوظيفة و الكفاءة العالية للعاطل.[2]

ب-البطالة الاختيارية: (Voluntarily Unemmployment):اي تكون البطالة بإرادة الفرد، وتتمثل في رفض الشخص القادر على العمل للوظيفة، حيث يرى انها لا تتناسب مع مؤهلاته مثلا .كما تكون في حالة الاستقالة وترك العمل، اما للبحث عن عمل افضل، او للضيق من العمل ذاته، او الرغبة في الراحة مثلا عند توافر مصدر جيد للدخل.[3]

و ان اثر الزكاة على التشغيل قد يكون بالطرق المباشرة من جوانب متعددة منها:

1-اعطاء الفرد القادر على العمل من بيت مال الزكاة ما يمكنه من القيام بالأعمال اذا كان من اصحاب الحرف او المهارات كالأدوات اللازمة للقيام بالتمام اعماله، وقد خصص سهم للفقراء واخر للمساكين في اموال الزكاة يستخدم للمساهمة في تغطية ما يحتاجه هؤلاء والعمل على الحد من البطالة ،فيصبح الفرد منتجا مساعدا في مساعدة غيره عند توفر نصاب الزكاة لديه.

[1] احمد زهير شامية، صالح خصاونة، د محمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد،ط2 ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،،2008،ص281.
[2] البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام. نفس المرجع السابق ص30.
[3] نفس الرجع السابق ص29.

2-يحتاج جمع الزكاة الى وجود افراد قائمين عليها يعملون على تحصيلها من دافعيها و القيام بتصرف بشؤونها وفق الاسس الشرعية وقد حدد لهم الاسلام نصيبا فيها يكون اجرا لهم نتيجة استخدامهم عليها و هو ما سمي بسهم العاملين عليها مما يؤدي الى زيادة الطلب على العمال المتخصصين.

3-قد يخصص جزء من اموال الزكاة الى الانفاق في سبيل الله كبناء الحصون و عمارة المساجد وتجهيز الجيوش وهذه الاموال المنفقة تؤدي الى زيادة الطلب على العمال للعمارة و البناء و صناعة الاسلحة وهو ما يؤدي الى تخفيض نسبة البطالة ايضا.

ثالثا :اثر الزكاة في الحد من البطالة.

و قد يكون اثر الزكاة بشكل غير مباشر في الحد من البطالة و العمل على خلق فرص العمل عبر الاسس التالية:[1]

1-تساهم الزكاة من خلال اعطاء الفقراء و المساكين غير القادرين على العمل نتيجة عجزهم عن الكسب الى زيادة الطلب الكلي على مجموع ما يقومون باستهلاكه ،وزيادة الاستهلاك عند الفقراء من دخولهم المتاتية من اموال الزكاة التي يحصلون عليها فيكون ميلهم الحدي للادخار قليل جدا، ومن المعروف ان الميل الحدي للادخار عند الاغنياء هو اعلى منه لدى الفقراء ،وزيادة الطلب الكلي على الاستهلاك تحتاج الى زيادة الانتاج لتغطية الطلب المتزايد على الاستهلاك وخصوصا في السلع الضرورية وزيادة الانتاج تؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة للقيام بزيادة الانتاج يهدف مواكبة الطلب المتزايد على السلع و الخدمات مما يؤدي الى تخفيض نسبة البطالة.

2-يعمل سهم الغارمين الذي تدفعه اموال الزكاة على تعويض الافراد الذين تلحق بهم الديون ويساعدهم في العودة الى ممارسة اعمالهم نتيجة لتغطية هذه الديون فيطمئن الى عمله مرة اخرى لضمان ان هناك مخصصات من اموال الزكاة تدفع له في حالة تعرضه للخسارة فتساهم الزكاة في خلق الاستقرار الاقتصادي وتشجع الافراد من اصحاب الحرف على الدخول في الاستثمارات المشروعة بدل ان يكونوا عالة على مجتمعهم ويساهم كذلك في زيادة الطلب على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية و التي تعمل على خلق المزيد من فرص العمل .

[1] د ابراهيم محمد احمد البطاينة، الاسلام و المشكلة الاقتصادية، اليرموك، ماجستير في الاقتصاد الاسلامي1994،ص35.

خامسا: المساهمة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار الاجتماعي.

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الاساسية لتماسك المجتمع، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يساعد على التطور والتقدم المجتمعي، فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار احد الخصائص المميزة للمجتمعات الاسلامية في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية ،وكلما تطورت الجوانب العقائدية والاخلاقية كلما تطور دور مؤسسة الزكاة في تحقيق الضمان الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي الذين تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمس الحاجة لهما.

وان تحقيق الاستقرار الاجتماعي يساهم في توفير المناخ الاقتصادي الملائم، والزكاة من خلال حركيات التحصيل والانفاق تعمل على "توفير مناخ اجتماعي وسياسي مستقر وهذا يقلل بدوره من عنصر المخاطر ويرفع من الميل للاستثمار".

المطلب الرابع :تجارب الزكاة في العالم العربي والاسلامي.

لقد شهد العالم العربي والاسلامي العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة محاولة لاستغلال الدور الكبير الذي تقدمه الزكاة على الجانب الديني ،الاقتصادي، الاجتماعي، و سنقوم بذكر بعض مؤسسات وصناديق الزكاة في العالم العربي والاسلامي.

الفرع الاول: صندوق الزكاة في دولة قطر

اولا: نشأه صندوق الزكاة بدولة قطر[1]

أنشئ صندوق الزكاة بدولة قطر سنة 1992 بموجب قانون رقم 08 الا انه لم يطبق الا بموجب قانون رقم 21 في سنة 1994.

[1] د بونبعو ياسين، نفس المرجع السابق،ص158

صندوق الزكاة في دولة قطر يتمتع بالاستقلال المالي والاداري وهو تحت اشراف وزير الاوقاف و الشؤون الاسلامية ،ويضم صندوق الزكاة القطري جميع اموال الزكاة التي تقدم من الافراد والمؤسسات او الشركات ،كما تضم اموال الصدقات والتبرعات التي يرغب المسلمون في قطر تقديمها للصندوق.

ذكر في المادة الثالثة من قانون صندوق الزكاة القطري ،انه يشرف عليه ورعاية شؤونه مجلس الادارة يصدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الاوقاف والشؤون الاجتماعية.

ثانيا :اهم انجازات صندوق الزكاة القطري.[1]

معظم انجازات صندوق الزكاة القطري تمثل في الجانب الاجتماعي ومن بينه ما يلي:

-المساعدات الغذائية :يقوم الصندوق بصرف المواد الغذائية للفقراء حيث تبلغ التكلفة السنوية بنحو 1011700 ريال قطري.

-المساعدات الشهرية: يقدم الصندوق مساعدات للأسر الفقيرة والمحتاجة سواء كانت حاجاتهم مؤقتة او دائمة وذلك بعد التحقق من استحقاقه للمعونة وحاجاته الدائمة له ،تصرف له مساعدة شهرية.

-مشروع كفالة طالب العلم: يقدم الصندوق مساعدات للطلبة المحتاجين في تسديد الرسوم والمصاريف المدرسية ،وذلك لأهمية العلم ودوره في تأهيل المجتمع.

-شراء الاجهزة والاثاث للأسر المعوزة والفقيرة.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا ولاية سلانجور.

من بين الاهداف الاساسية التي وضعتها مؤسسة الزكاة لولاية سلانجور بماليزيا، معالجة ظاهرة الفقر من خلال رفع المستوى الاقتصادي لمستحقي الزكاة ،المحافظة على شؤون الفقراء والمساكين وانجاح برامج التنمية الاقتصادية والانسانية ،كما انها تهدف الى رفع مستوى العلم لدي المسلمين ،التحقق من بقاء الهيئات الدينية في وضع ممتاز، الحفاظ على سلامة عقيدة المسلمين واخلاقهم والقيام بالبرامج الدعوية

[1] بونبعو ياسين ،نفس المرجع السابق،ص160.

في ولاية سلانجور، ولتحقيق اهدافها المرجوة وضعة مؤسسة الزكاة برنامج اطلقت عليه برنامج تنمية الامة من خلال اصناف الزكاة ،حيث قسمت البرنامج الى خمسة اقسام رئيسية وهي:

-برنامج التنمية الاقتصادية .

-برنامج التنمية الاجتماعية.

-برنامج التنمية التعليمية.

برنامج التنمية الانسانية.

-برنامج تنمية المؤسسات الدينية.

والجداول الاتية توضح كيفية صرف الزكاة في هذه المؤسسة وفق برامجه الخمسة:

جدول رقم (2-2) كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاقتصادية [1]

القسم	نوع المساعدة
المساعدة بتقديم راس المال	-تقديم راس المال للتجارة -تقديم راس المال لتربية الاسماك -تقديم راس المال للزراعة -تقديم راس المال لتطوير الرعي
الورشات والتدريبات والمهارات	-انشاء ورشات تجارية -انشاء ورشات للتجارة و الرعي و للزراعة
مشاريع اقتصادية جماعية	-اقامة مشاريع صناعية -اقامة مشاريع لورشات الخياطة -اقامة مشاريع الرعي الجماعي -اقامة مشاريع لمنتجات الاصناف

[1] بن الشيخ بوبكر الصديق،الزكاة كاداة للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة ،عرض تجارب بعض الدول الاسلامية،مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الاسلامية والعربية، العدد الخامس –محرم 1435هـ.نوفمبر2013 ،ص100.

جدول رقم (2-3) كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاجتماعية

القسم	المساعدة
الحماية	المساعدة في بناء المسكن واصلاحه،او تقديم دعم للاستئجار البيت، -المساعدة لبيوت سكنية جاهزة.
الضروريات	-المساعدة بتقديم اطعمة،وتقديم اعانات مالية شهرية. -تقديم مساعدات في رمضان، وفي عيدي الفطر والاضحى. -تقديم مساعدات في الظروف الطارئة. -تقديم مساعدات علي شكل ملابس. -تقديم مساعدات للزواج والختان.
الشؤون الخيرية للامة	تقديم المساعدة للعلاج الطبي. -المساعدة في علاج الامراض المستعصية. -المساعدة في تجهيز جنازة من لا وارث له. -تقديم منح دراسية للطلبة.
التآخي والعلاقات الاجتماعية	-اعداد برامج للاحتفال بالاعياد الدينية. -اعداد برنامج يوم الاسرة. -اعداد برنامج لزيارة الفقراء والمساكين والاطلاع على احوالهم.

الجدول رقم (2-4) كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية التعليمية.

القسم	المساعدة
تقديم منحة دراسية	تقديم منح دراسية للفقراء والمساكين -تقديم اعانات دراسية جامعية،داخل ماليزيا وخارجها. -تقديم اعانة دراسية لحفظ القران. -تقديم اعانة دراسية للطلاب المتمزين.

تقديم مساعدات لتوفير المستلزمات المدرسية	–اعطاء الملابس المدرسية،الادوات المدرسية،مصاريف المواصلات،المصاريف اليومية.
تقديم الرسوم المدرسية وبرامج تنمية الطلبة	–دفع الرسوم الدراسية والامتحانات. –تقديم محاضرات اضافية. –تقديم محاضرات في الحاسوب.
تقديم مساعدات عامة للطلبة	تقديم منح مدرسية. –تقديم مساعدات للطلبة خارج البلاد. –اقامة ورشات وتدريبات لتنمية المهارات.
برنامج الدعوى ورفع مستوى العلم	تنظيم برامج القيم الاسلامية. –تقديم علاوات لمعلمي الدين –تقديم علاوات لموظفي المساجد. –تقديم مساعدات في نشر الكتب والبحوث

الجدول رقم (2–5) كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الانسانية.[1]

القسم	المساعدة
برامج الروحانيات	–تنظيم دورات لتحسين العبادة –تنظيم محاضرات دينية عامة –اقامة دورات تجويدية لتحسين القراءة
تقديم برامج تشجيعية واسرية	–تنظيم مخيمات تشجيعية للمتفوقين في دراستهم –تنظيم مخيمات القيادة وتنمية القدرات الشخصية –تنظيم ورشات اسرية –تنظيم ورشات لتقوية العلاقة بين الجيران تنظيم دورات تكوينية لتربية الاولاد. –تنظيم ورشات لتنمية قدرات الشباب.

[1] بن الشيخ بوبكر الصديق، نفس المرجع السابق،ص104.103.

الجدول رقم (2-6)كيفية صرف الزكاة وفق برنامج تنمية المؤسسات الدينية

القسم	المساعدة
تنمية المؤسسات الدينية	-بناء المساجد والمصليات -بناء المساجد الدينية
بناء المنشآت الدينية وتصليحها وتأثيثها	ترميم البنايات ووقياتها من الدمار

وبناء على ماسبق يمكن القول بان أساس صرف الزكاة في هذه المؤسسة ،هو القيام بصرف اموال الزكاة وفق قواعد مجلس الشؤون الاسلامية بسلانجور مع مراعاة الضوابط الشرعية ،وتصرف الزكاة في هذه المؤسسة حسب الاهداف التي حددتها، وهي تأدية الحقوق للأصناف الذين تجب لهم الزكاة في ولاية سلانجور ،وتحسين اوضاع تلك الاصناف الذين هم من داخل الولاية اجتماعيا، واقتصاديا، وتعليميا وروحانيا، بالإضافة الى دعم الانشطة التي تهدف الى اعلام الاسلام ،والارتفاع بمستوى الامة الاسلامية، وكل ذلك يتم اما بتقديم مساعدات نقدية، او غير نقدية على اختلاف انواعها واشكالها، حسب نوع المساعدة المطلوبة من مستحقيها.[1]

المبحث الثاني :دور الاوقاف في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الاول :مفهوم الاوقاف

الفرع الاول :تعريف الوقف لغة واصطلاحا

1-**الوقف لغة** :هو الحبس و المنع ،وجمعه وقوف ،وفي الشرع الوقف هو حبس العين و التصدق بالمنفعة ،بمعنى حبس الاصل من ان يكون مملوكا لاحد من الناس ،فلا يباع ولا يشترى ولا يوهب ولا يورث ،بل تصرف منفعته وريعه في اوجه الخير المتعددة التي قد يحددها الموقف او يطلقها.[2]

اما الوقف في الاصطلاح الفقهي فقد قدمت له تعاريف كثيرة ومتفاوتة، ومن جملة التعاريف نختار مايلي:

تعريف عند الأحناف: يعرف ابو حنيفة الوقف انه: حبس العين على ملك الواقف و التصدق بالمنفعة .

[1]

[2] دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور ،نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار التاسع عشر،رجب1429هـ.ص9

تعريف عند المالكية: جعل منفعة المملوك ولو باجره او غلته لمستحق لمدة معينة او كما يراه المحبس .

تعريف عند الشافعية :ويعني حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فيه.

تعريف عند الحنابلة :تحبيس الاصل، وتسبيل المنفعة، واطلاق فوائد العين الموقوفة من نحلة وثمرة وغيرها للجهة الموقوف عليها.[1]

وباختصار:[2] الوقف مصطلح فقهي اسلامي يعبر عن نوع خاص من التبرع او التصدق على سبيل الخير و الاحسان، فيطلق على التبرعات و الصدقات التي يكون لها بقاء واستمرار ،بحيث ينتفع الناس بها، ويبقى مفهوم الوقف هو جعل منفعته او استعماله و الانتفاع به، باق في سبيل الله، وهذه هي الصدقة الجارية كما ورد في الحديث النبوي الشريف (اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به، او ولد صالح يدعو له)[3]

اختلف الفقهاء في تعريف الوقف او الحبس اصطلاحا ،تبعا لاختلافاتهم حول طبيعة عقده من حيث لزومه وحقيقة الملك فيه، وقد اورد الشيخ ابو زهرة رحمه الله تعريفا جامعا ،يستخلص منه ان الوقف هو حبس العين ،بحيث لا يتصرف فيها بالبيع او الهبة او التوريث ،وصرف الثمرة الى جهة من جهات البر وفق شرط الوقف.[4]

–اما من وجهة نظر اقتصادية فالوقف يعبر عن تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في اصول رأسمالية انتاجية تدر منافع وايرادات تستهلك في المستقبل جماعيا او فرديا، فهو اذن عملية تجمع الادخار و الاستثمار معا، فالوقف في مضمونه الاقتصادي هو عملية تنموية حيث يتضمن بناء الثروة الانتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة لمصلحة الغير او مصلحة المجتمع نفسه ناما من وجهة نظر اجتماعية فيمثل عملية جوهرية تهدف الى اعادة التوازن بين افراد المجتمع وشرائحه وقطاعاته المختلفة

[1] د يوسف بن عبد الله الشبيلي التامين التكافلي من خلال الوقف ،ملتقى التامين التعاوني الرياض.2009.ص6.
[2] د سعدات جبر، الوقف الاسلامي من القرآن و السنة النبوية واثره على تنمية المجتمعات الاسلامية. بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالاوقاف الاسلامية، فلسطين. جامعة القدس المفتوحة.2011.ص3.
[3] حديث نبوي شريف رواه مسلم
[4] د محمد احمد مهدي الكويت، نظام الوقف في التطبيق المعاصر ،نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الاسلامية، ،البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، الامانة العامة للاوقاف دولة الكويت، وقائع ندوات رقم 1423 ،ص9

كما انه يعمل الى جانب ادوات مساعدة اخرى الزكاة ،الوصايا ،الهبات ،الصدقات، وغيرها بشكل نسبي في نشاطات التكافل الاجتماعي.[1]

فالوقف اذن هو احدى المؤسسات الخيرية الاسلامية ،ويستدل على مشروعيته بنصوص كثيرة من القرآن و السنة، منها آيات القران الكريم التي تحض على الانفاق في سبيل الله، وكذلك نصوص وردت في السنة المطهرة.

الفرع الثاني: اصل مشروعية الوقف

يعود اصل مشروعية الوقف الاسلامي الى حديث عبد الله بن عمر –رضي الله عنه–الذي رواه الشيخان قال: أصاب عمر–رضي الله عنه–ارضا بخيبر فأتى النبي ﷺ يستامره فيها، فقال يا رسول الله ،اني اصبت ارضا بخيبر لم اصب قط مالا انفس عندي منه–اي اجود واحسن–فما تامرني فيها؟ فقال :ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها غير انه لا يباع ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث "سقط سهوا"[2]

وقوله ﷺ في الحديث الصحيح "اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث :صدقة جارية او علم ينتفع به ،او ولد صالح يدعو له"[3]

الفرع الثالث: انواع الوقف .

ينقسم الوقف إلى قسمين حيث أخذ المشرع الجزائري تقسيم الوقف وفق معيار الجهة الموقوف عليها، فقسمه إلى وقف عام ووقف خاص، وهذا واضح من خلال المادة 06 من القانون 10/91 التي نصت على: " الوقف نوعان عام وخاص[4]"

1– الوقف الخاص: وهو ما يحبسه الواقف، على عقبه من الذكور والإناث أو على أشخاص معنيين ثم يؤول إلى الجهة التي يعينها الواقف بعد انقطاع الموقوف عليهم.حيث يصبح الوقف الخاص وقفا عاما إذا لم يقبله الموقوف عليهم.

2– الوقف العام: وله عدة خصائص هي:

[1] محمد الرؤوف قاسمي الحسنى ،الاقتصاد التضامني، الاجتماعي، نماذج المؤسسات التقليدية 2011،ص240.241.
[2] د محمد محمود حسن ابو قطيش، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة ،دراسة حالة الاوقاف الاردن، مذكرة ماجستير ،2002.ص35
[3] حديث صحيح مسلم 2000.
[4] أنطور بلال، الاستاذة طويل ياسمينة، الملتقى الدولي الأول حول : الاستثمار الوقفي –واقع وتحديات، "ادارة الوقف وحمايته قانونيا" جامعة سكيكدة،ص4.

الوقف العام مال قابل للتقويم :و يقصد به كل ما لديه قيمة بين الناس و قد جاء في نص المادة 682 من القانون المدني الجزائري " كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصلح أن يكون محلا للحقوق المالية" .

الوقف العام ممنوع من التملك و التصرف: الوقف ليس ملكا لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين و يتمتع بالذمة المالية المستقلة و لا يجوز التصرف في الملك الوقفي بأي صفة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، و هذا ما نصت عليه أحكام المادة 23 من قانون الأوقاف المعدل و المتمم .

الوقف العام نفعه موجه للمصلحة العامة : الوقف العام من أهم المؤسسات التي وقفت جنبا إلى جنب لمشاركة الدولة في أغلب وظائفها الموجهة للنفع العام أي أن يكون موثوقا على جهة خيرية و هو ما يضفي طابع النفع العام، و قد عبر القانون الجزائري عن هذا المعيار في نص المادة 96 من قانون الأوقاف " الوقف العام هو ما حبس على جهات خيرية من وقت إنشائه و يخصص ريعه للمساهمة في سبل الخيرات " كذلك عبر عنه أنه وقف المال للمصالح العامة مثل الوقف المساجد و المستشفيات و دور العلم و أعمال البر عموما.

الوقف العام يتمتع بالشخصية المعنوية : الشخصية المعنوية للوقف تم التفكير فيها قبل ظهورها في الفقه الغربي بسبب الحاجة إلى إيجاد سبيل لجعل الوقف يتمتع بذمة مالية خاصة و قد نص المشرع الجزائري صراحة في صلب نص المادة 95 من قانون الأوقاف " الوقف ليس ملكا للأشخاص الطبيعيين و لا الاعتباريين ، و يتمتع بالشخصية المعنوية و تسهر الدولة على احترام إرادة الواقف و تنفيذها.

المطلب الثاني : دور الوقف في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

للوقف دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف انحاء العالم الاسلامي، فقد يساهم في حفظ الاصول المحبسة من التلاشي كما يساهم في توزيع جانب من المال على طبقات اجتماعية معينة، تعينهم على قضاء حوائجهم الامر الذي يساعد على تدوير راس المال و تنشيط حركة التجارة ،وقد خصصت بعض الاوقاف لمساعدة اصحاب المشروعات الصغيرة ولا يخفى اثر ذلك على زيادة معدلات الانتاج وتوفر فرص العمل للكثيرين وفيما يلي نوضح ذلك :

الفرع الاول: الوقف ومكافحة فقر الدخل [1]

وهذه هي المهمة الاساسية للوقف على الفقراء و المساكين لتوفير مصدر دخل ثابت ومستمر لهم ويمكن

القول بان الوقف على مدار التاريخ الاسلامي مازال يؤدي هذا الدور بنجاح عن طريق ما يوفره من دخل لمن لا يمكنهم الحصول على دخل بأنفسهم لعجزهم وما يوفره من خدمات عامة مجانا من الصحة، التعليم لمن تعجز مواردهم من الحصول اليها ،وبالتالي من القدرة على المشاركة في التنمية.

فكان لابد من استخدام موارد تمويل اخرى لمحاربة هذه المشكلة وهنا برزت اهمية الوقف، حيث ان بعض الدول الغير اسلامية والمتقدمة منها كالولايات المتحدة الامريكية و فرنسا ينتشر الوقف بها رغم انه ليس وراء ذلك واقع ديني ورغم كثرة المبتكرات لديهم من اساليب تمويل الخدمات الاجتماعية الا انهم اخذو صيغة الوقف كما جاء بها الاسلام وطبقوها في مجالات عديدة كالمستشفيات والجامعات وتقديم الاعانة للفقراء .

الفرع الثاني: مساهمة الوقف في العملية الانتاجية

يساهم الوقف في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وذلك على النحو التالي:[2]

-الانفاق الاستهلاكي: يتم انفاق جزء من موارد الوقف على توفير الغذاء والسكن والملابس ،وبقية الحاجات الاستهلاكية كما تخصص عوائد الاوقاف للمحتاجين والطلبة والمرضى ..الخ هذا الانفاق كله يكون ذا اثر واضح في زيادة الانفاق الاستهلاكي، نظرا الى كون المنتفعين من الوقف هم في الغالب الاعم من ذوي الحاجة و من المعتمدين على مخصصاتهم الوقفية في سد حاجاتهم الاستهلاكية ،اي من ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك ،فيخصص المنتفعون بالوقف والعاملون فيه النصيب الاكبر من دخولهم في تحقيق حاجاتهم الفردية الكفائية، فهو أداة مستمرة العطاء وتغطي حاجة المحتاجين بصورة متجددة.

[1] أمجد حمو، سلسلة بحوث في العلوم الاقتصادية ،دروس، محاضرات ،ندوات ،ملتقيات ،الدور التمويلي للزكاة والوقف ،جامعة شلف الجزائر،ص18

[2] د سليم هاني منصور، مجلة الوقف والاقتصاد، بحوث الاقتصاد العربية ،العدد 52/خريف2010،ص25.

الانفاق الاستثماري :وهو الانفاق على بناء المدارس والمستشفيات و الطرق.. الخ حيث يؤدي وقف رؤوس الاموال العقارية والنقدية كي تستثمر في مجالات اقتصادية واجتماعية ذات نفع عام الى اخراج هذه الاموال الزائدة عن كفاية اصحابها من الاكتناز او الاستخدامات ذات العائد الفردي وتحويلها الى استثمارات ذات عائد اجتماعي اقتصادي طويل المدى، الامر الذي يسهم في زيادة حجم التراكمات الرأسمالية والتوسع في طاقة الاقتصاد الانتاجية ،كما انه يساهم ايضا في الانفاق الاستثماري من خلال تنمية موارد الوقف باستثمار جزء منها في التجارة والصناعة[1]

الفرع الثالث: سياسة الوقف في التخفيف من اعباء الدولة.[2]

لاشك ان الوقف حين يتجه الى الانفاق على بعض المصالح التي ان فقد الوقف تكفلت الدولة بها ،فتعددت بذلك مجالاته:

–فالوقف بما يكفل به من بناء المساجد ،والمدارس ،والمكتبات ،ودور الايتام فهو يعمل على تقديم الخدمات التوجيهية والتعليمية والصحية، كما يعمل الوقف على تمويل المشروعات واسهامه في ادارتها و تمويلها ،بما تمنحه مؤسسته من حسسن ادارة تضمن تسيير جيد وفق استقلالية تامة عن الدولة.

–تقديم خدمات معينة خارج دائرة السوق، تكون مجانية او بأسعار رمزية، وعادة ما يتم ذلك من خلال مؤسسات مختصة بتقديم تلك الخدمات للفقراء والمحتاجين.

–كما اسهم الوقف في تكوين البنية الاساسية للدولة، والتي لا توجه اليها الاستثمارات الخاصة لرغبة هذه الاخيرة بالربح السريع و العالي ،والذي لا يتحقق في مثل هذه الاسهامات ،ولذا فان نظام الوقف بما يوجه ريعه الى شق الطرق والجسور، وبناء الآبار والسدود، واحياء الارض والموات، كل هذا ادّى دورا في بناء البنية الاساسية للدولة و لتخفيف من اعبائها.

ان الادوار المختلفة ومجالات الوقف المتعددة ساهمت في وفرة مؤسسات وانشطة اهلية ظهرت بطريقة تلقائية لم تكن قائمة ،لكنها وجدت بتأثير نظام الوقف ،والتي كانت تمثل جانبا رئيسا من اشكال المرافق الاساسية ،وقامت على تلبية حاجات محلية عامة وخاصة ،ادت الى :

[1] سليم هاني منصور، نفس المرجع السابق ص26.
[2] رسالة المسجد .مرجع سابق،ص35.

-تخفيف اعباء القيام بتلك الخدمات وبما عبأته الدولة ذاتها من موارد اعانتها على القيام بوظائفها الاساسية.

-تخفيف احتياجات الدولة ،المالية ،وما يعود به ذلك على توفير الحكومة ايرادات لأغراض اخرى قد لا يمكن تحقيقها الا من خلال الميزانية العامة.

-التخفيف من حجم اعباء الحكومة والحد من سلطاتها الادارية، بما يوفره الوقف من الاشراف على ادارة و تسيير بعض المرافق العامة ،مما يقلل من احتمال دخول الفساد والاستغلال، وذلك بالتخفيف من حجم الجهاز الحكومي(البيروقراطية).

-ان ما اثبته الوقف من قدرته على تمويل الكثير من النفقات العامة ،والتخفيف على الدولة لتتجه الى وظائف لا يمكن ان تكون الا بها ،والتخفيف من الضغوط التي كان يمكن ان تقع فيها الدولة لتمويل الخدمات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والامنية، اصبح من الامر الملح الاهتمام بالأوقاف واظهار دورها الفعال في اداء ذلك.

المطلب الثالث : دور الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية

للوقف وظيفة دينية تتوقف على التقرب الى الله عزوجل واخرى وظيفة اجتماعية تعود على الواقف و المجتمع بأكمله بالخير و المحبة و نوضح ذلك فيما يلي :

الفرع الاول: الوقف و التنمية البشرية

ان الوقف الاسلامي يركز بصورة كبيرة على التنمية البشرية ،اي تنمية العنصر البشري الذي هو منطلق اي تنمية واساسها وهدفها، ولئن كان المفهوم الغربي المادي للتنمية يجعل الانسان مجرد وسيلة للتنمية وقاطرة لها، فان المفهوم الاسلامي يجعل التنمية كلها وبكل جوانبها ونتائجها مجرد وسيلة لخدمة الانسان وترقيته وتكريمه ،فالإنسان في المفهوم المادي للتنمية هو آلة انتاج ووقوده، فهو اذن منشط لدورة التنمية الاقتصادية ،اما في الاسلام ،فان تنمية الانسان نفسه بكل ابعاده الروحية و النفسية و العقلية والبدنية هي التنمية الحقيقية، ولذلك وجدنا حركة الوقف الاسلامي تضع مبادراتها في خدمة هذه الابعاد كلها في آن

واحد، بل نجدها تخصص الجزء الاعظم فيها للأوقاف ذات المنافع المعنوية والمردودية التربوية، تنمية للإنسان وتزكية لنفسه، وترقية لفكره وسلوكه.[1]

وفي دراسة عن الوقف الاسلامي في عدد من الاقطار الاسلامية ،ينتهي الباحث الى ان الاموال الحبسية تتوزع على المجالات الخيرية كما يلي:

-27% للجياع.

-11% للمساجد.

-11%للمدارس.

-9%لأبناء السبيل.

-8% للكتاتيب.

-5% للحرمين الشريفين.

-17% لأغراض مختلفة اخرى .

ومن الواضح ان اكثر من نصف الاوقاف قد تم رصده لتنمية الانسان روحيا وعلميا وسلوكيا، والباقي لتلبية الاحتياجات المادية للإنسان، على وجه المواساة والمؤاخاة والرفق و الاحسان، لا على وجه الربح والاستغلال والابتزاز.

الفرع الثاني: دور الوقف في التقليل من مشكلة البطالة

تعتبر البطالة من المعوقات الاساسية للتنمية وتتجسد اثار البطالة في كثرة المتسولين، وفي المعاناة الشديدة التي يعيشها العاطلون عن العمل وتضفي على المجتمع المزيد من التخلف والتراجع و يسهم الوقف في معالجة هذه المشكلة والحد من آثارها عبر :[2]

[1] د احمد الريسوني، الوقف الاسلامي، مجالاته وابعاده، موقع اطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة،www.gulfkids.com ص32.
[2] أبودريش الزهرة، بن عبد الرحمن نعيمة، الملتقى العلمي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير ربحي (الزكاة الوقف)في تحقيق التنمية المستدامة2013،البليدة،الجزائرص9

– المعالجة المباشرة: وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة في مختلف اعمال الاشراف والرقابة والادارة، فضلا عن الخدمات الانتاجية والتوزيعية بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الايدي العاملة بالمجتمع.

–المعالجة الغير مباشرة: حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات ،مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الانتاجية للأيدي العاملة.

كذلك يسهم الوقف في معالجة كل من البطالة الاحتكاكية والفنية، بالمجتمع، فضلا عن اثره في التخفيف من البطالة الاختيارية و المقنعة والاجبارية ،والتقريب بين المستوى الامثل والمستوى الفعلي للتشغيل وذلك في اقل فترة ممكنة من خلال ما تمارسه زيادة الطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وما يترتب عنه من ارتفاع لمستوى النشاط الاقتصادي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات.

الفرع الثالث: دور الوقف في القطاع الصحي

ان بروز القطاع الثالث في تغطية جانب كبير من حاجات الناس الصحية في الوقت الحاضر لم يكن غائبا في تاريخ الامة، بل كان له الحضور الواضح، فلم تكن هناك وزارات للصحة، و بيت للرعاية الصحية ،انما كانت الامة تقوم بنفسها من خلال افرادها على اختلاف مواقعهم ومهنهم ،حتى تحققت الكثير من الكفاية الصحية في المجتمعات الاسلامية من خلال المؤسسات الخيرية ،وكثيرا ما قام به العمل الخيري (الاوقاف) وتبرز فيما يلي:[1]

–انتشار المستشفيات من خلال الاوقاف: فقد كانت هناك مستشفيات ينفق عليها من خلال الاوقاف ،ويتم رعاية المرضى فيها حتى يشفى و تستقر حالته، وقد كثرت هذه المستشفيات وتعددت خصائصها: النفسية، العضوية، العقلية، العصبية.

ان اقامة الاوقاف للمستشفيات والرعاية الانسانية النبيلة التي لا مثيل لها في التاريخ، ذلك باننا كنا اسبق الامم من معرفة ما و موسيقى لشفاء المرضى وبلغنا في تحقيق التكافل الاجتماعي حدا لم تبلغه الحضارة الغربية حتى اليوم، حيث تجعل الطب والعلاج و الغذاء للمرضى مجانا.

[1] الوقف ودوره في المجتمع المعاصر ،ص87.

–فالاهتمام بالمستوى الصحي للأفراد هو اساس اي تقدم، ومشاركة الاوقاف في الرعاية الصحية يؤدي الى تعزيز التنمية.

الفرع الرابع: دور الوقف في تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات

تسهم الاوقاف في توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة ،فتعينهم على حاجاتهم وتحولهم الى طاقات انتاجية، وترفع بمختلف الوقفيات وبالتدريج، ومن مستويات معيشة الفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتامين الكثير من متطلباتهم ،وتضييق الفجوة بين الطبقات، وخاصة عندما يشبع الوقف حاجات عاجزين او غير قادرين على العمل، ويوفر فرص عمل شريفة للعاطلين.

فمن اهداف التنمية الاقتصادية الاسلامية ان تكون زيادة الانتاج مقترنة بعدالة التوزيع، وان تتقارب مستويات المعيشة بين الناس ،فالتنمية الاقتصادية لا تستهدف تحقيق عدالة اقتصادية فحسب، بل ان غايتها ايضا ايجاد عدالة انسانية تنعم فيها البشرية كلها بالخير.

وتحقق الاوقاف بذلك ،ومن خلال نقل وحدات من الثروة او الدخل من الاغنياء الى الفقراء ،شيئا من التوازن في توزيع الدخل والثروة وتذويب الفروق بين الفئات والطبقات الاجتماعية، ونجاح الوقف الخيري في ذلك من شانه ان يخلق جوانب الامن والطمانينة في المجتمع ويزيل ما يكون قد ترسب في النفوس من حقد او حسد بين طبقاته.[1]

المطلب الرابع :تجارب الاوقاف في العالم العربي والاسلامي

الفرع الاول: تجربة الوقف في الجزائر

اولا: نبذة تاريخية عن الاوقاف في الجزائر [2]

عرفت الاوقاف في الجزائر ،كمؤسسة اجتماعية دينية عريقة في الفترة الاسلامية التي سبقت مجيء الاتراك الى الحكم واستمرت في الانتشار والتوسع طيلة الفترة العثمانية ،واكتسبت اهمية كبيرة خاصة في

[1] سليم هاني منصور،الوقف والاقتصاد، بحوث اقتصادية عربية ،العدد 52،خريف2010،ص30.
[2] محمد احمد المهدي ،نظام الوقف في التطبيق المعاصر،(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الاسلامية)وقائع ندوات45 جدة 1423هـ.ص34

اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي واستحوذت على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها مشكلة بذلك نظاما قائما بذاته.

ثانيا: الهيكل الاداري والتنظيمي لتسيير الاوقاف في الجزائر.[1]

يتم تسيير الاوقاف العامة من خلال مديرية الاوقاف التي انشأت بموجب المرسوم الصادر في مايو1986 والمتضمن هيكلة الوزارة تحت مسمى' مديرية الشعائر الدينية والاملاك الوقفية 'وعند صدور دستور 1989م الذي نص على حماية الاملاك الوقفية ،عدل اسم المديرية بمرسوم تنفيذي صدر في 1989م لتصبح مديرية الاوقاف والشعائر الدينية" .

وتجدر الاشارة الى ان مهام هذه المديرية انحصرت في مهام المديرية الفرعية للأوقاف التي كانت تتولى مهمة التسيير الاداري والمالي للأوقاف في 48 ولاية من خلال موظفين معنيين لتسيير الاوقاف على مستوى نظارات الشؤون الدينية (المديريات الولائية للشؤون الدينية).

–ان النهوض بالوقف في الجزائر كي يؤدي الغرض الذي أنشئ من اجله امر حضي بقدر كبير من اهتمام المشرع الجزائري ،حيث اعطى دستور1989م الحماية الدستورية للوقف ،واكدها دستور1996م المعدل، وتلا ذلك صدور سلسلة من القوانين الداعمة لمكانة الوقف ،مثل قانون التوجه العقاري الذي يؤكد استقلالية الملكية الوقفية بتصنيفها ضمن الاصناف القانونية ،الى جانب الملكيتين الخاصة والعامة، وعهدت قوانين الوقف بتسيير الاوقاف وادارتها وحمايتها الى وزارة الشؤون الدينية ،غير ان صدور قانون الاوقاف لم يتبعه صدور مراسيم تنفيذية كافية التي يرجع قانون الاوقاف اليها فيما يتعلق بمجالات تسيير الاوقاف واستثمارها حيث مازال معظم تلك المراسيم في هيئة مشروع ،ولم يصدر الا المرسوم المتضمن بناء مسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته.

ورغم ذلك كله فان وزارة الشؤون الدينية الجزائرية تعمل جاهدة على حصر الاملاك الوقفية واسترجاعها ورفع الغبن عنها من خلال توظيف خبرات تقنية ميدانية.

[1] محمد احمد المهدي ،نفس المرجع السابق،ص38.

ثالثا: الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر وطرق استثمارها .[1]

ان الدور الاقتصادي الذي تلعبه الاوقاف حاليا لا يتعدى ذلك الدور التقليدي الذي عرفت به في الغالب في تمويل المساجد والمدارس القرآنية او الانتفاع بريعها بصفة مباشرة من طرف الجهة الموقوف عليها في حالة الاوقاف الخاصة، اما الاوقاف العامة فريعها يصب في حساب خاص بها لدى الخزينة المركزية ولا يستخدم منه الا ما هو ضروري لتسديد نفقات العمليات المتصلة بالبحث عن الاوقاف المفقودة و استرجاعها.

ومن ثم هنالك حاجة الى توجه مستقبلي يجعل الاوقاف تتبوأ مكانها المرموق المؤثر اقتصاديا واجتماعيا.

والاوقاف بالجزائر بشكلها التقليدي تنقسم الى :اوقاف ثابتة كالمباني، والاراضي الزراعية ،واوقاف منقولة كوقف المصاحف والكتب وغيرها.

وبالنظر الى التعقيد المتزايد الذي تتسم به الحياة المعاصرة ،فانه يتعذر على مؤسسة الوقف القيام بدورها التنموي الفعال، في غياب آلية تحول الاصول الموقوفة الى ثروة متجددة، خاضعة لعملية تجدد راس المال وقادرة على تعزيز البنية الانتاجية للامة، ولعل الخروج من هذا الاشكال يبرز الحاجة الى آلية جديدة تمكن من ممارسة الوقف طبقا لصورته التي اقرها الشرع الحنيف ،وتخدم في ذات الوقت اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يتسنى ذلك من خلال نظر اهل العلم من فقهاء الامة في هذه المسالة.

رابعا: احصائيات الوقف الجزائري:

تقدر الاملاك الوقفية حسب احصائيات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف الى غاية 2005 م بالعدد المبين في الجدول وبدخل سنوي يقدر ب 3 مليار سنتيم

[1] محمد احمد المهدي، نفس المرجع السابق،ص38.

الجدول رقم (7-2) احصائيات الوقف الجزائري

العدد الاجمالي	المقادير
1140	محلات تجارية
2619	سكنات
618.7هكتار	اراضي وقفية
1555	اشجار متنوعة
3816	اشجار نخيل
15000	المساجد
2870	مدارس قرآنية
2344	كتاب لتحفيظ القران الكريم
312	الزوايا
2400	المقابر

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والاوقاف

واقع استثمار الوقف في الجزائر :

ان واقع استثمار الوقف في الجزائر لازال في بدايته على خلاف بعض الدول كالأردن والامارات ولبنان وغيرها من الدول العربية، ولكن تجدر الاشارة ان الوزارة الوصية على الوقف باشرت عملية الاستثمار الوقفي والبعض منها على وشك الاستغلال الاستثماري كحالة 42 محل تجاري بمدينة تيارت ،ومحلات سكنية ومراكز تجارية بمدينة البويرة وعنابة وعين الدفلى ومجمع بئر الخادم بالجزائر العاصمة والذي يضم مسجد ومدرسة قرانية و165 سكن و108 محل تجاري ومستشفى يتسع ل29 سرير و73 مكتب خدمات للكراء ودار لليتامى ،وان هذا التنوع في المشاريع الاستثمارية يدل على اهمية الوقف –القطاع الخيري المنظم –في تنمية الاقتصاد التضامني الاجتماعي في التخفيف على الدولة من اعباء النفقات اذ وجدت اليد الفنية المتخصصة لتنميته وتطوير اساليبه. [1]

الفرع الثاني: تجربة الوقف في المملكة الاردنية الهاشمية

[1] عبد القادر عزوز،دور الوقف في تنمية الاقتصاد التضامني –الاجتماعي ،2007،ص7.
Cahiers du CREAD n°79-80

تتولى وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ادارة الاوقاف الاسلامية الخيرية وتنظيم امورها، وفيما يلي سنوضح دور الوقف الاقتصادي والاجتماعي .

1-دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية.

تنبع اهمية الاوقاف الخيرية في التنمية في المملكة الاردنية من مفهوم الوقف الخيري الذي نص عليه القانون رقم57 لسنه 1959،حيث نصت المادة2 منه على ان المقصود بالوقف الخيري كل وقف أنشئ او جرى التعامل على صرف ريعه، او تعود منفعته على عموم الناس، او على قسم منهم ،مما يدخل تحت الامور التالية:

-نشر الدين واقامة الشعائر الدينية

-نشر العلوم والمعارف.

-اسعاف الفقراء.

-اية وجوه اخرى تعود بالنفع او الخير على المجتمع الانساني، ويشمل ذلك ما وقف من المساجد ، والمدارس، والمستشفيات و الملاجئ والمقابر، وما وقف على اي من هذه المنشآت.

مما سبق يمكن تحديد دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات التالية:

اولا: مجال التنمية الاجتماعية

1-المساجد :تسعى الوزارة الى تحقيق رسالة المسجد وتمكينه من القيام بدوره على اكمل وجه، من خلال الدروس الدينية وتأهيل الائمة وذلك بهدف توعية افراد المجتمع، ومحاربة هذه الآفات الاجتماعية، وتربية جيل مؤمن قادر على الانتاج والعطاء.

2-المدارس والكليات الشرعية: هناك عدة اوقاف خيرية على المدارس والكليات والمعاهد وتساهم هذه الاخيرة في تخريج دعاة وائمة ووعاظ ومؤهلين، يتولون واجب الامامة والخطابة في المسجد فيسهمون بذلك في تربية الاجيال.

3-المراكز الصحية: قامت الوزارة بتخصيص عقار وقفي ليكون عيادة طبية لمعالجة المرضى الفقراء بالتعاون مع بيت المال الاسلامي في تكساس، كما انشات عددا من المراكز الصحية الملحقة بالمسجد.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث للدراسات السابقة للموضوع ودراستنا قد جمعت بين ثلاث مصطلحات يستطيع كل موضوع منها ان ينفصل بذاته ويكون محل بحث فهناك الكثير من الدراسات و المؤتمرات و الابحاث التي اهتمت بظاهرتي الاقتصاد التضامني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نذكر منها :

المطلب الاول: الدراسات الجزائرية

1-**Fouchane.Senouci, Economie sociale et solidaire et développement local. Mémoire de Magister en économie et développement régional.2007.2008 .Mascara.**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكوناته وعلاقته بالتنمية المحلية وعرضت تجربة الاتحاد الاوروبي ،في هذا المجال اقنعنا الدور الذي يمكنه ان يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كما ركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية من خلال الانشطة التي تقوم بها، وقسم الباحث الدراسة الى ثلاث فصول ،الفصل الاول تم التطرق الى مفاهيم اساسية حول القطاع، الفصل الثاني تطرق الى مكوناته و الفصل الثالث الجمعيات الجزائرية وتوصلت الدراسة الى ان الجمعيات الجزائرية لا تزال قيد الانشاء وعلى الرغم من حجم الجمعيات التي بلغت 75000 على المستوى الوطني و1297 على مستوى ولاية معسكر الا انها تظل غير فعالة اضافة الى هشاشة هياكل التمويل التي تقدمها الدولة.

1-دراسة صالح صالحي (2012) بعنوان "تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة"

هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الاسلامية الحديثة وما هو النموذج المؤسسي الوظيفي الذي يفعل هذه الادوار.

تناولت الدراسة طبيعة واهمية الدور النقدي والمالي لمؤسسة الزكاة، الدور التمويلي والاستثماري لمؤسسة الزكاة ،وايضا الدور الاقتصادي للزكاة آثاره على مستوى الحركية الاقتصادية الكلية، الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة واثاره على المناخ الاستثماري والتنافسية الاقتصادية، واخيرا المكانة الوظائفية والمؤسسية لتطوير دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة .

قد توصلت الى عدة نتائج من اهمها: الاهمية الكبرى لمؤسسة الزكاة، والآثار الهامة الايجابية التي تحدثها على المستوى النقدي والمالي، وعلى المستوى التمويلي والاستثماري، وعلى مستوى الحركية الاقتصادية الكلية واعادة تخصيص الموارد ،وفي مجال الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانعكاساتهما الاقتصادية. و اوصت بانه يجب اقامة مؤسسة الزكاة لتساهم في احتواء والتخفيف من المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات الاسلامية.

2-كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

تناولت الدراسة الجانب النظري للزكاة أولا، ثم تم التطرق فيها الى كل ما يتعلق بالجانب التأسيسي لمؤسسة الزكاة غير انها لم تتطرق لتجربة صندوق الزكاة الجزائري لكون الدراسة انجزت قبل إنشائه والذي كان سنة 2003.

3-مذكرة ماجستير من طرف الباحث منير قندوز في علم الاجتماع الديني-جامعة المسيلة –

الموسومة ب:التغير في القيم الاجتماعية واثره على التكافل الاجتماعي "دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بجامعة مسيلة "

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن التغير في القيم على التكافل الاجتماعي وكذا الكشف عن القيم الاجتماعية الداعية للتكافل التي شهدت تراجعا في المجتمع الجزائري، اضافة الى الكشف عن الاسباب و الدوافع التي ادت الى تراجع القيم الاجتماعية الداعية الى التكافل الاجتماعي ،وقد اجريت الدراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة المسيلة بلغ حجمها 120 طالب و طالبة وتم اختيار المفردات باعتماد العينة العشوائية البسيطة واعتمد الباحث المنهج الوصفي وجمعت البيانات من الباحثين باستخدام اداة

الاستبيان وباستخراج التكرارات والنسب المئوية تم تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها ،وبعد عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها كشفت الدراسة على ان كل انواع القيم قد طرأ عليها تغير حيث احتلت القيم الاخلاقية المرتبة الاولى من حيث ترتيب القيم الاكثر تغيرا ،تلتها القيم الاجتماعية ثم بقية القيم الاخرى وفيما يتعلق بأسباب التغير فقد بينت الدراسة ان الظروف الاقتصادية هي السبب الرئيسي المؤدي الى هذا التغير اضافة الى تراجع دور المؤسسات الاجتماعية والعولمة و الاحتكاك بالثقافات الاخرى ،وقد ادت هذه العوامل و الاسباب حسب نتائج الدراسة الى انحصار القيم التقليدية وظهور قيم مستحدثة وقد كشفت الدراسة وجود تراجع لافت في قيم التعاون و التضامن واحترام الجار وحلت محلها قيم جديدة مستحدثة لم يألفها المجتمع سابقا كالفردية و الانانية وتغليب المصلحة المادية وقطيعة الارحام وقد ادى هذا التغير الى تراجع مظاهر التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع وبالتالي فان الفرضية التي صاغها الباحث في بداية الدراسة والتي تقول يمكن للتغيرات التي طرأت على منظومة القيم في المجتمع الجزائري ان تؤدي الى تراجع مظاهر التكافل الاجتماعي ،و بناءا على نتائج الدراسة قدمت مجموعة التوصيات و الاقتراحات تؤكد في مجملها على ضرورة تضافر جهود كل الهيئات الاجتماعية في سبيل تعزيز قيم التكافل الاجتماعي وضرورة المحافظة على القيم الاصيلة لاسيما تلك التي مازالت وظيفية في المجتمع وتعمل على صيانة البناء الاجتماعي للمجتمع .

4- مذكرة ماجستير من طرف الباحثة عليان دليلة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية الموسومة "سياسة التضامن الوطني في الجزائر من خلال وزارة التضامن الوطني 1994-1999" جامعة الجزائر . 2003

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مجال التضامن الوطني من خلال الحكومات الثقافية في الفترة المحددة ما بين 94-95 مع اخذ عينة لوزارة التضامن الوطني والعائلة ودراسة هيكلها و تنظيمها و سياستها ثم تقسيم عملها على الجانب الايجابي و السلبي ،حيث اعتمدت على المنهج التاريخي وذلك بالرجوع الى اصل كلمة التضامن من خلال دراسات قديمة التي تناولت موضوع التضامن و الى ادراج التطوير التاريخي للتضامن الوطني في الجزائر كما استعمل المنهج التحليلي و ذلك بتحليل الاوضاع السياسية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها

الجزائر، وتمحورت اشكالية البحث في :هل تستجيب السياسة التضامنية التي انتهجتها الحكومة لمتطلبات الوضع الاجتماعي الجزائري؟

ومن خلال التجربة محل الدراسة اتضح ان العمل التضامني كان محل متاجرة سياسية ومادية لبعض الاطراف خاصة من قبل بعض الجمعيات العاملة في هذا المجال، كما ان العمل التضامني الذي استدركته السلطة لم يخضع لاستراتيجيات طويلة المدى بحيث تحول الى عامل فعال في التنمية الاجتماعية ومن ثمة التنمية الوطنية وقد ظهر هذا الفراغ في انعدام خطة العمل ومجالات تطبيقها بحيث اكتفت الوزارة على العموم بالتعامل مع عدد الجمعيات الوطنية عن طريق منحها ،مما ادى الى حصول انحرافات خطيرة في العمل التضامني مست مفهومه وحولت الوزارة الى مصدر مالي متدفق لتحقيق مصالح ذاتية ومنافع مادية ولذلك فان تعامل الوزارة المعنية مع الجمعيات الوطنية على انها الشريك الفعال لم يحقق ما كانت تصبو اليه وكانت النتائج ضعيفة بسبب السلوكات الملتوية لهاته الجمعيات التي كان بعضها بعيد عن العمل الجمعوي التضامني ومن هنا اتضح ان سياسة التضامن الوطني في الجزائر لم تتخلص من الجانب السياسي الدعائي في القيام بالمجهودات الضرورية للقضاء على اسباب التهميش و الاقصاء والواقع ان الاهتمام بالتضامن الوطني سيسمح بترقية عمل الوزارة المختصة ويعطيه فعالية اكبر في سبيل القضاء على المظاهر الاجتماعية السلبية مع التكفل بوضع استراتيجية طويلة المدى تساعد المجتمع في حركيته المستقبلية.

5-بحث مقدم من طرف الدكتور مخطاري فيصل رئيس مخبر البحث "التنمية المحلية وإدارة الجماعات المحلية" جامعة معسكر ،و آيت زيان كمال ،أستاذ محاضر و رئيس مخبر الصناعة و الابتكار و الادارة جامعة خميس مليانة ،الجزائر الموسوم ب:

Emergence des pratiques sociales et solidaires Défis et espoirs de l'économie sociale et solidaire dans les pays arabes

تهدف الورقة البحثية الى تحليل وضع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الدول العربية وما مدى تأثير غياب هياكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ،ومفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني مختلف تمام في دول العربية فالتعاونيات و التعاضديات موجودة لكن الاشكال التنظيمية تختلف الى حد كبير عن

تلك التي تم انشاءها كجزء من الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ومشكل تسيير و ادارة هذه التعاونيات يطرح مشكل بالمعنى ان ما يقرب من جميع منظمات الاقتصاد الاجتماعي ترتبط مباشرة بالدولة ولا يمكن المطالبة باي استقلالية لاتخاذ القرار ،و تناولت الدراسة الكشف عن الظروف السياسية و الاقتصادية المواتية التي ادت الى ظهور القطاع الاجتماعي و التضامني في العالم العربي من خلال تحليل الاعمال الاجتماعية و التضامنية الموجود بالفعل (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات) في حين يقدم وصفا للأشكال المحددة للاقتصاد الاجتماعي و التضامني في العالم العربي باستخدام الشبكات العائلية و غيرها ،كما بينت تأثير الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على التنمية الاقتصادية من خلال تعاونيات الانتاج والخدمات المقدمة كمجالات الزراعة .الصحة ،الاسكان..الخ وقطاع التامين المصرفي يكاد يكون غير موجود في معظم دول العربية ونفس النتيجة بالنسبة للإسكان و الصحة و التعليم وهذا لن يشكل عجز و لكن يعيق فرص التطوير الاطار التشريعي و التنظيمي و ان الانظمة الاوروبية فيما يخص بالقطاع الاجتماعي و التضامني يمكن ان تكون مثالا لاسيما في مجالات تامين و صحة ومن بين التوصيات ونتائج البحث مايلي :

-يجب الغاء قوانين التي تحد من نطاق عمل تعاونيات وصناديق تامين ،دعم انشاء الجمعيات المستقلة على اي تأثير مباشر او غير مباشر من الدولة ،توسيع نطاق مشاركة النقابات في الرعاية الاجتماعية.

التعاون المباشر بين تعاونيات وصناديق التامين في الدول الاوربية مع تلك الدول العربية مع تكييف اشكالها وادارتها مع واقع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ،انشاء شبكات خارجية للاقتصاد الاجتماعي لتطوير مبادرات اجتماعية و تضامنية في العالم العربي بتمويل مشاريع اقتصادية و اجتماعية في بلدان عربية من خلال منظمات غير حكومية اوروبية.

6-ماجستير مقدمة من طرف الباحث بن منصور اليمين، الموسومة ب:"دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية ،دراسة ميدانية حول المزابيين المقيمين بمدينة باتنة 2009-2010 "

-اعتبر الباحث ان الحديث عن التنمية هو حديث عن مشروع حضاري ورؤية متعدة الجوانب ،واول ما ينبغي ان نطرحه في هذا الاطار هو :كيف يمكن تحقيق الرؤية الاسلامية للتنمية والتطور في واقع

المجتمعات الاسلامية وخاصة في الجزائر للخروج من مازق التخلف الذي تعانيه هذه المجتمعات وسط هذه التغيرات الاجتماعية و الافرازات الحضارية السريعة التي تعيشها اليوم.

ولمعالجة قضية التنمية الاجتماعية في الواقع الاجتماعي الجزائري من خلال المدخل القيمي الاسلامي تم تقسيم البحث الى خمسة فصول: الفصل الاول تناول فيه الباحث الاشكالية و المنهج و ادوات جمع البيانات المتمثلة في الاستمارات و العينة المستخدمة، اما الفصل الثاني فتناول المتغير الاول من الدراسة المتمثل في القيم بصورة عامة ثم المقاربات النظرية التي حاولت الاحاطة بموضوع القيم في الدراسات الفلسفية و النفسية و الاجتماعية، اما الفصل الثالث فتناول المتغير الثاني و المتمثل في التنمية الاجتماعية من خلال تحديد مفهوم التنمية بصورة عامة و التنمية الاجتماعية بصورة خاصة، مع التطرق

لعنصر المقاربة النظرية في دراسة التنمية في الفكر الماركسي و الفكر الوظيفي ام الفصل الرابع فتطرق الى القيم الاسلامية وخصائصها وتركيز الاهتمام على بعض النماذج من القيم التي لها دور في تحقيق التنمية الاجتماعية و الفصل الخامس تطرق الى عرض بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسير النتائج.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1- بحث مقدم الى مؤتمر "العمل الخيري الخليجي الثالث "دائرة الشؤون الدينية الاسلامية و العمل الخيري بدبي 2008 ،الذي قدمه الدكتور مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، خبير مصرفي بنك التمويل المصري السعودي بعنوان :دور الجمعيات الخيرية الاسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح لإنشاء بنك الفقراء اهلي اسلامي.

يناقش هذا البحث الدور التنموي الذي يمكن ان تلعبه الجمعيات الاهلية في تخفيف حدة الفقر حيث تغير دور هذه الجمعيات من جمعيات اغاثة ورعاية الى منظمات فاعلة اقتصاديا واجتماعيا ،وتعد قضية الفقر مشكلة دولية تعاني منها العديد من دول العالم وخاصة العالم النامي، تأسيسا على ذلك قد بات الامل معقدا على دور الجمعيات الاهلية في مشاركة الدولة في تخفيف حدة الفقر و بالتالي رفع مستويات المعيشة .

وتشير الدراسة الى تجربة دولية رائدة على المستوى الدولي وهو نجاح بنك الفقراء في بنجلاديش(منظمة غير حكومية) في الوصول الى افقر الفقراء مما اغرى العديد من المنظمات الغير الحكومية الاخرى في دول العالم النامي .

واخيرا توصي الدراسة بضرورة تكامل عدد من الجمعيات الاهلية الخيرية الاسلامية التنموية للوصول الى الية تنموية لتخفيف حدة الفقر عن طريق التمويل المصرفي الصغير من خلال انشاء بنك اهلي اسلامي عبر منظومة القرض الحسن بعيدا عن شبهات الربا و الذي يمكن ان يقوم بحلول واقعية لمشاكل الفقراء و الفقر في العالم العربي و الاسلامي.

2 – مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال التي قدمها الطالب جبر زيدان بدوي عليوة سنة 2007 غزة و الموسومة ب:ادارة و تنظيم اموال الزكاة واثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجمعيات الاسلامية العاملة في مجال الزكاة بغزة)

تهدف الدراسة الى التعرف على دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من الفقر من خلال ادارتها لمصارف الزكاة وقدمت مقترح لإدارة وتنظيم اموال الزكاة بكفاءة من اجل تحقيق هذا الهدف .

قام الباحث بإعداد استبانة البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة و تكون مجتمع الدراسة من 102 شخص يمثلون ادارات عليا في المؤسسات قيد الدراسة في قطاع غزة، ولتحقيق اعلى درجة من الوضوح في البيانات اعتمد الباحث اسلوب المسح الشامل اذ قام بتوزيع 102 استبانة على جميع افراد المجتمع وتم استرداد 91 وبلغ صافي الاستبانات الخاضعة للتحليل الاحصائي 86 استبانة اي ما نسبته 84،3 بالمئة من مجتمع الدراسة واستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي spss لتحليل نتائج الاستبانة وتوصل الباحث الى العديد من النتائج اهمها ان المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة على مستوى جيد من الكفاءة الادارية و التنظيمية ،اذ انها تختار موظفيها وفق معايير تحددها وتقوم بتدريبهم لتطوير اداءهم وتسعى للحد من الفقر من خلال اعداد دراسة ميدانية تبنى على اسس علمية لمعرفة حجم الاحتياجات ومدى جديتها ووضعها ضمن الاولويات ،وتبرز درجة الكفاءة من خلال نوع المساعدات التي تقدمها المؤسسات و التي تمتد الى تقديم التأهيل العلمي و الارشاد الديني و النفسي و

الاجتماعي للفقراء و لا تقف عند المساعدات العينية و النقدية ،واظهرت هذه الدراسة ان العوامل السياسية المتردية في قطاع غزة تقف عائقا امام اكمال هذه المؤسسات وخلص البحث الى مجموعة من التوصيات الهادفة الى رفع مستوى كفاءة المؤسسات ومنها ضرورة توحيد و تنسيق عملها من خلال انشاء ديوان للزكاة يتكون من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة تشرف على وضع السياسات العامة و التخطيط و الرقابة على اموال الزكاة .

3- بحث قدمه الدكتور عبد الله محمد سعيد ربابعة –استاذ مساعد قسم الفقه واصوله –كلية شريعة – جامعة يرموك الاردن . الى مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الاسلامي الموسوم :توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية(تجربة صندوق الزكاة الاردني نموذجا)

يعرض هذا البحث تأثير الزكاة في تنمية الموارد البشرية اذا تعمل الزكاة على رفع دخول عن طريق اهتمامها بالتأثير المباشر في الطلب الاستهلاكي للسلع و الخدمات وتحفيز الاستثمار وتحسين نوعية العمل وتنميته من خلال توجيه اموالها في مصارف الزكاة الثمانية و النهوض بمستوى هذه المصارف من ناحية تحقيق الامن الغذائي و الصحي و المستوى العلمي و التقني الذي يسهم في رفع الانتاجية على مستوى الفرد والامة، وتأتي اهمية بيان توظيف الزكاة في الموارد البشرية باعتبار ان الانسان يمثل احد اشكال راس المال الذي تتوقف عليه اشكال راس المال الاخرى و هي راس المال المادي وراس المال الاجتماعي اذ لا يمكن لهذه الاشكال ان تصل لحد التوظيف الامثل دون اهتمام بمستوى العنصر الاهم لتحقيقها وهو الانسان كما عرضت هذه الدراسة تجربة صندوق الزكاة الاردني في تنمية الموارد البشرية وتوصلت الى نتائج التالية :

-تعمل الزكاة بالتأثير على مفردات اقتصادية وخاصة التوزيع و الذي ينظم بطريقة عادلة فتؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على استهلاك و الطلب عليه و التشغيل ومستوى الانفاق مما يؤدي الى رفع الدخول و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و الذي يؤثر بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية.

-تتمثل اهداف صندوق الزكاة الاردني بدراسة حالات الفقر و التعرف على واقع الافراد و الاسر و تقديم العون و المساعدة لهم وحث المواطنين القادرين على اداء هذه الفريضة مساندة لمصارف الزكاة للنهوض

بالمستوى الاجتماعي وتقديم العون لهم و المساهمة في مساعدة الطلبة للفقراء وغيرها من المشاريع التنموية.

4-مذكرة ماجستير من طرف الباحث ختام عارف حسن عماوي الموسومة ب:"دور الزكاة في التنمية الاقتصادية "في الفقه و التشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين . 2010

تناولت هذه الدراسة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و ذلك بإعطاء صورة عن الزكاة ووجوب دفعها و بيان معنى التنمية ومفهومها في الاسلام و في الاقتصاد الوضعي ،و قد وضحت الدراسة الدور الايجابي للزكاة في حل مشكلة الفقر و البطالة و الاكتناز ،وغيرها من المشاكل التي تزيد من معاناة الفرد وذلك عن طريق المردود الذي تحدثه الزكاة وخاصة عند استثمارها في مشاريع اقتصادية استثمارية وليس في انفاقها على الفقراء مباشرة وحسب ،وقد اظهرت اوجه التشابه والاختلاف بين الزكاة و الضريبة وتميز الزكاة عن الضريبة في كثير من المجالات كما اظهرت الدراسة اهمية العمل الشعبي المؤسسي الذي تقوم به لجان الزكاة و الجمعيات الخيرية في دفع عجلة التنمية وتوصلت نتيجة البحث الى ان للزكاة دور اعظم في الجانب الاقتصادي ودور غير مباشر وهو الاثر الاجتماعي وتعزيز التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع بتخليص الاغنياء والفقراء من الغل والحسد ومثل هذا المجتمع سيكون ولا شك اقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية في واقعه فالزكاة تمثل البلسم الشافي لكثير من مشكلاتنا .

5-بحث مقدم من طرف الباحث "الدكتور عزمان بن عبد الرحمن ،محمد عز الدين عبد العزيز الى " المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي، الدوحة قطر "النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي الموسوم "دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية(مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور بماليزيا نموذجا)

تناولت هذه الورقة البحثية دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية بماليزيا عموما و ولاية سيلانجور خصوصا حيث وضعت عدة برامج مناسبة لتحقيق مصلحة مستحقي الزكاة من ضمنها برنامج سمي بتنمية الاصناف كما قامت بدراسة نظام المؤسسة الزكوية وقوانينها التي شرعت لغرض الحفاظ على مصالح المستحقين من الاصناف و الانشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسة

وفق برنامجها المعروف بتنمية اقتصادية للأصناف كما ساهمت في معالجة الفقر بماليزيا لاسيما بعد تحقيقها لنجاحات عظيمة ويشهد الجميع لتلك المؤسسة بذلك النجاح حيث اصبح عدد الفقراء و المساكين من 9883 شخصا في عام 2006 الى 9552 شخصا في عام 2007 وهناك بعض المستحقين قاموا بمشاريع فنجحوا وخرجوا من الاصناف الثمانية واصبح بمقدورهم ان ينفقوا على انفسهم و اهليهم و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-لماليزيا مؤسسات زكوية كثيرة تختلف كل واحدة منها عن الاخرى حسب الولاية التي تنتمي اليها وتعد مؤسسة الزكاة بسيلانجور من اهم المؤسسات الموجودة بماليزيا في ادارة شؤون الزكاة وجباية اموالها وصرفها معا، اما فيما يخص كيفية صرف اموال الزكاة فان مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور تقيم برنامج تنمية الامة من خلال اصناف الزكاة الذي يتم من خلاله خمس برامج رئيسية وهي تنمية اجتماعية و تنمية اقتصادية ،تنمية تعليمية، تنمية انسانية، وتنمية المؤسسات الدينية.

6-(القحف،2001)ورقة بحثية بعنوان "الدور الاقتصادي لنظام الوقف الاسلامي في تنمية المجتمع المدني "مقدمة لندوة نظام الوقف و المجتمع المدني بيروت.

بعد التمهيد للورقة باستعراض تاريخ الوقف الاسلامي ومميزاته قسمت الورقة الى اربعة اقسام، الاول منها عن التجربة التاريخية للمسلمين في الوقف، الثاني للمضمون الاقتصادي التنموي لمؤسسة الوقف الاسلامي ،اما القسمين الثالث و الرابع فعرض فيها لمحات لواقع الاوقاف في البلدان العربية شرق المتوسط و الاصلاحات اللازمة للنهوض بها.

في المضمون الاقتصادي للوقف تتحدث الورقة عن الاوقاف المباشرة التي تقدم خدمات مباشرة تمثل الانتاج الفعلي او المنافع الفعلية لاعيان الاموال الوقفية نفسها، وتمثل الاموال الوقفية بالنسبة لهذه المنافع الاصول الثابتة الانتاجية المتراكمة من جيل الى جيل، فهي بهذا المعنى رأسمال انتاجي يهدف الى تقديم سيل او فيض من المنافع للأجيال المقبلة، كان قد اقتطعه جيل سابق من دخله من اجل البناء الانمائي للخدمات الخيرية في المستقبل، اما النوع الثاني من الاموال الوقفية فيتمثل بالأموال الموقوفة على استثمارات صناعية او زراعية او خدمية، ليست هي المقصودة بالوقف لذاتها ولكنها انما يقصد منها انتاج عائد ايرادي صاف يتم صرفه على اغراض الوقف، فالأملاك الاستثمارية في هذه الحالة يمكن ان تنتج

اي سلعة او خدمة مباحة تباع لطالبيها في السوق ،وتستعمل ايراداتها الصافية في الانفاق على غرض الوقف ،ويقتضي هذا التمييز بين الوقف المباشر و الوقف الاستثماري فيما بينها في مناهج ادارة الوقف واساليب تمويله و المحافظة عليه.

ومن اهم ما جاء في الورقة البحثية الحديث عن اهمية الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على ان فكرة الوقف تقوم على انشاء قطاع ثالث غير القطاعين العام و الخاص وتحميل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الانشطة كثير منها مما لا يحتمل الممارسة السلطوية للدولة بسبب طبيعته المبنية على الرحمة و الاحسان او المودة و الصلة العاطفية كما ان انه بعيد عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص لان طبيعة انشطته تدخل في اطار البر و الاحسان والرحمة و التعاون.

وفي مجال تنظيم الاوقاف دعت الورقة الى الاستفادة من مفهوم المؤسسة المدنية في الفقه المعاصر لان بذور هذه الفكرة من صميم الفقه كما ان المؤسسة المدنية هي الاكثر انسجاما مع التصريح بأهمية احترام ارادة الواقف من ايكال امور الوقف للحكومات. .

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية

1-Marc Vandercammen, Etude sur l'economie solidaire-centre de recherche et d'information de organisation de consomation –éditeur responsable 2009.

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم تصورات المستهلكين فيما يتعلق بمفهوم الاقتصاد التضامني و اشكاله حيث اجريت مقابلات عبر الهاتف مع سكان بلجيكا سنة 2009 تتروح اعمارهم فوق 18 وان الاقتصاد التضامني يضع الانسان في قلب النشاط الاقتصادي على حساب الربح كما عرفه البعض على "انه مجموعة من الانشطة التي تساهم في ديمقراطية الاقتصاد من التزامات المواطنين" ويتم تنظيم ذلك من خلال قطاع الاقتصاد الاجتماعي و التعاونيات و التعاضديات و المؤسسات ،ومن خلال الاستبانة تبين انه ثمة مفهوم غير معروف عند بعض المستهلكين و ان الاقتصاد التضامني هو مفهوم معروف من طرف شخص واحد من بين اربعة بشكل عفوي فالمستهلكون يحددون على نطاق واسع مفهوم الاقتصاد

التضامني على انه قائم على التضامن و التبادل وليس من اجل الربح لكنهم لا يستطيعون ان يصفوا الاجراءات و الفاعلين فيه ،و تبين ان شكلين من الاقتصاد التضامني معروف عند البعض: الشراء المباشر من المنتجين و التجارة العادلة (commerce équitable).و لكن واحد من ثلاثة يعرف اشكال اخرى من اقتصاد تضامني المتمثلة في المقايضة وتبادل المنتجات ،وفورات او مدخرات التضامن، انظمة الصرف المحلية لذلك توصلت الدراسة الى انه ينبغي للحكومات دعم الجهات الفاعلة في الاقتصاد التضامني في تطوير شهرتهم ومعارفهم للتقرب من المحتاجين ومعرفة وضعياتهم المعيشية لذلك من بين توصيات الدراسة يجب على الحكومات ان تشجع مثل هذه المبادرات و تمكين الجمعيات بالأدوات التحليلية مثل نظام المعلومات لسوق فعال فهو يساعد القطاع من الاستجابة بشكل افضل لاحتياجات السكان و تطوير حملات اعلامية تحفز المستهلكين على الاستثمار في المشاريع الغير ربحية .

2-**Joana.S.Marques,Social.and.Solidarity.Economy.Between Emancipation and Reproduction, Draft paper prepared for the UNRISD Conférence Potential and Limits of Social and Solidarity Economy 6-8 May 2013, Geneva, Switzerland . University of São Paulo (USP)**

تناولت هذه الورقة البحثية الحدود المحتملة للاقتصاد الاجتماعي و التضامني، حيث تزايد اهتمامها في البحث بشكل كبير من طرف واضعي السياسات و المتخصصين من علماء الاجتماع في جميع انحاء العالم، و كما يبدو للبعض ان الاقتصاد التضامني و الاجتماعي انه يساهم في التماسك الاجتماعي بينما البعض الاخر يرون انه يساهم في معالجة الاخفاقات بين الدولة والسوق، بينما منتقدين هذا الراي يقولون انه مجرد وجه اخر للرأسمالية المعاصرة، و الغرض من هذه الورقة هو دراسة نقدية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني في ضوء الاتجاهات المختلفة، في حين تناولت قضية علاقات السوق بالدولة، كما قدمت انعكاس نظري و تحليلي مقارن للتجربة بين البرازيل و البرتغال ،والتي توضح الاتجاهات المختلفة و التحديات التي تواجهها هاتين الدولتين فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي و التضامني. و تطرح الورقة البحثية اشكالية عما اذا كان الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هو بديل حر(تحريري) او منتج و اداة للنظام الرأسمالي و المساهمة في اعادة توزيع الدخل ،وتوصل الباحث الى ان الاقتصاد التضامني و الاجتماعي بالبرازيل و البرتغال يواجه صراعات بين مشروعها للتحرر الاجتماعي و الانماط الاجتماعية

السائدة آنذاك مما يساهم في اعادة التوزيع(reproduction)، والبرتغال و البرازيل كلا البلدين دولة الرفاه فيهما ضعيفة الى حد ما الا انه تم تخفيف ذلك من خلال الارتباط مع غيرها من اشكال الرعاية الاجتماعية. مما ادى الى اعادة الهيكلة الاقتصادية واعتماد السياسات الليبرالية الجديدة في خصخصة الشركات المملوكة للدولة و مرونة سوق العمل.

3-Guide 2011 'économie sociale et solidaire :notre chemin commun vers le travail décent »Document de référence deuxième édition de l'académie sur l'économie sociale et solidaire ,24-28 ,octobre 2011 ,Montréal ,Canada.

اعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي فرصة كبيرة لصانعي السياسات للمضي قدما في تطويره، من اجل دعم افضل للعمال وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا لتطوير القدرات التنافسية لمنظمي الاعمال في بيئة اكثر عدلا.

خلاصة الفصل

لقد شهد العامل العربي والاسلامي ظهور العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة والاوقاف محاولة لاستغلال الدور اللذان يقدمانه على الجانب الديني و الاقتصادي و الاجتماعي ،ومن خلال ما تم ذكره فان مؤسسة الاوقاف و الزكاة تعتبر مؤسسة تضامنية فهي بذلك تعتبر مورد مالي دائم في خزينة الدولة وتعمل بالتأثير على الاستقرار الاقتصادي و خاصة التوزيع، فتؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على الاستهلاك، والطلب عليه، والتشغيل، ومستوى الانفاق مما يؤدي الى رفع الدخول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والذي يؤثر بدوره لتحقيق التنمية الاقتصادية ،الى جانب ذلك فانه قد اولت اهتمام كبيرا بالجانب الاجتماعي لتحقيها العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع و التكافل و التضامن بين الاغنياء والفقراء وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

الفصل الثالث: دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاقتصادي والاجتماعي.

الزكاة اسلوب من اساليب الاقتصاد الاسلامي بحيث تساهم في التكافل الاجتماعي الذي يوفر مستوى افضل للنشاط الاقتصادي ومعيشة لائقة للأفراد، وقد اتضح من خلال تناول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة ان لها اهمية كبيرة في المجتمع مما يحتم ضرورة الاهتمام بها، وقيام مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة تحصيلا و توزيعا وبالتالي فهي بمثابة مؤسسات خيرية تضامنية تهدف الى احياء فريضة الزكاة و ترسيخها في اذهان المسلمين وفي معاملاتهم والوقوف الى جانب الفقراء والمحتاجين، لذا ظهرت العديد من مؤسسات الزكاة في العالم العربي والاسلامي تستهدف هذا الغرض.

ونظرا لحداثة موضوع الاقتصاد التضامني في الجزائر ،تم اعتماد اسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع ،عن طريق التقرب المباشر من المهنيين (ائمة، واطارات في الشؤون الدينية و الاوقاف)و الاكاديميين(اساتذة التعليم العالي تخصص اقتصاد وعلوم شرعية) وذلك باستخدام الاستبيان الذي من الممكن ان يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي تم اختيار عينته بناءا على المعطيات المتوفرة وهذا من اجل بيان دور الزكاة اقتصاديا و اجتماعيا وخاصة في مجال خلق فرص الشغل و التقليص من الفوارق الاجتماعية في الجزائر.

وللإلمام اكثر بالدراسة النظرية الخاصة بالاقتصاد التضامني و الدراسة الميدانية الخاصة بصندوق الزكاة تم توزيع استبيان آخر لفئة المستفيدين من القرض الحسن لتقييم وضعهم المعيشي ولمعرفة ما إن أدت الزكاة دورها التضامني ام لا.

لذلك تم تقسيم الفصل الثالث الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: نشأة صندوق الزكاة الجزائري .

المبحث الثاني: عرض وتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003-2014

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية حول صندوق الزكاة في الجزائر.

المبحث الاول :نشأة صندوق الزكاة الجزائري و تطوره .

ورث المجتمع الجزائري بعد استقلاله امرين يخصان الزكاة، الاول ان دولة الاستقلال لم تلزم بها المواطن بل تركتها عبادة شخصية من اداها فقد اداها ومن لم يفعل فلا يجبر عليها ،والثاني تقاليد تنظم الزكاة تنظيما بديلا عن جباية ولي الامر توارثها الجزائري كابرا عن كابر.

فكان لابد على وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف ان تعيد الى المجتمع الجزائري تنظيمه الزكوي وان تطوره يتناسب مع المعطيات العصرية ،و يأخذ في الحسبان المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري الحديث دون ان يصادم قوانين الجمهورية.

المطلب الاول: التعريف بصندوق الزكاة الجزائري [1]

ان التفكير في انشاء مؤسسة تهتم بشؤون الزكاة في الجزائر لم يكن وليد سنة 2002م وانما كانت هنالك محاولة من طرف الوزير السابق عبد الرحمن شيبان –رئيس جمعية العلماء المسلمين رحمه الله–حيث تم تقديم مشروع قانون للحكومة آنذاك في بداية التسعينات ليعرض على البرلمان المصادقة لكن المشروع ظل حبيس الادراج ولم تخرج الفكرة الى الوجود بل اجهضت ولم تنجح، بل بقيت حبيسة الادارة ،وربما كان للظروف السياسية دور في تردد الدولة في اعتماد ذلك المقترح.

الفرع الاول: نشأة الصندوق.

في سنة 2003 م استعانت وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف بنخبة من الجامعيين لفتح التفكير في انشاء صندوق الزكاة ،كانت هذه النخبة تتشكل من اطارات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف المعنيين بالملف، وبعض عمداء كليات العلوم الاقتصادية عبر الوطن، بالإضافة الى خبير دولي من البنك الاسلامي للتنمية، الى جانب فقهاء و باحثين.

استضافت الجامعة ورشة العمل هذه وخرج الفريق بتصور نظري متكامل لإرساء صندوق الزكاة في الواقع الجزائري ،اودعه لدى وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف التي اسست فريقا لتنفيذ التوصيات.

[1] تم الاعتماد على الملحق 2 دليل استثمار اموال الزكاة ،ومنشورات صندوق الزكاة. ولاية معسكر

لذا عمدت الجزائر على غرار بعض دول العالم العربي و الاسلامي الى انشاء صندوق الزكاة ،وذلك لأجل الحفاظ على اموال هذه الفريضة وترشيد انفاقها كما اراد الشارع الحكيم لها ان تحقق اهدافها، ولتعود بالنفع على الفرد و المجتمع .

الفرع الثاني :تعريف الصندوق :[1]

1-صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

2-هيكل صندوق الزكاة الجزائري

ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

-**اللجنة القاعدية** : تكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة ، رؤساء اللجان المسجدية ،ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي الأعيان ، ممثلين عن المزكين.

-**اللجنة الولائية** : و تكون على مستوى كل ولاية، و توكل إليها مهمة دراسة الملفات النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، و هذا بقرار ابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية. و تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلين الفدرالية الولائية للجان المسجدية ، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

- **اللجنة الوطنية** : و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، و الذي يتكون من : رئيس المجلس رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة ، أعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق ، كبار المزكين، و فيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية و توجهها، و تختصر مهامه الأساسية في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.[2]

[1] دليل صندوق الزكاة بولاية معسكر

[2]. تاريخ الاطلاع 2015/05/13 www.marw.dz :الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

الفرع الثالث: طريقة تسيير صندوق الزكاة واهم اهدافه:

يتم تسيير صندوق الزكاة الجزائري وفق المحاور الاتية:[1]

1-يكون الصندوق تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع.

2-يحصل صندوق الزكاة ويصرف الاموال من خلال الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة .

3-تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين.

4-تخصص نسبة من اموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء اصحاب الحرف.

5-يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة اي ان الاموال التي تحصل في الولاية لا توزع الا على اهل الولاية.

ومن الاهداف الاساسية لصندوق الزكاة نذكر:

1-الدعوة الى أداء فريضة الزكاة واحياؤها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم .

2-جمع المساعدات و الهبات و التبرعات و اموال الصدقات التي النقدية.

3-القيام بأعمال الخير و البر التي دعا اليها الدين الاسلامي الحنيف.

4-توزيع اموال الزكاة على الجهات الشرعية.

5-توعية واعلام الافراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع وتوزيع الزكاة ،من خلال الوسائل الاعلامية المختلفة وتحقيق هذه الاهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق وعلى مدى ايمانهم به.

الفرع الرابع: طريقة تحصيل وتوزيع الزكاة:[2]

لكي يحقق صندوق الزكاة نجاحا ولتحقيق اهدافه الكبرى وللوصول الى غاياته المنشودة لا بد له من تقنيات فعالة يستخدمها عند جمع وتوزيع الزكاة على المواطنين، بحيث تخدم مصالح المزكي وتحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت، فما هو السبيل الذي رسمته وزارة الشؤون الدينية في هذ الشأن؟

[1] د. منصوري الزين .سفيان نقماري. صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية, مؤتمر دولي ثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف)في تحقيق التنمية المستدامة ,مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية الجزائر,البليدة.2013 .ص4,

[2] نفس المرجع السابق . د. منصوري الزين. سفيان نقماري ،ص5

1-تحصيل الزكاة بالجزائر :يحصل صندوق الزكاة نوعين من اموال الزكاة: زكاة الفطر و زكاة المال.

بالنسبة لزكاة المال يتم تحصيلها وفق ثلاث طرق كما يلي:

أ-الصناديق المسجدية: والتي توضع على مستوى المساجد الكبرى في الاحياء و المدن عبر كامل التراب الوطني وبعدها تدفع مبالغ الزكاة المحصلة في كافة مساجد الولاية الى حساب صندوق الزكاة الولائي .

ب-الحوالات البريدية: وتعتبر طريقة مباشرة في تحصيل الزكاة ،وكل مزكي يستطيع دفع زكاته بهذه الطريقة عليه ان يتجه الى احدى مكاتب البريد مصحوبا بمبلغ الزكاة الذي يريد دفعه الى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي.

ج-الصكوك البنكية: يتم تحصيل الزكاة في الجزائر كذلك عن طريق الصكوك البنكية.

اما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فانه بإمكانها دفع زكاة اموالها عن طريق تحويلها الى حساب الصندوق الوطني(رقم4780/10)بواسطة حوالة دولية او غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام و الحروف وهذا مع مراعاة للبنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

-بالنسبة لزكاة الفطر يتم تحصيلها من قبل اعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الائمة المعتمدين وائمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتداء من منتصف شهر رمضان الى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على اساس الوكالة.

2-توزيع الزكاة بالجزائر يتم توزيع زكاة المال كما يلي:[1]

توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية من الفقراء و المساكين وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية

الجدول(3-1) توزيع الزكاة في الجزائر

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة اقل من 5ملايين دج	الحصيلة اكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (كالقروض الحسنة)	/	37.5%
مصاريف تسيير الصندوق	12,5% توزع كما يلي: 4.5 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية 6% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية.

ملاحظة: نلاحظ من الجدول السابق ان النسبة الاكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء و المساكين حيث بلغت 87,5% في حالة عدم تجاوز حصيلة الزكاة 5ملايين دج ،وفي الحالة الاخرى تصل الى 50% مع العلم ان نسبة 5،37% من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع كذلك لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

المطلب الثاني :القرض الحسن في صندوق الزكاة الجزائري

الفرع الاول :تعريف القرض الحسن

-القرض الحسن هو عبارة عن قرض بدون فوائد يقتطع من اموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل بغرض استحداث مؤسسات صغيرة انتاجية وخدماتية .[1]

[1] د.منصوري الزين .سفيان نقماري ،نفس المرجع السابق،ص16.

وبموجبه يتم نقل كتلة نقدية من يد مالكها وبرغبة منه إلى يد من هو بحاجة إليها للقيام بمشروع اقتصادي ما دون الحصول على عائد مقابل ذلك ،على أن يسترد ماله بعد نهاية الفترة المتفق عليها . ولن يكون ذلك من أموال الزكاة بحكم شرط التمليك . أو بعد أن يحقق الشخص المستفيد أهدافه ، وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن لا يماطل الذي استفاد من المال في إعادته لصاحبه ، وإلا كان ضامنا.[1]

–تعريف اخر :[2] يمكن تعريف القرض الحسن في صندوق الزكاة على انه قرض بدون فائدة ،بمبلغ محدود بين 50000 دج و300000 دج يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ،ويسدد في اجل لا يتعدى اربع سنوات .

الفرع الثاني: أهمية القرض الحسن

صيغة القرض الحسن تعتبر من ابرز صيغ التمويل التبرعي القائم على اساس اعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على ان يرد مثله، وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الاسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء، وقد شجع الاسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من اهم مصادر التمويل الاسلامي، قال تعالى(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له)[3].

وللقرض الحسن فوائد كثيرة اهمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وانها تنمي في المجتمع المسلم التكافل و التراحم ،ومنه فالقرض الحسن اجيز استثناء لما فيه من رفع للمشقة ودفع للكرب وتحقيق لمصالح المجتمع.

كما يعد التمويل بالقرض الحسن من اكثر صيغ التمويل الاسلامية ملائمة خاصة للمشروعات الصغيرة، لان المقرض يقدم القرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على ان يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض او مثله، وهو بذلك يعد من افضل الصيغ التمويلية التي تتلائم مع المشروعات الصغيرة وذلك للكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع الصغير ،وكذلك للمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، كما ان القرض الحسن يعد من اكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل و الجهد الجاد لكل من المقرض و المقترض ،اضافة الى ان كون صيغة القرض

[1].احمد علاش ،نفس المرجع السابق، ص44.
[2] دراني سميرة،صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق ،مذكرة ماجستير في الحقوق ،جامعة الجزائر1،2010-2011-ص139،140.
[3] سورة البقرة الاية 245.

الحسن اكثر ملائمة للمشاريع الصناعية و الانتاجية التي تحتاج الى راس مال لفترة محدودة كشراء مواد خام او دفع اجور عمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة ولا يرغب صاحب المشروع ان يضع جزء من ارباحه في المشاركة.[1]

ونظرا للبعد الاجتماعي للقرض الحسن والمتوافق مع الرسالة الاجتماعية للمشروع الصغير يرى العديد من الباحثين ان القرض الحسن يجب ان يستخدم في المصارف الاسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة وذلك لما يمكن ان تحققه من تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء اضافة الى كونه اضمن للمصرف الاسلامي من التمويل الاستهلاكي.

الفرع الثالث: المشاريع ذات الاولوية في التمويل من القرض الحسن: ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2)المشاريع ذات الاولوية في التمويل من القرض الحسن[2]

المشاريع	مميزات المشروع	امثلة عن المشروع
المشاريع الطبية وشبه الطبية	العلاج بتكلفة اقل، ضمان مناصب شغل دائمة، خدمات راقية ،وتدفقات نقدية مستمرة.	
المشاريع الحرفية	ضمان استمرارية الحرف، دوام واستقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة وتدفقات مستمرة.	النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي ،الحدادة.
المشاريع الخدماتية	تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة(حاسوب ناسخة)مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	خدمات الهاتف، الانترنيت، الاعلام الالي، دور الحضانة ،التكوين المهني البسيط(الخياطة ،الحلاقة)

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، دراسة حول التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،ص33.

[2] د فارس مسدور ،استراتيجية استثمار اموال الزكاة، مجلة (27)رسالة المسجد،العدد صفر(الجزائر، جويلية 2003)ص7.

المشاريع الانتاجية	توظيف اكبر و تكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	نسج الالبسة، الاغذية، الاثاث، مواد البناء..الخ
المشاريع الفلاحية	توظيف اكبر وتكاليف شبه ثابته ومتوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية.	تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية..

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى المرجع الاتي :مسدور فارس استراتيجية استثمار اموال الزكاة، مجلة رسالة المسجد(الجزائر، جويلية 2003)

المطلب الثالث : آلية القرض الحسن لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بغية القيام بعملية استثمار اموال صندوق الزكاة فان وزارة الشؤون الدينية والاوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري [1]،اساسها ان يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار اموال الزكاة حيث تضمنت التمويلات التالية:

-تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.

-تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة .

-تمويل المشاريع المصغرة.

-دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض(التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

-مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.

-انشاء شركات بين صندوق استثمار اموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

اذا كانت الاتفاقية بين بنك البركة وصندوق الزكاة تنص على تمويل ودعم كل الانواع السابق ذكرها من المشاريع، فان الواقع العملي و نظرا للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق اثبت انه لم يتكفل بتمويل كل تلك الانواع ،بل بعدد محدود جدا من المشاريع وفي اطار صندوق الزكاة ،على اساس ان الانواع الاخرى لها

[1] المادة رقم 02،المؤرخة في 01 صفر 1425هـ،الموافق ل22مارس 2004من اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية ،الجزائر.

مصادرها التمويلية الاخرى خاصة من الهيئات الحكومية ،حيث قدرت نسبة التمويل الممنوحة لهذه المشاريع ب37.5% من حصيلة الزكاة.[1]

اما فيما يخص المراحل التي يتجاوزها الشاب صاحب المشروع للاستفادة من قرض صندوق الزكاة فهي كالتالي:[2]

-يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من القرض الحسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة..

-تتحقق اللجنة من احقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الاحياء.

-بعد التحقق من انه مستحق تصادق اللجنة على طلبه.

-ترسل الطلبات المقبولة الى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة .

-ترتب اللجنة الطلبات حسب الاولوية في الاستحقاق على اساس الاشد حاجة والاكثر نفعا (مردودية عالية ،عائد اكبر..)

-توجه قائمة خاصة الى بنك البركة بالمستحقين في اطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

- شروط منح القرض الحسن

-فلا يمنح القرض الحسن هكذا بدون شروط اذ لابد للمصرف ان يتحقق من بعض الامور قبل منح القرض لمستحقه، وهذه الشروط ذكرها الكاتب عاشور ايضا في كتابه مقدمة في ادارة المصارف الاسلامية حيث قال:(تتحقق المصارف الاسلامية في منح القرض من الآتي:[3]

1-ان يكون طالب القرض مسلما ملتزما بأمور دينه.

2-التحقق من مشروعية الاسباب المطلوب من اجلها هذا القرض.

[1] المادة رقم 12 المؤرخة في 01 صفر 1425هـ،الموافق ل22مارس 2004م،من اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية ،الجزائر.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن ،مداخلة بعنوان" تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن-دراسة تقييمية-المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل "2011،الخرطوم ،السودان،ص15.

[3] محمد نور الدين اردنية، القرض الحسن واحكامه في الفقه الاسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2010.ص111.

3-التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة اجتماعية ،او بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان)

-والنقطة الاخيرة تقول ان التحقق من مدى حاجة طالب القرض الى هذا القرض يحتاج الى اثبات ولا مانع لدى المصرف الاسلامي بالاستعانة بدوائر الشؤون الاجتماعية او الوزارات المعنية في الدولة التي تثبت حاجة طالب القرض الى القرض، وان لم يوجد هذا المقترض اية بيانات يلجئ الى عمل استبانة ودراسة اجتماعية حول هذا الشخص تثبت احقيته بهذا القرض.

ومن خلال الباحثين يمكن منح القرض الحسن الى الاصناف التالية:

1-الطلبة في مستويات التعليم المختلفة حتى ولو بنسب معينة كمساعدة تعليمية.

2-المرضى الذين لا يجدون العلاج حسب امكانيتهم.

3-مصابو الكوارث والامور المفاجئة والغير متوقعة.

وهذه النقاط الثلاث تدخل ضمن الخدمة الاجتماعية المقصودة من وراء القرض الحسن.

4-اصحاب المشاريع الانتاجية الصغيرة التي يقوم بها الافراد وخاصة من المعاقين واصحاب العاهات او غيرهم من اصحاب العيال والمحتاجين.

وهذا الجانب هو استثماري من قبل المصرف لذوي المشاريع الصغيرة وعليه يمكن القول ان القرض الحسن المقدم من طرف صندوق المصرف الاسلامي هو بمثابة مشاركة الناس افراحهم ومصائبهم وشؤون حياتهم وهذا الهدف السامي يحقق الغاية التي شرع الاسلام من خلالها الاقراض.[1]

المبحث الثاني: عرض وتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة(2003-2014)

في هذا المبحث سنتطرق الى تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003-2014 و عرض تجربة القرض الحسن على المستوى الوطني و الولائي.

[1] محمد نور الدين اردنية، نفس المرجع السابق،ص112.

المطلب الاول :تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003-2014

الفرع الاول: تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الوطني من سنة 2003-2014

يبين الجدول التالي مقدار حصيلة الزكاة منذ تأسيسه 2003 الى غاية 2014 :

الجدول رقم (3-3) :حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الوطني(2003-2014)

السنوات	مداخيل الزكاة من 2003الى غاية 2014 ل48 ولايةب(دج)
2003	56 122 571 .95
2004	239 853 995 .98
2005	508 656 551 .75
2006	686 440 187 .46
2007	732 514 125 .32
2008	654 451 244 .60
2009	936 683 237 .40
2010	899 192 808 .57
2011	1 179 063 793 .74
2012	1 306 642 511 .54
2013	1 294 152 265 .34
2014	1 318 759 818 .43
المجموع	9 812 533 112 .08

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف .الجزائر

الشكل رقم (3-1) حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003-2014)

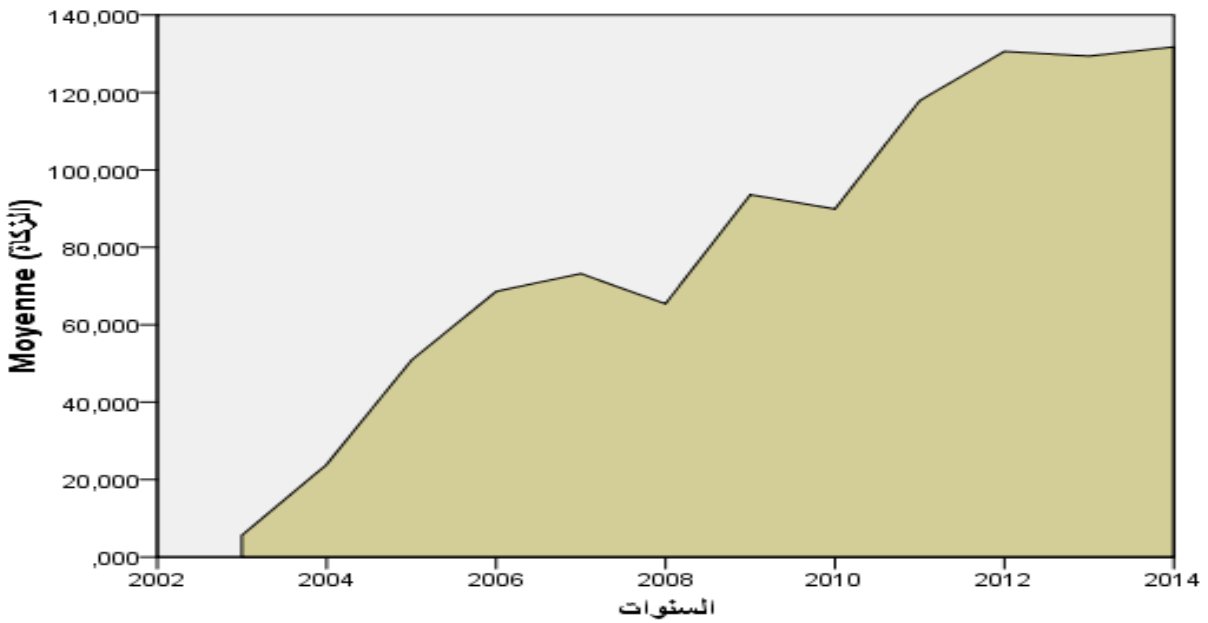

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف(مديرية الحج و العمرة)

تحليل وتفسير النتائج: من خلال الجدول رقم (3-1) و الشكل المبين اعلاه نقوم بدراسة تحليلية لحصيلة الزكاة خلال الفترة 2003-2014

نلاحظ ان كل السنوات تميزت باختلالات في تحصيل الزكاة وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل سنة.

فبالنسبة لحصيلة الزكاة في اول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة جدا فقد قدّرت بحوالي 571.95 122 56،ولعل ذلك راجع الى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق ،اما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر من ثلاث اضعاف مقارنة مع اول سنة التحصيل(2003) وقدرت ب 995.98 239 853،وتزايدت الحصيلة الى غاية 2007 حيث بلغت ما قيمته 32. 125 514 732، وهذا راجع الى عامل الثقة التي تعززت في الصندوق عام بعد عام حتى سنة 2007،اما سنة 2008 شهدت تراجعا مقارنة ب2007 حيث بلغت 244.60 451 654 وهذا يرجع الى الاعانات التي قدمتها الجزائر لدعم ضحايا الارهاب الصهيوني في غزة وفلسطين، بالإضافة الى الحملة التشويهية التي تعرض لها صندوق الزكاة سنتي 2007 و 2008.

واما سنة 2009 شهدت تحسنا مقارنة بالسنة الماضية (2008) حيث بلغت 237.40 683 936، ليتراجع مرة اخرى سنة 2010 بمقدار 808.57 192 899، وهذا التذبذب بسبب تراجع الثقة بين الصندوق و المتعاملين معه .

وفي سنة 2011 و 2012 شهدت ارتفاع نسبي حيث بلغت 793.7 063 179 1، 511.54 642 306 1 على التوالي ،وفي سنة 2013 شهدت انخفاض طفيف قدّر ب34. 265 152 294 1 مقارنة بالسنة الماضية(2012) ثم ارتفعت قليلا لتستقر الى غاية 2014 بمقدار 818.43 759 318 1.

الفرع الثاني :تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الولائي (ولاية معسكر) 2003-2012

الجدول رقم (3-4) حصيلة صندوق الزكاة لولاية معسكر من سنة 2003 الى 2012

السنة	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	المجـمـــــوع
2003	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ
2004	768 000 00	765 757 00		1 533 757 00
2005	910 000 00	2 014 834 00		2 924 834 00
2006	1100 000 00	2 708 617 00		3 808 617 00
2007	1 530 000 00	3 923 000 00	897 360 00	6 350 360 00
2008	1 982 000 00	4 175 000 00	1 754 000 00	7 911 000 00
2009	4 740 000 00	6 053 200 00	924 330 00	11 717 530 00
2010	4 770 000 00	5 262 500 00	3 648 360 00	13 680 860 00
2011	4 880 000 00	3 414 000 00	1 184 000 00	9 478 000 00
2012	994 510 00	9 735 730 00	400 000 00	11 130 240 00

المصدر: مديرية الشؤون الدينية و الاوقاف لولاية معسكر. المكتب الولائي لصندوق الزكاة.

شكل (3-2) حصيلة صندوق الزكاة لولاية معسكر خلال الفترة(2003-2012)

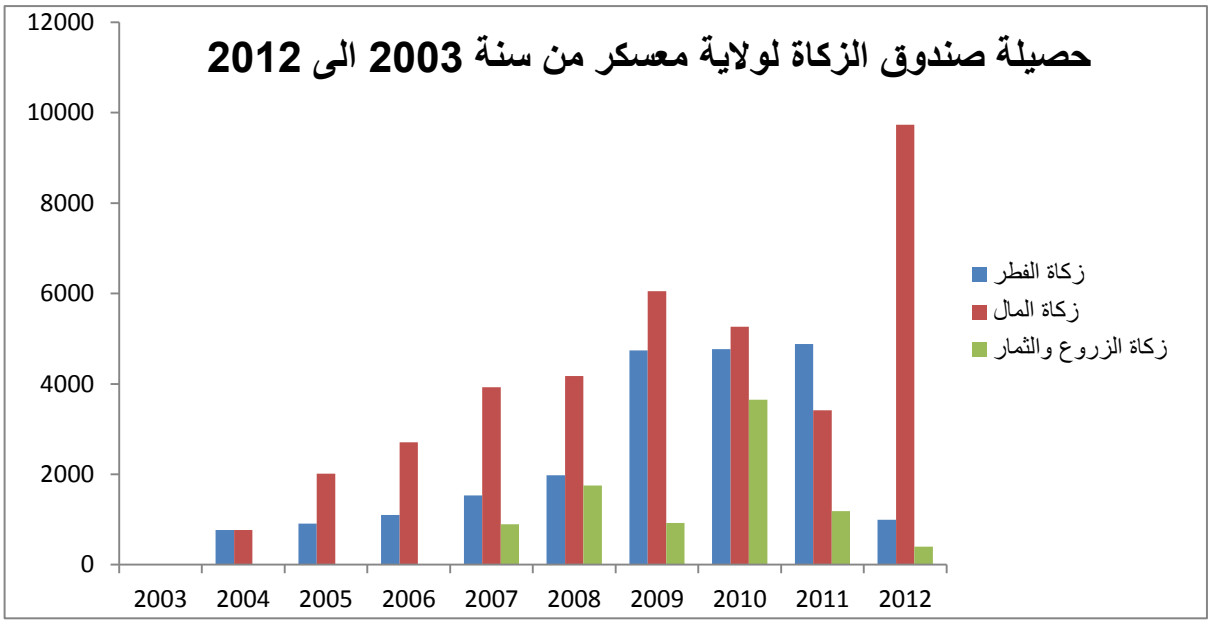

من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الاحصائية و برنامج EXEL.

تحليل و تفسير النتائج: من خلال الجدول (3-4) اعلاه نلاحظ ان الحصيلة السنوية للزكاة للفترة الممتدة بين 2003 و 2012 لولاية معسكر كانت مايلي :

فقد عرفت زكاة الفطر تزايد مستمر في السنوات 2004 -2011 اي منذ انطلاقة صندوق الزكاة الى سنة 2011 حيث سنة 2004 قدّرت ب 00 000 768 و 2011 قدّرت ب 00 000 880 4 ، ثم تراجعت و انخفضت سنة 2012 بمقدار 00 510 994 .

-اما زكاة المال متزايدة من سنة 2004 بمبلغ 00 757 765 الى غاية 2009 بمبلغ 200 053 6 00،ثم شاهدت انخفاض سنة 2010 بمبلغ 00 500 262 5، ثم عادت مجدّدا الى الارتفاع ب00 730 735 9 ليتم توزيعها على العائلات الفقيرة.

-زكاة الزروع والثمار كانت منعدمة تماما خلال السنوات 2004 الى 2006 و وذلك لجهل الافراد بصندوق الزكاة ،ثم بدأت نشاطها سنة 2007 لتبلغ 00 360 897 لترتفع سنة 2008 ب00 000 754 1 ثم انخفضت سنة 2009 بمقدار 00 360 648 3 لترتفع سنة 2010 ب 00 360 648 3 ثم انخفضت مرة

اخرى سنة 2011 بمقدار 00 000 184 1 لتستمر في الانخفاض سنة 2012 بمقدار 00 000 400 وهذا التذبذب يتناسب طرديا مع مداخيل الزروع والثمار.

المطلب الثاني :عرض وتقييم تجربة تمويل الاستثمار (القرض الحسن) على المستوى الوطني والولائي.

تم توزيع الاموال المحصلة من طرف الصندوق عن طريق قناتين هما زكاة القوت وهي تقديم معونات مالية للفقراء و المساكين ،وقناة استثمار اموال الزكاة عن طريق آلية القرض الحسن ،وهي عبارة عن اعانة استثمار للقادرين على العمل ولهم مشاريع مصغرة ونوضح ذلك فيما يلي :

الفرع الاول: عرض عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري (زكاة المال، الفطر وزكاة الزروع والثمار).

تدعيما لهذه الدراسة الميدانية سنقوم بعرض بعض الأرقام المتعلقة بعدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت و زكاة الفطر و زكاة الزروع و الثمار على مستوى 48 ولاية من الوطن من سنة 2003 إلى سنة 2014.

اولا: عدد الفقراء والمستفيدين من صندوق الزكاة على مستوى الوطن.

الجدول رقم (3-5) عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني منذ تأسيسه سنة 2003 إلى 2012 (زكاة القوت ، زكاة الفطر ، زكاة الزروع و الثمار)

نوع الزكاة	المستفيدين من زكاة القوت(المال)	المستفيدين من زكاة الفطر	المستفيدين من زكاة الزروع و الثمار	المجموع
2003	8699	20853	00	29552
2004	26512	94289	00	120801
2005	62897	111462	00	174359
2006	85664	136542	835	223041
2007	87927	149520	1000	238447
2008	81386	145944	2375	229705

2009	79887	154492	1437	235816
2010	82991	159275	1250	243516
2011	106349	171118	1861	279328
2012	99331	178982	7068	285381

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

شكل (3-3) عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني خلال الفترة (2003-2012)

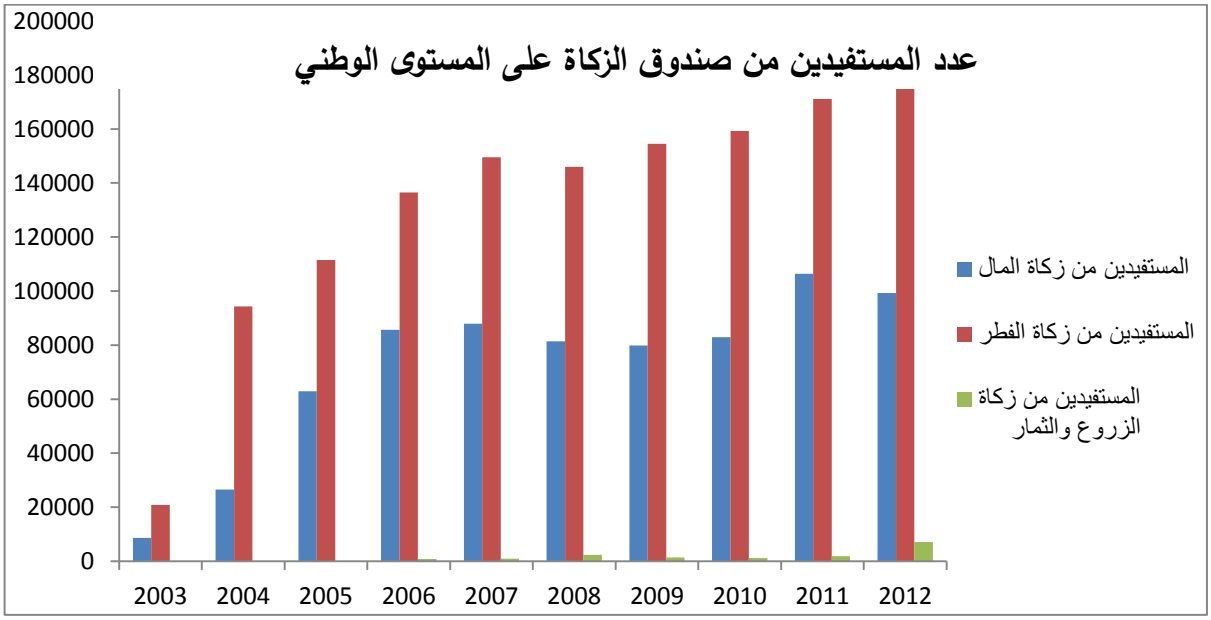

استنادا إلى البيانات المبينة في الجدول أعلاه فان عدد الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة في تطور تدرجي في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2012، حيث زاد عدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت(المال) من 8699 مستفيد ليصل إلى 99331 مستفيد، كما عرف عدد المستفيدين من زكاة الفطر قفزة نوعية حيت انتقل عدد المستفيدين من 20853 مستفيد إلى 178982 مستفيد. و يتراوح المبلغ الممنوح لهذه العائلات ما بين 3000 الى15000 دينار جزائري وهو مبلغ زهيد لا يكفي لاحتياجات هذه العائلات الفقيرة .

وتحقيق اجراه الديوان الوطني للإحصائيات يشير الى وجود اكثر من 15مليون فقير سنة 2010،في حين بلغ مجموع عدد المستفيدين 243516 من نفس السنة و هذا لم يحقق الاهداف المرجوة لإغناء وسد حاجات الفقراء والمساكين بالجزائر.

ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة لوجدنا انه لو جمعت اموال الزكاة المفترض تحصيلها كاملة التي لا تقل عن 2.5 مليار دولار فانه يتم تقديم مبالغ نقدية ب10000 دينار جزائري شهريا لكل 2 مليون فقير .

و رغم النتائج التي حققها صندوق الزكاة في الجزائر و المبالغ الزهيدة التي يتحصل عليها الفقراء، إلا أنها يمكن أن تحقق بعض الاحتياجات الكفائية للأفراد، والتضامن الاجتماعي بين الناس الذي يساعد على ضمان الاستقرار الاجتماعي .

ثانيا: عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة (المال ،الزروع والثمار) لولاية معسكر خلال الفترة (2003-2013)

جدول رقم (3-6) عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة لولاية معسكر خلال الفترة 2003-2012.

السنوات	عدد المستفيدين من زكاة المال	ع, م. من زكاة الزروع و الثمار
2003	-	-
2004	216	-
2005	331	-
2006	752	-
2007	852	215
2008	734	307
2009	756	198
2010	657	107
2011	747	208
2012	975	70
2013	2722	125

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والاوقاف ولاية معسكر.

شكل (3-4) عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة(المال، الزروع والثمار) لولاية معسكر خلال الفترة(2003-2013)

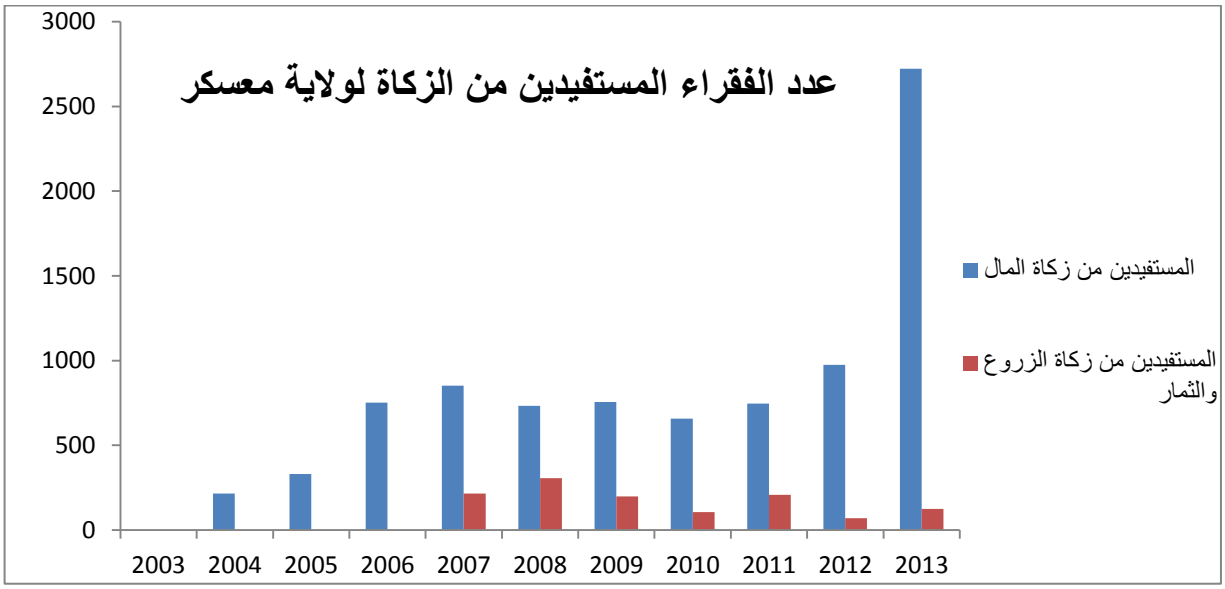

تحليل وتفسير النتائج : من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد الفقراء المستفيدين من زكاة المال في تطور تدريجي من سنة 2004 الى غاية 2009 حيث بلغ216، 756 على التوالي .ثم شهد انخفاض سنة 2010 ب657 ،اما في سنة 2011 ارتفع عدد الفقراء المستفيدين الى747 حتى سنة 2013 ب2722 مستفيد .

-اما زكاة الزروع والثمار كانت منعدمة في السنوات الاولى و بدأت نشاطها سنة 2007 ب215 مستفيد وارتفعت الى 307 سنة 2008 لتشهد بعد ذلك تذبذبا من 2009 حتى 2013 .

الفرع الثاني: عدد المستفيدين من القرض الحسن و المشاريع الممولة وطنيا و ولائيا .

بالإضافة إلى الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (3-5) و المتعلقة بما يقدمه صندوق الزكاة من زكاة القوت و زكاة الزروع و الثمار و زكاة الفطر، فإن هناك ما يسمى بالقرض الحسن و الذي هو عبارة عن قرض مقدم من طرف صندوق الزكاة بدون فوائد و لا حتى نسبة من الأرباح ، و إنما الهدف منه هو إخراج المستفيد من قائمة المستحقين للزكاة، و تجدر الاشارة هنا الى ان تقديم القروض الحسنة للشباب من صندوق الزكاة، لا يتم الا بشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية و الولائية.

اولا: عدد المستفيدين من القرض الحسن عبر التراب الوطني لغاية 2014

الجدول رقم (3-7) : عدد المستفيدين من القرض الحسن له حسب المناطق عبر التراب الوطني منذ تأسيسه في سنة 2003 إلى 2014

مجموع المستفيدين لكل الولايات من 2003 الى 2014		
	عدد المستفيدين من القرض الحسن	عدد الطلبات
ولايات الوسط	2661	9383
ولايات الغرب	737	2936
ولايات الشرق	4446	13891
ولايات الجنوب	272	2453

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف

شكل (3-5) عدد المستفيدين من القرض الحسن عبر التراب الوطني

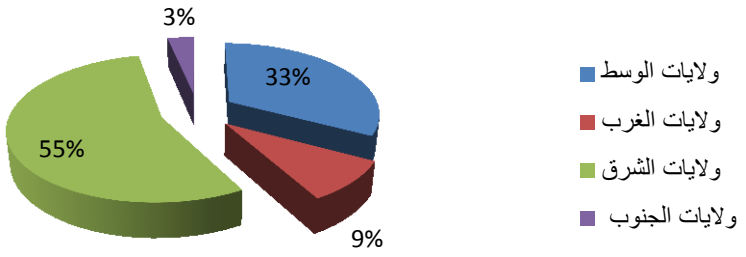

من الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له ، و بدوره فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلقة به أي بما يقدمه المتبرعون للصندوق ،إذ أننا نجد عدد المستفيدين مرتفع في ولايات الشرق بنسبة 55% تليها ولايات الوسط بنسبة 33% ثم ولايات الغرب فالجنوب ، و نفسر ذلك بتوزيع المناطق الصناعية عبر الوطن ، لأن أكبر المناطق الصناعية للبلاد موجودة في الشرق الجزائري فقسنطينة لوحدها تعد من العشر الاوائل في الوطن من حيث عدد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تليها منطقة الوسط ثم الغرب فالجنوب . اما بالنسبة لعدد الطلبات مقارنة بعدد المستفيدين فإننا نجد عدم تلبية حاجات الفقراء من القرض الحسن كما يجب :

فنجد جهة الوسط بلغ عدد الطلبات 9383 مقارنة بعدد المستفيدين الذي بلغ 2661 ،وجهة الغرب عدد الطلبات كان 2936 مقارنة بعدد المستفيدين 737 ،اما جهة الشرق عدد الطلبات كان 13891 مقارنة بعدد المستفيدين 4446 في حين جهة الجنوب عدد الطلبات كان 2453 مقارنة بعدد مستفيدين الذي بلغ 272 .

ثانيا : عدد المستفيدين من القرض الحسن لولاية معسكر (2003-2013)

ولاية معسكر لم تقم بتوزيع القروض الحسنة في سنوات الاولى لعدم وصول الحصيلة الى العتبة المحددة، حتى سنة 2011 بلغ عدد المستفيدين من القرض الحسن 16 و30 مستفيد سنة 2012 و13 مستفيد سنة 2014.

وفقا لإحصائيات المتحصل عليها من مديرية الشؤون الدينية والاوقاف بولاية معسكر.

ثالثا: عدد المشاريع الممولة من القرض الحسن: الجدول رقم (3-8) عدد المشاريع الممولة من سنة 2004الى 2009 وطنيا

السنة	عدد المشاريع الممولة
2004	256
2005	466
2006	857
2007	1147
2008	800
2009	1200
2010	3000

مصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية والاوقاف الجزائرية wwww.marwakf-dz.org بتاريخ 2011/08/11 وهذا بالنسبة لإحصائيات جميع السنوات ،اما بالنسبة لسنة 2009 فالرقم اعلنه مستشار الوزير و بالنسبة لسنة 2010 فالرقم صرح به الوزير الاول لوسائل الاعلام .

الشكل رقم (3-6) عدد المشاريع الممولة خلال الفترة (2004-2009) وطنيا

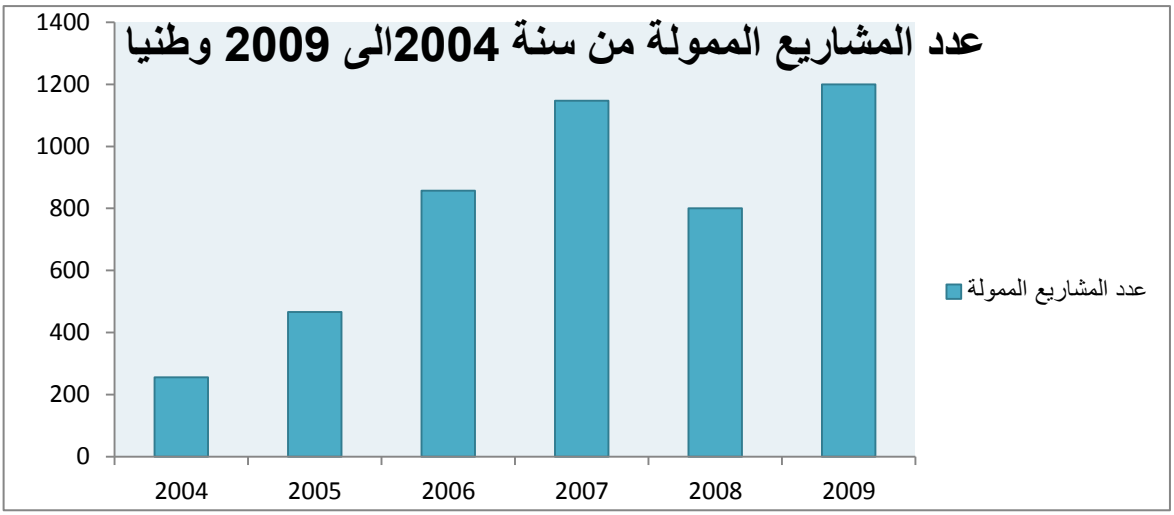

نلاحظ من خلال الجدول (3-8) ان وتيرة المشاريع المقدمة في اطار صندوق الزكاة في تزايد مستمر من سنة 2004 التي كانت 256 ثم ارتفعت سنة 2005 الى 466 مشروع ،اما سنة 2006 فقد بلغت 857مشروع و1147 سنة 2007،ثم تقلص العدد سنة 2008 ليصبح 800 ،وهذا نظرا لنقص الحصيلة الوطنية لجمع الزكاة عما كانت عليه سنة2007 وتخصيص مبلغ كبير للعائلات الفقيرة ،ليعود الى الارتفاع سنة 2009 ليبلغ 1200 مشروع وقيمة كل مشروع 300000 دينار جزائري.

رابعا: المشاريع الممولة من القرض الحسن لولاية معسكر

فيما يلي ارقام التمويلات الخاصة بصندوق الزكاة المسجلة بولاية معسكر وقامت بتقديم القروض سنة 2011و2012 وفق الجداول التالية :

الجدول رقم (3-9) المشاريع الممولة من طرف الصندوق الولائي للزكاة لولاية معسكر لسنة 2011و2012[1]

الرقم	البلدية	نوع المشروع	مبلغ القرض(الوحدة دج)
01	معسكر	سيارة اجرة	260.000.00
02	معسكر	الحلويات التقليدية	150.000.00

[1] تم ادراج الاسماء في القائمة المقدمة من طرف صندوق الزكاة و لكن الطالبة لم تدرجها حفاظا على سرية المعلومات.

03	معسكر	بيع اقمشة(رجال)	220.000.00
04	معسكر	مواد غذائية عامة	260.000.00
05	معسكر	خياطة	250.000.00
06	معسكر	كشك متعدد الخدمات	300.000.00
07	معسكر	صناعة الحلويات	250.000.00
08	معسكر	الحليب و مشتقاته	200.000.00
09	معسكر	لحام	300.000.00
10	معسكر	حلاق رجال	200.000.00
11	معسكر	تربية مواشي	300.000.00
12	معسكر	تربية الابقار	350.000.00
13	معسكر	تربية الاغنام	300.000.00
14	معسكر	تجارة بالتجزئة للاحذية	250.000.00
15	معسكر	مكتبة	300.000.00
16	معسكر	نجار	200.000.00
17	معسكر	طلاء السيارات	300.000.00
18	معسكر	بيع افرشة واغطية	200.000.00
19	معسكر	مكتب محاماة	300.000.00
20	معسكر	محامية	300.000.00
21	معسكر	بيع ملابس للسيدات	150.000.00
22	عين فارس	خدمات مكتبية	200.000.00
23	عين فارس	بناء	200.000.00
24	تيزي	تربية دواجن	150.000.00
25	تيزي	مطعم	200.000.00
26	البرج	رصاص	150.000.00
27	البرج	نجار	350.000.00

28	وادي التاغية	حلويات تقليدية	150.000.00
29	وادي التاغية	نجارة معمارية	160.000.00
30	عين فكان	مؤسسة بناء	200.000.00
31	المحمية	صيدلية	200.000.00
32	الحشم	خياطة	250.000.00
33	الحشم	عيادة بيطرية	250.000.00
34	سيق	تركيب الزجاج	250.000.00
35	بوحنيفية	بيع مستلزمات الخياطة	200.000.00

المصدر :مديرية الشؤون الدينية و الاوقاف لولاية معسكر. اللجنة الولائية بصندوق الزكاة

تحليل نتائج الدراسة :

– ان كل هذه الارقام لا تعكس حقيقة زكاة الشعب الجزائري و لو جمعت المبالغ المفترض جبايتها لقضينا على الفقر في الجزائر و حتى افريقيا ،ومن هنا يجدر بنا مطالبة رجال الاعمال بقوة للمساهمة في اعمار صندوق الزكاة الذي يمكّن من الاستفادة منه بالمشاريع الاستثمارية .

– وحسب الخبير الاقتصادي 'فارس مسدور" صرّح بان هناك تضاؤل لعائدات اموال الزكاة في الجزائر والتي قال انها لا تتجاوز سنويا 140 مليار سنتيم، في وقت تفوق زكاة رجل اعمال بإحدى الولايات لوحده 160 مليار سنتيم مقدارا في هذا الاطار زكاة 10 آلاف ملياردير جزائري ب 3 ملايير دولار سنويا بمعدل 30 الف دولار لكل ملياردير.

وهناك من يعتبر تجربة مشروع صندوق الزكاة في الجزائر فاشلة وان جمع الاموال التي يتم جمعها هي اكثر من التي يصرح بها رسميا لكن المشروع لم يفشل وفرص النجاح لاتزال قائمة غير ان المساجد لم تنجح في عمليات تنظيم وجمع وتوزيع الزكاة الى جانب تعرض الصندوق الى السرقات ومخالفة عدد الائمة تعليمات وزارية بعدم ترك صناديق عامرة بعد صلاة العشاء مما يوحي بهشاشة التنظيم الحالي لصندوق الزكاة.

المبحث الثالث :الدراسة الميدانية حول صندوق الزكاة الجزائري.

نظرا لندرة الابحاث حول موضوع الاقتصاد التضامني و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية –دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا– بادرت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية و التي تتمحور بشكل اساسي حول معرفة الآراء حول صندوق الزكاة الجزائري ومدى الثقة التي يتمتع بها، و الاصناف المستحقة للزكاة الاكثر استحقاقا ،و العناصر التي تؤثر فيها و الجهة الاكثر نجاعة في توزيعها، ودور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي ،والعوامل المؤثرة على صندوق الزكاة ومستقبله وكذى بعض الاقتراحات لتطوير ادائه في مجال تشجيع الاستثمار.

المطلب الاول: منهج الدراسة الميدانية و البيانات المعتمد عليها في الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة الميدانية(اسلوب التحري المباشر عن طريق الاستبيان) فان الباحثة سوف تعتمد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات و المعلومات المتحصل عليها من هذا الاستبيان ومن ثم تحديد النتائج المترتبة على هذا التحليل، وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية و الاساسية في دراسته كما يلي:

الفرع الاول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري من البحث حيث حاولت الباحثة بمراجعة الدراسات في مجال الاقتصاد التضامني و بالتحديد اعتبار الزكاة اداة من ادوات الاقتصاد التضامني و دورها الاقتصادي و الاجتماعي .

الفرع الثاني: البيانات الاولية

هي بيانات الجانب الميداني من الدراسة ،و التي يتم تجميعها لاختبار فرضية الدراسة ويتم ذلك من خلال عرض قوائم الاستبيان و التي تشمل مجموعة من الاسئلة اللازمة لجمع البيانات المطلوبة و التي تم اعدادها وفقا لما تم التعرض له في الجانب النظري ومحاولة معرفة وجهات نظر وآراء المعنيين من المهنيين و الأكاديميين هذا من جهة ،و من جهة اخرى تم الاعتماد على استبيان خاص بفئة المستفيدين من القرض الحسن لمعرفة ما إذا الزكاة أدت دورها التضامني ام لا .

الفرع الثالث: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

باعتبار البحث يهتم بأحد ميادين التخصص الا وهو الاقتصاد التضامني تمت دراستنا حول اداة الزكاة كإحدى ادوات الاقتصاد التضامني ودورها في تشجيع الاستثمار و التخفيف من الفقر و البطالة فمن الطبيعي ان تكون مفردات مجتمع الدراسة ممن له علاقة مباشرة بالموضوع ،وبالأخص من له خبرة علمية وعملية ودراية بموضوع البحث سواءا في الميدان او على المستوى الاكاديمي.

1_ مجتمع الدراسة

و يتمثل المجتمع المدروس في صنفين هما كما يلي:

اولا: صنف المهنيين

-الموظفون في السلك الاداري في وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف ومديرياتها.

-الائمة التابعون لوزارة الشؤون الدينية .

-مسيرو بعض المؤسسات واصحاب المهن الحرة من المزكين.

- المستفيدين من القرض الحسن.

ثانيا: صنف الأكاديميين.

ويمثل مجموعة اساتذة الجامعة (تخصص اقتصاد وعلوم شرعية)

2_ عينة الدراسة

نظرا لكبر حجم المجتمع المدروس و كذا التوزيع الجغرافي لأفراد المجتمع تم اعتماد اسلوب العينة العشوائية وقد تم توزيع 337 استمارة تخص الأكاديميين و المزكين عبر كامل التراب الوطني ،و توزيع(20) استمارة تخص المستفيدين من القرض الحسن، حيث اعتمد في الطريقة الاولى على التسليم والاستلام المباشر وكذا عن طريق بعض الزملاء (طلبة الدراسات العليا واساتذة في مختلف الجامعات وبمساعدة موظفي الشؤون الدينية ،و عن طريق الانترنت (البريد الالكتروني وموقع التواصل الاجتماعي الخاص بالأساتذة والائمة) ،

اما الاستبيان الخاص بالمستفيدين من القرض الحسن فتم عن طريق التسليم وكذا عن طريق الاتصال عبر الهاتف .

بعد عملية الفرز و التنظيم، تقرر الابقاء على (287) استمارة من مجموع الاستمارات التي تمثل عينة الدراسة ،بعد اقصاء باقي الاستمارات و المقدرة ب(50) استمارة، استبعدت للنقص او للتضارب الموجود في الاجابات، اما فيما يخص الاستبيان المعني بالمستفيدين فتم ابقاء12 استمارة و 8 استمارات لم يقومون بالمشاريع

الجدول رقم (3-10) الاحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة و المعلن عنها	337	%100
عدد الاستمارات الغير مسترجعة	37	%10.98
عدد الاستمارات المرفوضة	13	3.85%
عدد الاستمارات الصالحة	287	85.17%

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS)

3_حدود الدراسة الميدانية:

1- الحدود المكانية

تمت هذه الدراسة بالجزائر حول الزكاة(صندوق الزكاة الجزائري)،ودوره الاقتصادي و الاجتماعي وامكانية تطبيقه من وجهة نظر الاكاديميين و المهنيين اصحاب الاختصاص.

الى جانب المستفيدين من القرض الحسن لولاية معسكر لتقييم حالتهم المعيشية قبل وبعد استثمار اموال الزكاة.

2- الحدود الزمنية

يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي اجريت فيه و المقدر من شهر جوان الى شهر سبتمبر من نفس سنة 2015.

3-الحدود البشرية

تستند الدراسة لآراء الاكاديميين و المهنيين من المزكين و المستفيدين من القرض الحسن و الائمة المعتمدين في مجال العلوم الشرعية و الاقتصاد كما سبق ذكره.

المطلب الثاني: إجراءات تحليل نتائج الدراسة

1-اداة الدراسة : تمثلت اداة الدراسة في الاستبيان الذي اعتمدت اسئلته على اساس مقياس ليكارت Likert) (Scal [1]الخماسي و الثلاثي ،الذي يحتمل خمسة اجابات وهذا حتى يمكن تحديد أراء افراد العينة حول اهم المواضيع التي تناولها بالاستبيان ويسهل بالتالي على الطالبة ترميز وتنميط الاجابات كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (3-11) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد/مقبول	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	[1-1.79]	[1.80-2.59]	[2.60-3.39]	[3.40-4.19]	[4.20-5]

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي،ص115

الجدول رقم (3-12) مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	مستثمر	مستهلك	غير مهم
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	[1-1.66]	[1.67-2.33]	[2.34-3]

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق ص114.

وقد تم حساب الحدود الدنيا و القصوى للفئات عن طريق حساب المدى(5-1=4) ثم يقسم على عدد الفئات فيحصل على (5/4=0.8) ثم يضاف الى النتيجة بالتدرج ابتداءا من الفئة الاولى كالتالي:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين،الطبعة الاولى،عمان،دار وائل للنشر و التوزيع،2006،ص115.

-من 1الى 1.79 تمثل غير موافق تماما -من1.8الى2.59 تمثل غير موافق

-من 2.6الى 3.39 تمثل محايد -من3.39الى4.2 تمثل موافق

-من 4.2الى5 تمثل موافق تماما

اما المقياس الثلاثي (3-1=2) ثم يقسم على عدد الفئات فيحصل على (3/2=0.66) ثم يضاف الى النتيجة بالتدرج ابتداءا من الفترة الاولى كالتالي:

-من 1الى 1.66 تمثل صنف مستثمر -من1,67الى2.33 صنف مستهلك

-من 2.34 الى3 غير مهم

كما تم حساب التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الرتب من اجل حوصلة النتائج لاجابات عينة الدراسة.

2- لجنة التحكيم

قبل نشر الاستبيان فقد خضع لعملية التحكيم من قبل الاساتذة :

الدكتور ثابتي الحبيب
الدكتور مختاري فيصل
الدكتور بن عبو جيلالي

اضافة الى ذوي الخبرة و التخصص في مجال الزكاة وهذا بغية التأكد من:

-دقة صياغة الاسئلة وصحة العبارات.

-توزيع خيارات الاجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الاحصائية.

3-اختبار ثبات وصدق الاستبيان :استخدم معامل(الفا كرومباخ Alpha Crompach)وهو مؤشر تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد وكلما اقترب المعامل من الواحد دل ذلك على ثبات وصدق الاسئلة ،كما هو موضع في الجدول الاتي :

الجدول رقم (3-13) توزيع معامل الفا كرومباخ

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
فقرات الاستبيان	19	0.721

المصدر :من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج spss)

من خلال الجدول يلاحظ ان معاملات الثبات مرتفع نسبيا وهو يتراوح ما بين (0.7و0.8)و هذا ما يطمئن الى ثبات وصدق اداة الدراسة.

المطلب الثالث: معالجة الاستبيان

تم الاعتماد في تحليل المعطيات على برنامج (Exel) ،كما تم استخدام الاساليب الاحصائية باسم: (Statistical Package For Social Sciences –Spss)النسخة20

الفرع الاول: تقديم خصائص العينة

يحتوي الجزء الاول من الاستبيان و الذي يتعلق بخصائص العينة المدروسة على سبعة اسئلة تتعلق بالجنس و السن ،الخبرة، الوظيفة ،أداء الزكاة، الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي و صندوق الزكاة، وكانت النتائج كمايلي:

1_ الجنس

يبين الجدول و الشكل البياني الموضح توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس كما يلي:

الجدول رقم (3-14) توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	238	%82.9
انثى	49	17.1%
المجموع	337	100%

المصدر: من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Spss)

الشكل رقم (3-7) توزيع العينة حسب متغير الجنس

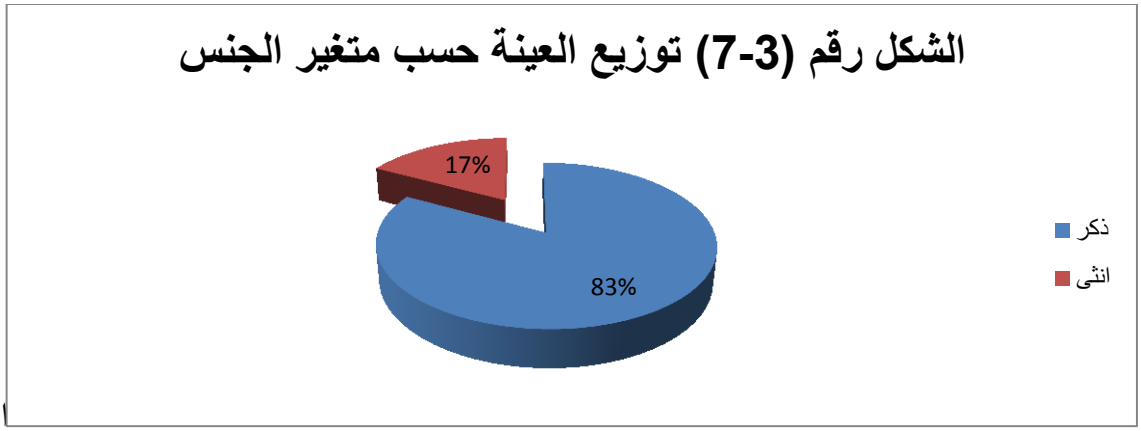

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

- من خلال الجدول يتضح ان نسبة الذكور تمثل الاغلبية بنسبة 82.9% في حين لا تتجاوز نسبة الاناث 17.1% تنتمي اغلبيتها الى فئة الاكاديميين وهذا يعود الى عوامل اجتماعية (نظرة المجتمع لعمل المرأة ،و الثقافة السائدة)وكذا لطبيعة المهنة حيث لا يتصور ان يكون العنصر الانثوي من بين الائمة ،وهذا شيء طبيعي بالنسبة لعينة الدراسة من منطلق سيطرة العنصر الذكري على مجتمع الدراسة.

2-السن

قسم افراد العينة الى ثلاث فئات عمرية ،وتم اختيارها بما يتناسب مع افراد العينة ،و الجدول و الشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول(3-15) توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	70	%24.4
من 30 الى 45 سنة	167	%58.2
اكثر من 45 سنة	50	%17.4
المجموع	287	100

المصدر: من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Spss)

الشكل رقم (3-8) توزيع العينة حسب متغير السن

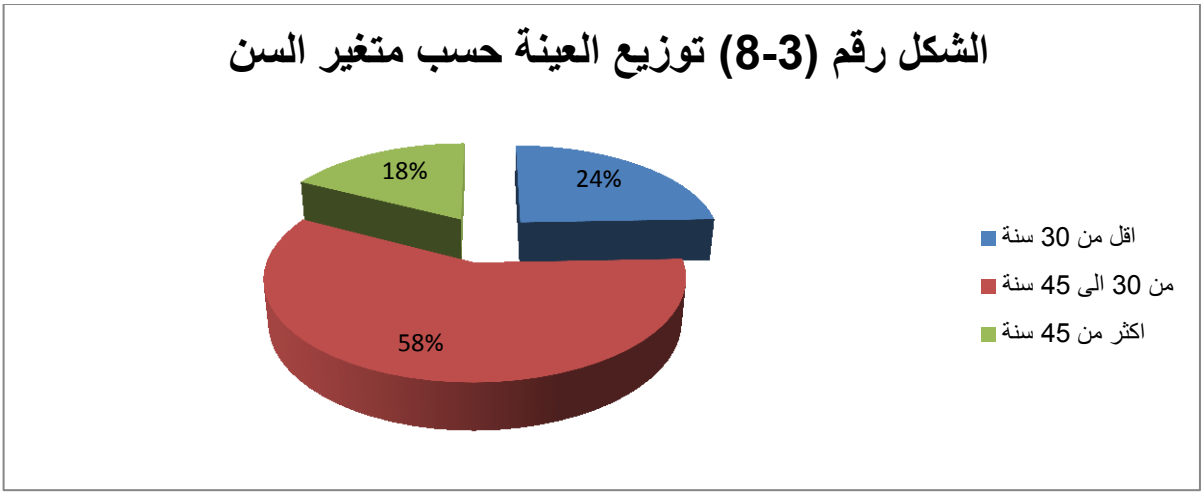

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

من خلال الجدول يلاحظ توزيع العينة حسب متغير السن حيث تمثل فئة اقل من 30 سنة نسبة 24.4%ومن ثم فئة 30 الى 45 سنة بنسبة 58.2 % وفي الاخير فئة اكبر من 45 سنة بنسبة 17.4 %.ويلاحظ ان الفئة الغالبة من العينة العشوائية هي التي تتراوح بين 30الى 45 سنة وهذا يصنف من بين الفئات النشيطة.

3-الوظيفة

تم تقسيم افراد العينة الى 4فئات تمثل الوظيفة الحالية لكل فرد من افراد العينة، وقد تم اختيار الفئات بما يتناسب مع افراد العينة، وهو ما يوضحه الجدول و الشكل المواليين:

الجدول رقم (3-16) توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية
إمام	38	%13.2
اطار في الشؤون الدينية	26	%9.1
استاذ جامعي	86	%30
وظيفة اخرى	137	47.4%
المجموع	287	100%

المصدر: من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Spss)

الشكل رقم (3-9) توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

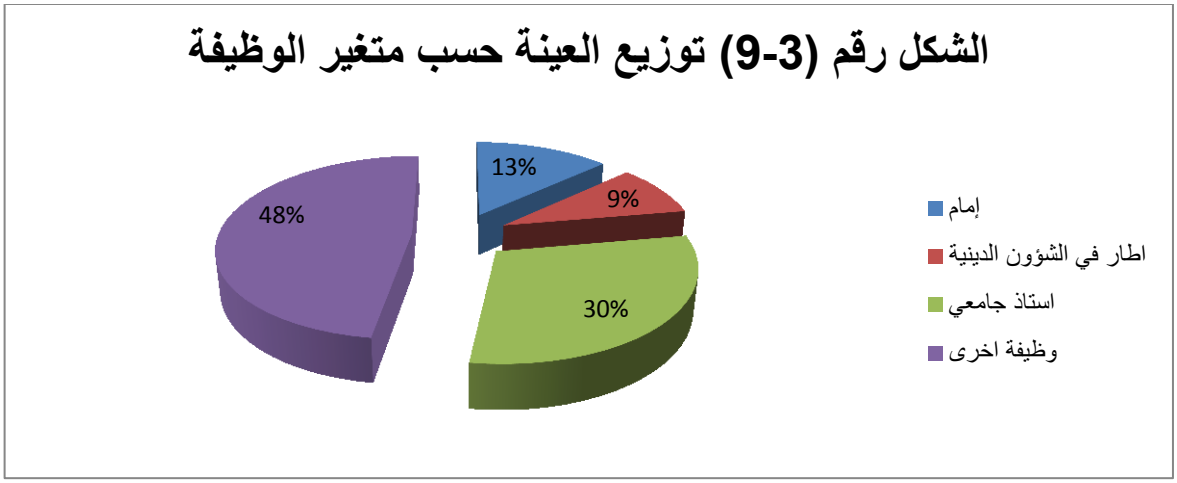

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة فئة الوظيفة الاخرى بلغت 47.4 % تمثل مسيري بعض الشركات و الموظفون و التجار وهو ما يعتبر مؤشر ايجابي لعينة الدراسة تليها فئة الاساتذة الجامعيين التي بلغت 30 %وهذا شيء منطقي حيث تعتبر مؤهلة علميا مما يمكنها من ابداء الراي بدقة وموضوعية ثم يليها الائمة 13.2% نظرا لعزوف بعضهم عن الاجابة عن الاستبيان لخصوصيات ،ثم تليها فئة الاطارات في الشؤون الدينية 9.1% وذلك لصعوبة التواصل بهم .

4- الخبرة المهنية

تم تقسيم افراد العينة الى ثلاث فئات تمثل الخبرة المهنية ،كل فئة لها مدى 10سنوات ،وقد تم اختيار الفئات بما يتناسب مع افراد العينة وتم الحصول على النتائج من خلال الجدول و الشكل المواليين :

الجدول رقم (3-17) توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 10 سنوات	119	41.5%
من 10 الى 20 سنة	96	33.4%
اكثر من 20 سنة	72	25.1%
المجموع	287	100%

المصدر: من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Spss)

شكل (3-10)توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

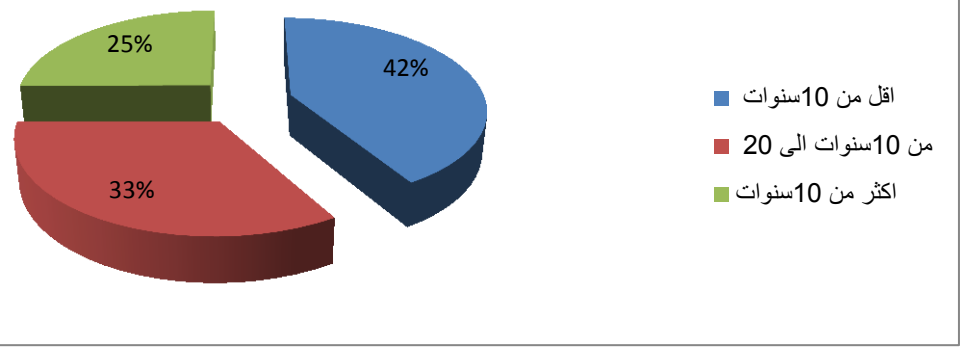

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان 42% من العينة خبرتها المهنية اقل من 10سنوات ،تليها نسبة 33% تتراوح خبرتهم من 10 سنوات الى 20سنة ،و في الاخير نسبة 25% خبرتهم اكثر من 10سنوات.

5-أداء الزكاة

تم تقسيم العينة الى ثلاث فئات تمثل اتجاهات العينة ،و تم الحصول على النتائج التالية من خلال الجدول و الشكل المواليين:

الجدول رقم (3-18) توزيع العينة حسب متغير أداء الزكاة

اداء الزكاة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	193	%2.67
لا	55	%19.2
امتنع عن الاجابة	33	13.6%
المجموع	287	100%
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول و برنامجSPSS		

الشكل(3-11) توزيع العينة حسب متغير أداء الزكاة

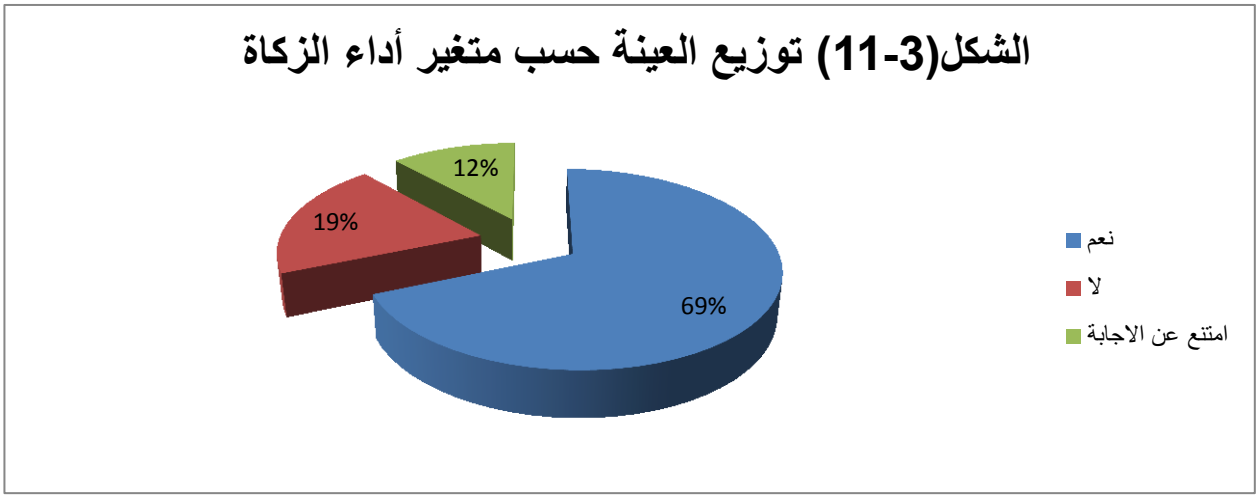

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

من خلال متغير أداء الزكاة يلاحظ ان ما نسبته 69 % هم من فئة المزكين تليها فئة الغير المزكين بنسبة 19%، لتحتل فئة الممتنعين عن الاجابة المرتبة الاخيرة بنسبة 12%،وهذا راجع الى ان اغلب الممتنعين عن الاجابة إما يخافون من الرياء او السمعة او يعتبرونها من الخصوصيات، اما نسبة المزكين فيعتبر مؤشر ايجابي لعينة الدراسة.

6- الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي

تم تقسيم العينة الى ثلاث فئات تمثل مدى الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي ،وقد تم اختيارها بما يتناسب مع افراد العينة، و تم الحصول على النتائج من خلال الجدول و الشكل المواليين:

الجدول رقم (3-19) توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي

الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي	التكرارات	النسبة المئوية %
مطلع	165	57.5%
نوعا ما	57	19.9%
غير مطلع	65	22.6%
المجموع	287	100%

المصدر: من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج Spss)

الشكل(3-12)توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي

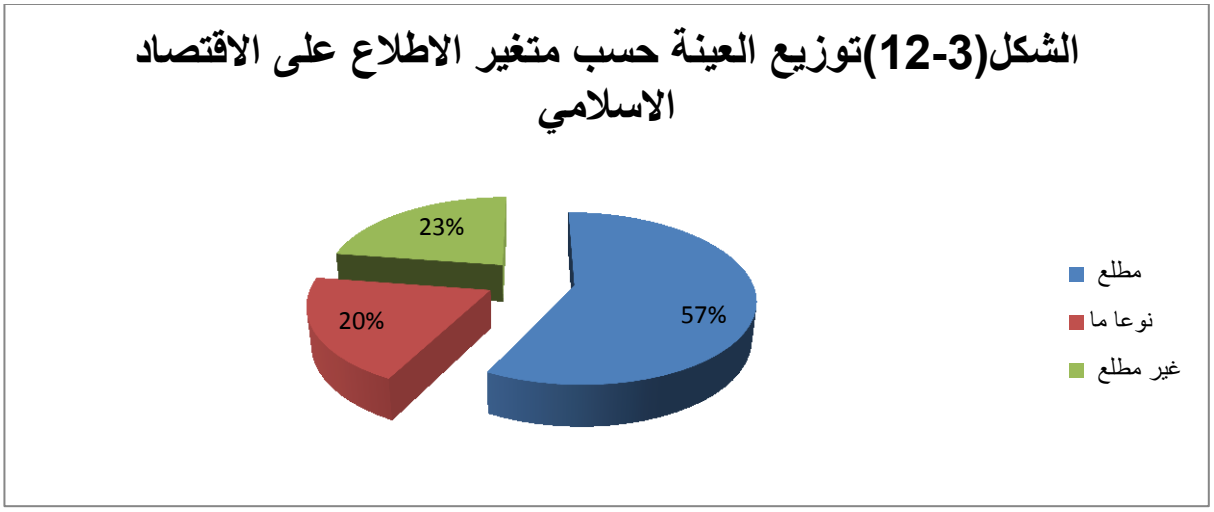

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

من خلال متغير الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي يلاحظ ان ما نسبته 57% مطلعة على الاقتصاد الاسلامي في حين نسبة 23%غير مطلعة ،اما النسبة الدنيا من الاطلاع فتقدر ب20% .وهذا يعد مؤشر ايجابي للدراسة الميدانية.

7-الاطلاع على صندوق الزكاة

تم تقسيم العينة الى ثلاث فئات تمثل مدى الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري، وكل فئة لها مستوى من الاطلاع ،وقد تم اختبار الفئات بما يتناسب مع افراد العينة ،وتم الحصول على النتائج من خلال الجدول و الشكل المواليين: **الجدول رقم (3-20) توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري**

الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري	التكرارات	النسبة المئوية %
مطلع	137	47.7%
نوعا ما	58	20.2%
غير مطلع	92	32.1%
المجموع	287	100%

من اعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS)

الشكل (3-13) توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة

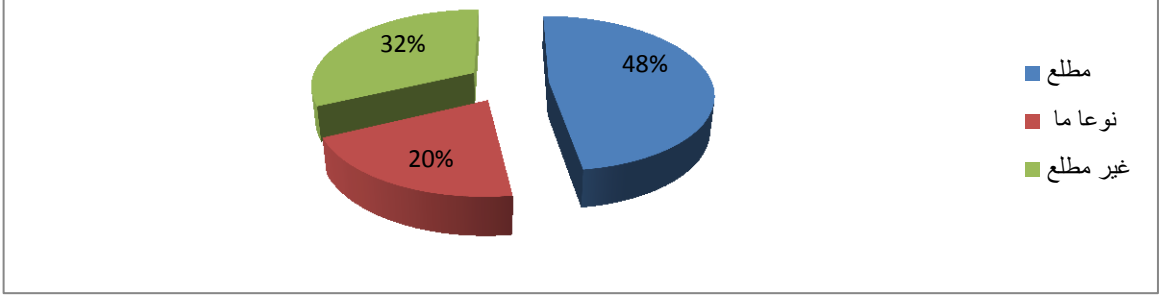

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Exel)

من خلال متغير الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري يلاحظ ان ما نسبته 48% مطلعة على صندوق الزكاة ،تليها نسبة 32% غير مطلعة ،لتحل في الاخير فئة قليلة الاطلاع بنسبة 20.2% وهي فئة قليلة جدا بالنسبة للفئة المطلعة .

8-الاصناف المستحقة للزكاة

تم تقسيم العينة الى ثلاث فئات تمثل الاصناف المستحقة للزكاة ، وتم الحصول على النتائج من خلال الجدول و الشكل المواليين:

الجدول رقم (3-21)توزيع العينة حسب متغير الاصناف المستحقة للزكاة

الاصناف المستحقة للزكاة	التكرارات	النسبة المئوية
صنف مستثمر	88	30.7%
صنف مستهلك	131	45.6%
غير مهم	68	23.7%
المجموع	287	100%

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج Spss)

الشكل (3-14)توزيع العينة حسب الاصناف المستحقة للزكاة

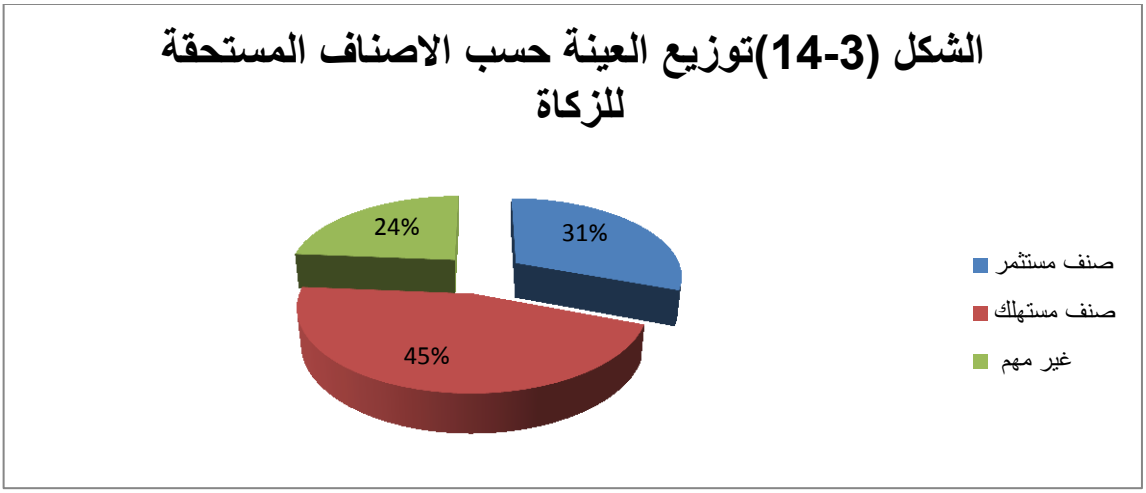

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

-يلاحظ ان الاتجاه العام للعينة هو اختيار صنف مستهلك ،حيث اختار ما نسبتهم 45% صنف مستهلك ،في حين بلغت نسبة الذين اختاروا صنف مستثمر 31% وفي الاخير نسبة 24%اعتبروا ان هذا الامر غير مهم ،ويفسر ذلك ان الصنف المستحق للزكاة لا يهم ان يكون مستثمرا او مستهلكا ولكن المهم ان يكون من مصارف الزكاة وخاصة من الفقراء و المساكين بالإضافة الى ان بعض المواطنين لا يتقبل فكرة استثمار اموال الزكاة ويفكر بانها فريضة تؤدى فقط .

9-اعطاء الزكاة

تم تقسيم العينة الى وجهتين حسب متغير إعطاء الزكاة ،و تم الحصول على النتائج من خلال الجدول و الشكل المواليين:

الجدول رقم (3-21) توزيع العينة حسب متغير إعطاء الزكاة

إعطاء الزكاة	التكرارات	%النسبة المئوية
صندوق الزكاة	35	%12.2
التوزيع المباشر	252	87.8%
المجموع	287	100%

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامجSPSS)

الشكل (3-15)توزيع العينة حسب متغير إعطاء الزكاة

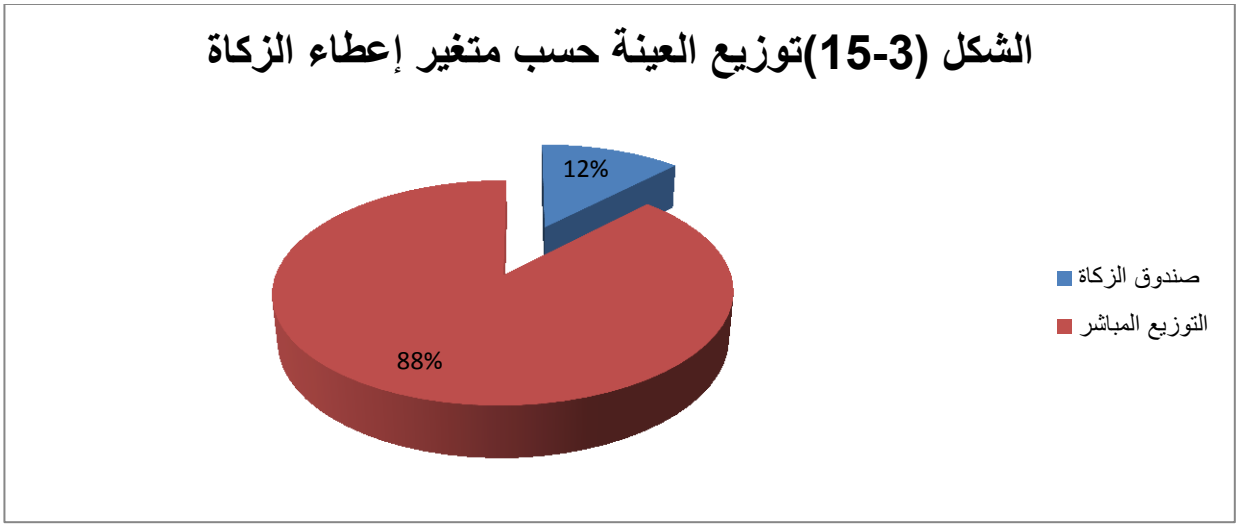

المصدر: من اعداد الباحثة(اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

من خلال متغير إعطاء الزكاة يلاحظ ان ما نسبته 88% يمثل الفئة التي تستخدم التوزيع المباشر في تقديم الزكاة وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة ب صندوق الزكاة و التي تمثل ما نسبته.2%،هذا يمكننا من الوصول الى نتيجتين :

- حرص المزكين من الدخول في الرياء او السمعة .
- عدم وجود الثقة في الصندوق .

بشكل عام ووفقا للإحصائيات المقدمة حول خصائص العينة يعتقد انها تساعد على تحقيق اهداف الدراسة لاسيما اذا نظرنا اليها من خلال بعض النواحي و المتمثلة في :الخبرة المهنية و الوظيفة و أداء الزكاة مع الاخذ بعين الاعتبار الى ان نسبة كبيرة سبق لهم ممارسة المهنة او قامت بتربص او بحوث حول صندوق الزكاة.

الفرع الثاني : تحليل الاستبيان

اولا: معلومات عامة حول الزكاة وصندوق الزكاة

1-تحليل مصارف الزكاة

جدول (3-23) توزيع العينة حسب متغير مصارف الزكاة

العبارة	الاستجابات					المؤشرات الاحصائية		
	1	2	3	4	5	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام

للعينة								
المرتبة الاولى	%0.244	1.19%	1	1	4	39	242	الفقراء و المساكين
			0.3%	%0.3	%1.4	%13.6	%84.3	
المرتبة الثانية	%0.841	2.56%	5	56	49	163	14	الغارمين
			%1.7	19.5%	%17.1	56.8%	4.9%	
المرتبة الثالثة	%0.549	2.71%	2	22	175	67	21	في سبيل الله
			0.7%	%7.7	%61	%23.3	7.3%	
المرتبة الرابعة	%0.529	3.65%	7	202	56	15	7	ابن السبيل
			2.4%	7%	19.5%	5.2%	2.4%	
	0.540	%2.52	المتـوسط العـــام					

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

-تشير الارقام في الجدول (3-23) الى ان اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمصارف الزكاة، حيث بلغ متوسط الحسابي الكلي 2.52% وهي الفئة التي تشير الى درجة موافق و تؤكد رضا غالبية افراد العينة بدرجات متقاربة وهذا ما يظهر في الانحراف المعياري الكلي 0.540.

ولتحليل متغير اصناف الزكاة سنتناول استجابات عينة الدراسة حسب الترتيب لكل العبارات المقترحة :

1-الفقراء والمساكين: يتضح ان عينة الدراسة توافق بالدرجة الاولى على فئة الفقراء والمساكين بنسبة 84.3% فهم اول فئة تستحق الزكاة وهذا ما يدل عليه الانحراف المعياري والذي بلغت قيمته 0.244 والتي تدل على قلة تشتت العينة ،واحتلت المرتبة الاولى لحصولها على متوسط حسابي 1.19 وهي نسبة محتوات في المدى(من1الى1.79) من مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الاستجابة موافق جدا، وهو توجه منطقي لأفراد العينة ،حيث يعتبر هذان المصرفان الاشد حاجة من بين الاصناف المذكورة في الآية الكريمة وان الهدف الاول للزكاة هو القضاء على الفقر و العوز والحاجة في المجتمع الاسلامي.

2-الغارمين:يتضح ان عينة الدراسة توافق بنسبة 56.8% بالدرجة الثانية وهو ما يدل على الانحراف المعياري الذي بلغت قميته0.841 والتي تدل على قلة تشتت العينة مما جعل فئة الغارمين تحتل المرتبة الثانية لحصولها على متوسط حسابي ذو مرتبة ثانية و الذي بلغ 2.56 وهي نسبة محتوات في المدى

(من1.8الى2.59) من مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الاستجابة بموافق، وهذا يعتبر توجه منطقي لأفراد العينة نظرا لما يعانيه المجتمع من فقر وحرمان ،الامر الذي ادى توجه العديد من افراده الى الاستدانة من اجل القوت قبل غيره من متطلبات الحياة.

3-في سبيل الله :يتضح ان عينة الدراسة توافق بنسبة 61% بالدرجة الثالثة ،واحتلت المرتبة الثالثة لحصولها على متوسط حسابي 2,7 وهي نسبة محتوات في المدى (من2.6الى3.39) من مقياس ليكارت الخماسي ،و الذي يعبر عن الاستجابة بالقبول، وهو توجه منطقي لافراد العينة باعتبار ان مصرف في سبيل الله يشمل العديد من اوجه الانفاق في ارضاء الله من علم و عمل كالحج و جهاد وطلب علم والدعوة الى الله و انشاء المستشفيات والطرق ..الخ

4-ابن السبيل: يتضح ان عينة الدراسة توافق بالدرجة الرابعة بنسبة 70.4% و متوسط حسابي 3.65 و هي نسبة محتوات في المدى (من 3.40الى4.19)مما يجعل الفئة (ابن السبيل) تحتل المرتبة الرابعة وهي الفئة التي تعبر عن غير موافق، وهذا يدل على ان اغلبية المستوجبين لا ينفقون اموالهم في باب هذا المصرف الى جانب المصارف الاربعة هناك عناصر اخرى ذكرها المستجوبون تمثل في: العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و المرضى و المعاقين و اليتامى فهم يدخلون في اصناف المستحقين من الزكاة .

2- الثقة في صندوق الزكاة الجزائري.

الجدول رقم (3-24) نتائج أراء عينة الدراسة حول الثقة في صندوق الزكاة الجزائري

العبارة	التكرار النسبة	الاستجابات						المؤشرات الاحصائية		
		ممتاز ة	جيدة	مقبولة	ضعيفة	ضعيفة جدا	لا اعرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
الثقة في صندوق الزكاة	ت	12	23	76	66	59	51	2.99	1.885	مقبولة
	%	4.2	8	26.5	23	20.6	17.8			

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

-يعتبر الاتجاه العام للعينة مقبول، اذ اجاب ما نسبته 26.5% عن ثقة مقبولة، و 23% ضعيفة و 20.6% ضعيفة جدا و 17.8% من الفئات الغير مطلعة على صندوق الزكاة الجزائري وعبّرت بلا اعرف ، فيما عبر

8% عن ثقة جيدة و 12 شخص عن ثقة ممتازة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.99 وهي نسبة محتوات في المدى(2.6 الى 3.39) من مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الاجابة بمقبول، وهذا ما يفسر قبول بعض المواطنين لأعمال الصندوق ورفض بعضها، كقبول عملية جمع الزكاة في المساجد ورفض عملية التوزيع و فكرة القرض الحسن و هذه نتائج ليست ايجابية بالنسبة لصندوق الزكاة الجزائري لان الاغلبية تصوت بعدم وضع الثقة فيه ،نظرا للغموض الوارد من طرف الادارة العليا، ولغياب التوعية والاعلام عن اهمية ودور الصندوق .

3-علم المزكين بالمشاريع المنجزة يحفزهم على وضع اموالهم في الصندوق

الجدول رقم (3-25) نتائج عينة الدراسة حول تأثير علم المزكين بالمشاريع المنجزة لتحفيزهم لوضع اموالهم في الصندوق

العبارة	التكرار النسبة	الاستجابات					
		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
مشاريع منجزة وتحفيزهم	ت	50	92	48	47	50	موافق
	%	17.4	32.1	16.7	16.4	17.4	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

يتجه اتجاه العينة لهذا العامل بموافق، اذا اجاب ما نسبته ب32.1 % بموافق و 17.4% بموافق جدا بالمساواة مع غير موافق مطلقا ، وما نسبته 16.7% عبروا عن حيادهم و 16.4% بغير موافق، اذ يمكن القول ان عامل معرفة المزكين بالمشاريع المنجزة لا يعتبر كمؤشر يمكّنهم من وضع اموالهم في الصندوق لذلك يقترح البعض توفير الشفافية في العمل بالصندوق عن كيفية جمع و توزيع الزكاة وهذا ما يجعلهم يدفعون الزكاة الى الصندوق.

4-تولّي البنوك الاسلامية عملية جمع و توزيع الزكاة

جدول رقم (3-26) نتائج عينة الدراسة حول تولّي البنوك الاسلامية عملية جمع و توزيع الزكاة

العبارة	التكرار النسبة	الاستجابات					الاتجاه العام للعينة
		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	
تولي البنوك الاسلامية عملية جمع وتوزيع الزكاة	ت	43	105	61	48	31	موافق
	%	14.6	36.6	21.3	16.7	10.8	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

يعبّر اتجاه العينة العام بموافق، اذا اجاب ما نسبته 36.6% بموافق و% 21.3 عبروا عن حيادهم فيما عبر 16.7% و10.8 عن عدم موافقتهم ،و 14.6عن موافقتهم التامة، وهذا يعبر عن موافقة البعض من افراد العينة على فكرة البنوك الاسلامية والاغلبية رافضة وهذا راجع الى عدم وجود بنوك اسلامية ذات ثقة وقوة في الجزائر، بالإضافة الى ذلك البنوك الاسلامية ليس لها علاقة مباشرة بالأفراد على غرار صندوق الزكاة الذي يعتبر افراد المجتمع من بين هياكله وان الائمة هم الموزعون والجامعون للزكاة في المساجد.

5-جمع الزكاة له اثر كبير على التكافل الاجتماعي وتوطي العلاقة بين المسلمين

جدول رقم (3-27) نتائج عينة الدراسة حول تأثير الزكاة على التكافل الاجتماعي

	العبارة	**الاستجابات**					
		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
تأثير الزكاة على التكافل الاجتماعي		177	72	23	11	4	موافق جدا
		61.7%	%25.1	8%	%3.8	%1.4	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج العينة ان ما نسبته 61.7% موافق جدا تليها 25.1% موافق ثم 8% عبروا عن حيادهم و3.8% غير موافق و 1.4% غير موافق مطلقا، وهذا يفسر ان الزكاة هي الوسيلة الفاعلة لتحقيق التكافل في نظر الاغلبية من افراد المجتمع كما تعتبر السبب لتنمية الروح الاجتماعية وتؤدي الى تماسك المجتمع حيث تزكي نفوس الاغنياء والفقراء من الضغينة و البغضاء والحسد لأهل المال والثراء وبهذا يتحول المجتمع الى اسرة واحدة يسودها المحبة والوفاء والتعاون والاخاء.

ثانيا: تأثير الزكاة على الاستثمار

1-تاثير الزكاة على العناصر الاساسية

جدول (3-28) تأثير الزكاة على العناصر الاساسية

العبارة	التكرار النسبة	الاستجابات					
		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
محاربة الاكتناز	142	89	29	23	4	موافق جدا
	%49.5	%31	%10.1	%8	%1.4	
تحفيز الاستثمار	91	137	36	19	4	موافق
	%31.7	%47.7	%12.5	%6.6	%1.4	
محاربة البطالة	107	124	31	18	7	موافق
	%37.3	%43.2	%10.8	%6.3	%2.4	
تشجيع الانتاج	76	137	44	23	7	موافق
	%26.5	47.7%	15.3%	%8	2.4%	
اعادة توزيع الدخل	84	133	45	23	2	موافق
	29.3%	46.3%	%15.7	8%	0.7%	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

-تشير الارقام في الجدول (3-28) الى ان اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتأثير الزكاة على العناصر في الجدول اعلاه، وسنتناول التحليل حسب كل عنصر:

1-محاربة الاكتناز: يلاحظ ان الاتجاه العام للعينة بالنسبة لهذا العامل ايجابي حيث عبرت الاغلبية الساحقة من العينة عن موافقتها التامة بنسبة 49.5% في حين بلغت نسبة الموافقة 31% و 10.1% عبروا عن حيادهم و 8%و1.4% غير موافق وغير موافق مطلقا ،ويفسر ذلك ان محاربة الاكتناز تعتبر اهم دور تقوم به الزكاة مصداقا لقول الله تعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم "[1] ومن جهة اخرى قوله ﷺ" اتجروا في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة"

2-تحفيز الاستثمار: عينة الدراسة توافق بنسبة كبيرة تقدر ب47.7% وتوافق بنسبة تامة 31.7% في حين اجاب ما نسبته 12.5% عن حيادهم و نسبة% 6.6 غير موافق وهذا توجه منطقي لأفراد العينة لأنه بتأثير الزكاة على الاكتناز سوف يقوم الافراد الى ادخار جزء من اموالهم و استثمار الباقي .

3-تشجيع الانتاج: يتضح من خلال عينة الدراسة ان نسبة موافق 47.7% وموافق جدا بنسبة 26.5% ثم نسبة غير موافق وغير موافق مطلقا% 10.4 و% 15.3 عبروا عن حيادهم ،وهذا يرجع الى مقدار الطلب الذي تحدثه الزكاة وذلك بنقل الثروة من اصحاب الاموال والذين يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك الى ذوي الدخول المحدودة واصحاب الميل الحدي للاستهلاك المرتفع ،الامر الذي يشجع الانتاج عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي.

4-محاربة البطالة: يتضح ان عينة الدراسة توافق بنسبة 43.2% و37.3% موافقة جدا ثم نسبة غير موافق وغير موافق مطلقا بنسبة 8.7% و محايد بنسبة 10.8% ،وهذا يعتبر توجه منطقي لأفراد العينة على اعتبار ما اثبتناه في العنصر السابق ،وهو ان الزكاة تشجع الانتاج وتزيد الطلب الاستهلاكي ،الامر الذي يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمارات لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات وهذا يزيد بالطبع في حجم العمالة، اما من ناحية اخرى فان اعطاء الفقير حد الغنى يضمن توفير راس مال انتاجي يمكنه من العمل و توظيف عمال.

5-اعادة توزيع الدخل(الثورة):بالنسبة لهذا العامل كانت ايضا اتجاهات العينة ايجابية حيث عبر ما نسبته 46.3%بموافق و29.3%موافق جدا ونسبة15.7% عن حيادهم فيما لم تتجاوز نسبة عدم الموافقة المطلقة عن0.7% و8% عن عدم موافقتهم ،ويعبر ذلك على ان الزكاة تعتبر وسيلة فعالة من وسائل اعادة توزيع

[1] سورة التوبة الاية 34

الدخل فهي تؤخذ من الغني وترد الى الفقير وتحوّل دون تكديس الاموال في يد عدد من الافراد يتحكمون في اقتصاد البلاد وثرواتها وذلك مصداقا لقوله تعالى" كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم"[1]

2-الجهة الاكثر نجاعة في توزيع الزكاة

جدول (3-29) توزيع العينة حسب الجهة الاكثر نجاعة في توزيع الزكاة

العبارة	الاستجابات					
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
الدولة هي المسؤولة عن توزيع الزكاة	30	62	50	97	48	غير موافق
	10.5%	21.6%	17.4%	33.8%	16.7%	
الفرد هو المسؤول عن زكاة ماله	176	86	10	15	0	موافق جدا
	61.3%	30%	3.5%	5.2%	0%	
اشتراك الفرد والدولة في توزيعها	63	89	40	67	28	موافق
	22%	31%	13.9%	23.3%	9.8%	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

تشير الارقام في الجدول (3-29) الى ان اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو الجهة اكثر نجاعة في توزيع الزكاة حسب العبارات في الجدول اعلاه.

وسنقوم بتحليل العامل اعلاه حسب توجهات استجابات الاغلبية من عينة الدراسة:

1-الفرد:نلاحظ ان الاتجاه العام لعينة الدراسة موافق جدا حيث عبرت نسبة 61.3% عن الموافقة التامة وتوافق بنسبة 30% اما نسبة المحايدين 3.5% وغير موافقين 5.2% وهذا يفسر ان الفرد هو الجهة الاكثر نجاعة في توزيعه للزكاة وهذا توجه منطقي لأفراد العينة حيث ان الفرد يستطيع احصاء الفقراء المقربين منه.

[1] سورة الحشر الآية 107.

2-اشتراك الفرد والدولة: نلاحظ ان عينة الدراسة توافق بنسبة 31% و توافق جدا بنسبة22% اما نسبة المحايدين 13.9% وغير موافق مطلقا9.8% وغير موافق بنسبة 23.3% وهي احتلت المرتبة الثانية حسب راي افراد العينة ،ذلك ان تكامل بين الفرد والدولة في توزيع الزكاة يمكن ان يكون فعّال في عملية احصاء المستحقين ،فالفرد يقوم بإحصاء الفقراء وابلاغ الدولة بهم بالإضافة الى توعية افراد منطقته بالزكاة والدور الذي تؤديه وتقوم الدولة بإحصائهم باعتبار ان الفرد هم اعلم الناس بمستحقي الزكاة.

3-الدولة هي المسؤولة عن توزيع الزكاة: الاتجاه العام للعينة (غير موافق) حيث عبرت ما نسبته 33.8% عن عدم موافقتهم و في حين نسبة غير موافق مطلقا16.7% ونسبة 17.4% عبرت عن حيادها فيما عبرت بموافق بنسبة 21.6% وموافق جدا بنسبة 10.5% هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة ،فالزكاة تعتبر مسؤولية الفرد قبل ان تكون مسؤولية الدولة ،ومادام ان الفّرد جزء من المجتمع فهو ادرى بمن يستحق واعلم بمن هو احق الناس بها وخاصة الاقربين لكونها تتحول من صدقة الى صلة وزيادة الاجر والثواب.

3-الأداء الحالي لصندوق الزكاة الجزائري

الجدول رقم (30-3) نتائج أراء عينة الدراسة حول الأداء الحالي لصندوق الزكاة الجزائري

العبارة	الاستجابات						
	ممتاز	جيد	مقبول	سيء	سيء جدا	لا اعرف	الاتجاه العام للعينة
الأداء الحالي لصندوق الزكاة	4	11	97	52	51	72	مقبول
	%1.4	%3.8	%33.8	%18.1	%17.8	%25.1	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

-الاتجاه العام للعينة يتسم بالقبول اذ اجاب ما نسبته 33.8% بمقبول و25.1% ليس لهم اي علم بصندوق الزكاة الجزائري و نسبة 18.1%بسيء و17.8%بسئ جدا فيما عبر 11 شخص بانها جيدة و 4اشخاص عن ثقة ممتازة ،هذا ما يعبر على نقص التوعية للأفراد فيما يخص عملية جمع وتوزيع الزكاة و الاغلبية غير واثقة في الصندوق كما راينا سابقا لذلك يستطيع توفير مبالغ وخدمات اكثر بكثير مما هو عليه بشرط تعزيز الثقة فمثلا توفير الشفافية و التنظيم و القيام بالإعلانات .

4-القرض الحسن أداة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية

الجدول رقم (31-3) نتائج عينة الدراسة حول فعالية القرض الحسن في تمويل المشاريع الاستثمارية.

العبارة	الاستجابات					
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
القرص الحسن أداة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية	27	91	78	56	35	موافق
	%9.4	%31.7	%27.2	%19.5	%12.2	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

يتضح ان الاتجاه العام للعينة موافق اذ بلغت% 31.7 و 9.4% موافق جدا في حين 27.2% عبروا عن حيادهم و19.5%من المستجوبين عبروا عن عدم موافقتهم و12.2% غير موافق مطلقا.

ويرجع سبب في ذلك الى اختلاف الآراء الفقهية المختلفة التي تدور حول جواز تقديم قروض من اموال الزكاة من عدم جوازها اضافة الى ان احق المصارف هم المستهلكون للزكاة ،كما ان مبلغ القرض غير كاف لإنشاء مشروع حسب ما راينا سابقا، والسؤال المطروح هل يهتم المقترض بتطوير المشروع والكسب منه ام العمل على اعادة مبلغ القرض؟

5-الخدمة المقدمة من طرف صندوق الزكاة الجزائري الاكثر تشجيعا للاستثمار

الجدول رقم (3-32) نتائج عينة الدراسة حول الخدمة المقدمة الاكثر تشجيعا للاستثمار

العبارة	الاستجابات					الاتجاه العام للعينة
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	
زكاة القوت للفقراء والمساكين	103	99	42	35	8	موافق جدا
	%35.9	%34.5	%14.6	%12.2	%2.8	
تنمية حصيلة الزكاة(القرض الحسن)	69	113	51	40	14	موافق
	%24	%39.4	%17.8	13.9%	4.9%	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

1-زكاة القوت(المال): الاتجاه العام للعينة بالنسبة لعامل زكاة القوت للفقراء والمساكين هو موافق جدا حيث بلغت ما نسبته 35.9% عن موافقتهم التامة وما نسبته 34.5% عن موافقتها و14.6%محايدين و12.2% عبروا عن عدم موافقتهم و8اشخاص عن عدم موافقتهم المطلقة.، ذلك ان الزكاة دورها الاول هي ان تصرف للفقراء والمساكين وهذا هو الغرض منها لسد حاجاتهم من الفقر والحرمان.

2-تنمية حصيلة الزكاة (القرض الحسن):جاء الاتجاه العام للعينة في هذه العبارة موافق، حيث عبر ما نسبته ب39.4% بموافقكما عبر ما نسبة24% عن موافقتهم التامة ،في حين عبّر 17.8% بحيادهم و13.9% عبروا عن عدم موافقتهم و4.9% عدم موافقتهم التامة، و يرجع ذلك الى اختلاف الفقهاء ايضا في مسألة استثمار اموال الزكاة عبر القرض الحسن وعدم اقتناع البعض بفكرة القرض الحسن، اضافة الى ان اموال الزكاة توجّه للمستحقين اوّلا كما ان مبلغ القرض غير كاف لإنشاء المشروع.

6-مدى تأثير النقاط التالية على القرض الحسن

الجدول رقم (33-3) نتائج عينة الدراسة حول تأثير بعض العوامل على القرض الحسن

العبارة	الاستجابات					الاتجاه العام للعينة
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	
مبلغ القرض الحسن	44	99	71	50	23	موافق
	%15.3	%34.5	24.7%	%17.4	%8	
مدة سداد القرض	35	79	88	62	23	محايد
	%12.2	%27.5	%30.7	%21.6	%8	
الجهة الدارسة للملف	47	95	79	42	24	موافق
	%16.4	%33.1	%27.5	%14.6	%8.4	
مبدأ التمليك	51	91	81	40	24	موافق
	17.8	31.7	28.2	13.9	8.4	
مستفيدون من القرض	39	97	87	39	25	موافق
	13.6	33.8	30.3	13.6	8.7	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

تشير الارقام في الجدول (3-33) أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو تأثير العوامل على القرض الحسن لان اغلب الاجابات كانت بموافق .وسنتناولها بالترتيب:

1-مبلغ القرض الحسن: جاء الاتجاه العام للعينة موافق حيث اجاب ما نسبته ب34.5% يليه نسبة 24.7% محايد، ثم نسبة 17.4% غير موافق و15.3% موافق جدا وكذلك ما نسبته 8% غير موافق اطلاقا.

وهذا يرجع الى ان المبالغ التي يجمعها الصندوق تقسم حسب ما سبق ذكره الى قسمين :قسم يوجّه الى زكاة القوت (للفقراء والمساكين) والآخر للقرض الحسن ،فالمبالغ الموزعة تكون على اساس ما تم جبايته في كل منطقة وان مبلغ القرض لا يمكن الحكم عليه لأنه يكون تبعا للأموال المتوفرة وعدد الطالبين للقرض.

ملاحظة: بناءا على المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10جمادى الاولى الموافق ل2015/3/1 المتضمن كيفية صرف حصيلة الزكاة فانه تم تجميد القرض الحسن الى اشعار لاحق.[1] وصرّح وزير الشؤون الدينية والاوقاف ان القرض الحسن اللاحق سيتم تقديمه من الاموال المسترجعة.

2-مدة سداد القرض: يعتبر الاتجاه العام للعينة محايد حيث اجاب ما نسبته 30.7%بمحايد مما يليه نسبة 27.5% موافق و21.6% غير موافق و12.2% عبروا عن موافقتهم التامة ثم 8% غير موافق مطلقا ،وهذا ما يعني ان مدة سداد القرض عامل سلبي في القرض الحسن بنظر المستجوبين ،حيث كانت في البداية ثلاث سنوات ثم صارت خمس سنوات وهذه المدة غير كافية وخصوصا المستفيد الذي يعتبر من فئة الفقراء والمساكين ،اي انه لا يملك قوت يومه او يملك نصفه فقط ،وان هذا المشروع سيكون مصدر رزقه ومن غير المتوقع ان يستطيع تحقيق عائد يمكنه من تغطية نفقته وتسديد مبلغ القرض وخاصة وان المشاريع المقرضة لا تنتمي الى المشاريع ذات العوائد الكبيرة.

3-الجهة الدارسة للملف: يعتبر الاتجاه العام للعينة لهذا العامل ايجابي اذ اجاب ما نسبته 33.1% بموافق و27.5% محايد و16.4% بموافق جدا فيما عبّر 14.6% عن عدم موافقتهم و8.4% غير موافق مطلقا .

وهذا يعتبر امر ايجابي في القرض الحسن حيث يتم تسليم القرض الحسن على اساس دراسة الملفات ونوعية المشاريع.

4-مبدا التمليك: يلاحظ ان الاتجاه العام للعينة ايجابي حيث اجاب ما نسبته 31.7% بموافق و28.2% حياديين و17.8% موافق جدا و13.9% بغير موافق في حين عبروا بغير موافق بنسبة8.4% ،فمن ناحية صندوق الزكاة فان القرض الحسن لا يعتمد على مبدا التمليك وانما رد القروض الى البنك ويرجع سبب مبدا تمليك الى مذهب معتمد وهو المالكي ،والذي يرى بان التمليك شرط من شروط الزكاة ،اضافة الى ان الملكية التامة للمشروع تعني الحرية في اتخاذ القرار والتسيير مما يشكل تحفيزا للمستثمر لزيادة الاهتمام والحرص على المشروع.

5-المستفيدون من القرض: يتضح ان الاتجاه العام للعينة لهذا العامل ايجابي ،اذ اجاب ما نسبته 33.8% بموافق و30.3% عبروا عن حيادهم و13.6% موافق جدا في حين 22.3% عبروا عن عدم موافقتهم ،وهذا العنصر جد سلبي في الجزائر ،باعتبار المستفيد من القرض لا يملك حتى مكان لاستغلال المشروع على غرار

[1] وزارة الشؤون الدينية والاوقاف

المشاريع المختارة اضافة الى ما ذكرنا سابقا على ان منح القروض لا يتم الا على اساس دراسة لمؤهلات وقدرات صاحب المشروع.

7-تأثير العناصر الاتية على صندوق الزكاة الجزائري

جدول (3-3) نتائج عينة الدراسة حول تأثير العناصر التالية على صندوق الزكاة الجزائري

العبارة	الاستجابات					
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
استقلالية الصندوق	99	86	34	51	17	موافق جدا
	34.5%	%30	%17.8	%11.8	%5.9	
الرقابة على الصندوق	131	109	24	13	10	موافق جدا
	45.6%	38%	%8.4	%4.5	%3.5	
سياسة توزيع الزكاة في الصندوق	81	110	54	26	16	موافق
	%28.2	%38.3	%18.8	%9.1	%5.6	
كيفية تحصيل الزكاة في الصندوق	81	113	54	26	13	
	%28.2	%39.4	%18.8	%9.1	%4.5	موافق
سياسة الترويج والتوعية	114	96	34	33	10	موافق جدا
	39.7%	%33.4	%11.4	%11.5	3.5%	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

تشير الارقام في الجدول (3-34) الى ان اتجاهات عينة الدراسة ايجابية جدا وذلك حسب النتائج المبينة في الجدول اعلاه، والتي تشير الى درجه اجابة موافق والتي تؤكد على رضا جل افراد العينة وسنتناول كل نقطة بالتفصيل:

1)-استقلالية الصندوق :جاء الاتجاه العام بموافق جدا حيث اجاب ما نسبته 34.5% و30% بموافق، يليه نسبة 17.8% غير موافق و11.8% محايدين و5.9% غير موافق مطلقا، وهذا يفسر ان استقلالية الصندوق اذا توفرت تعتبر ايجابية فكلما زاد الاستقلال زادت الثقة ويعني استقلالية التوزيع والتحصيل وليست الاستقلالية التامة الا في حالة انشاء صندوق باستقلالية تامة و قانون خاص به.

2)-الرقابة على الصندوق: يلاحظ ان الاتجاه العام ايجابي وموافق جدا حيث اجاب ما نسبته 45.6% موافق جدا وتليه 38% موافق في حين عبّر ما نسبته 8.4% عن حيادهم و4.5% عن عدم موافقتهم و3.5% غير موافق مطلقا. ونرى ان الرقابة بكل نوعيها تؤثر على صندوق الزكاة فيوجد رقابة شرعية و رقابة مالية ورقابة ادارية وقد تزيد او تنقص من ثقة المزكين في الصندوق، فالرقابة الشرعية مهتمة بالجانب الشرعي فيما يخص احقية المستفيدين من الزكاة وطريقة توزيعها ،اما الرقابة المالية فتخص الجانب المالي ومنه المبالغ المحصلة وكيفية توزيعها والمشاريع الممولة ،اما الرقابة الادارية فتضمن السير الحسن للعملية و المساواة والعدل في التوزيع.

3)-سياسة توزيع الزكاة في الصندوق: يتضح الاتجاه العام للعينة بموافق حيث اجاب ما نسبته 38.3% بموافق و28.2% بموافق جدا في حين عبر 18.8% عن حيادهم و 9.1% بغير موافق و5.6% غير موافق مطلقا، وهو ما يعني ايضا اجماع شبه كلي على ان سياسة توزيع الزكاة تؤثر في صندوق الزكاة ،فكلما كان التوزيع وفق الحاجة والضرورة وفي ظل شفافية كلما زاد وعزز الثقة في الصندوق، والعكس صحيح.

4)-كيفية تحصيل الزكاة في الصندوق: يتضح ان الاتجاه العام للعينة موافق، اذا اجاب ما نسبته 39.4% بموافقتهم و28.2% عبروا عن موافقتهم التامة ،في حين عبّر 18.8% عن حيادهم و9.1% عن عدم رضاهم و13 شخص عن عدم موافقتهم المطلقة.

5)-سياسة الترويج و التوعية: يتضح من ان اتجاه العينة ايجابي (موافق جدا) اذا اجاب ما نسبته 39.7% عن موافقتهم التامة و33.4% عن موافقتهم و11.8% عن حيادهم و يليه 15%تعبر عن غير موافق وغير موافق مطلقا.

اي يعني ذلك كلما زادت التوعية و النصح بضرورة دفع اموال الزكاة الى الصندوق واشتراك الافراد مع الدولة في ذلك ومشاركة كبار المزكين في عملية التوزيع وكانت علنا، اضافة الى الندوات و الملتقيات التي تحس الفرد بواجبه اتجاه المجتمع ،اضافة الى نشر تقارير حول أداء الصندوق لمواجهة كافة طوائف المجتمع كل حسب مستواه وفهمه، يزيد ويقوي الثقة في الصندوق والعكس بالعكس.

ثامنا: مستقبل صندوق الزكاة في الجزائر

جدول رقم (3-35) نتائج عينة الدراسة حول مستقبل صندوق الزكاة الجزائري

العبارة	الاستجابات						
	ممتازة	جيدة	مقبولة	سيء	سيء جدا	لا اعرف	الاتجاه العام للعينة
مستقبل صندوق الزكاة في الجزائر	4	35	119	41	37	51	مقبولة
	%1.4	%12.2	41.5%	%14.3	%12.9	%17.8	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

يتضح ان الاتجاه العام للعينة مقبول اذ اجاب ما نسبته 41.5% و17.8% بلا اعرف لعدم اطلاعهم على صندوق الزكاة الجزائري، ويليه 3%.14عبروا عن مستقبل سيء نتيجة اطلاعهم على أدائه الحالي و12.9%سيء جدا و12.9% عبروا بان مستقبله جيد و4اشخاص لهم ثقة ممتازة ،و هو ما يفسر على انه تلميح ورسالة الى تحسين أداء الصندوق من خلال تعديل سياسات التوزيع والترويج و التوعية لأفراد المجتمع الجزائري .

9-اقتراحات لتطوير أداء صندوق الزكاة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية

جدول (3-36) اقتراحات لتطوير أداء صندوق الزكاة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية.

العبارة	الاستجابات					
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
زيادة القرض الحسن	87	97	64	26	13	موافق
	%30.3	33.8%	%22.3	%9.1	%4.5	
تغيير صيغة	73	87	67	48	12	

القرض الى صيغة التمليك	25.4%	30.3%	23.3%	16.7%	4.2%	موافق
تحويل مسؤولية	84	112	55	23	13	موافق
	29.3%	39%	19.2%	8%	4.5%	
زيادة الرقابة	159	96	21	5	6	موافق
	55.4%	33.4%	7.3%	1.7%	2.1%	جدا

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

تشير الارقام في الجدول (3-36) ان اتجاهات العينة ايجابية الى حد ما وسنتناولها بالتفصيل:

1)-زيادة حصة القرض الحسن: يعد الاتجاه العام للعينة لهذا العامل ايجابي لحد ما اذ اجاب ما نسبته 33.8% موافق و30.3% موافق جدا و 22.3% محايدين في حين عبر ما نسبته 9.1% عدم موافقتهم و13 %عن رفضهم التام ،ويفسر ذلك ان مبلغ القرض الحسن يتحدد حسب المبالغ المحصلة وعدد الطالبين للقرض وهذا امر لا يمكن الحكم عليه لأنه مرتبط بالحصيلة.

2)-تغيير صيغة القرض الى صيغة التمليك: يلاحظ ان اتجاه العينة ايجابي لحد ما اذ اجاب ما نسبته 30.3% بموافق و25.4% موافق جدا و 23.3% محايد في حين عبر 16.7% عن عدم موافقتهم و4.2% عدم موافقتهم التامة وهذا الاقتراح يعتبر جد مهم لتطوير صندوق الزكاة الجزائري ويرجع سبب ذلك ان التمليك مبدا اساسي من مبادئ الزكاة وان تغيير هذه الصيغة من شانه يؤدي الى تطوير اداء الصندوق ولكن بشروط مناسبة في اختيار المؤهلين لإعداد المشاريع وذوي الخبرة و تجدر الاشارة الى ان عزوف الكثير من المزكين وعدم قبولهم لفكرة القرض الحسن وقلة ثقتهم بالصندوق لان الاصل في الزكاة التمليك.

3)-تحويل مسؤولية القرض الحسن الى هيئة مستقلة تابعة لصندوق الزكاة: يعتبر اتجاه العينة موافق، اذ اجاب ما نسبته 39% موافق و29.3% موافق جدا و 19.2% عبروا عن حيادهم في حين عبر 12.5% عن عدم موافقتهم وعدم موافقتهم التامة ،وهذا ما يعني كذلك ان هذا الاقتراح ايضا مهم جدا لتطوير صندوق الزكاة الجزائري ،ويرجع سبب ذلك ان الطريقة المنتهجة في تقديم القرض الحسن واختيار المستحقين له عشوائية وهي طريقة غير موضوعية في حين ان وجود هيئة مستقلة تدرس الملفات من طرف اهل الخبرة و المتخصصين وتقديم القروض الحسنة بطريقة عادلة وموضوعية من شانه تطوير وتحسين اداء وثقة المزكين.

4)-زيادة الرقابة: يعد الاتجاه العام للعينة ايجابي جدا لذا اجاب ما نسبته 55.4% موافق جدا و33.4% بموافق و 7.3% عبروا عن حيادهم و5اشخاص عن عدم موافقتهم و6اشخاص عن عدم موافقتهم التامة. وهو ما يدل على ان زيادة الرقابة قد تؤدي الى تحسين اداء صندوق الزكاة و حتى تكون عملية منح القروض بشكل موضوعي وعادل ووفقا للأولوية.

-اختبار الفرضيات:

يحتاج اي باحث في دراسة العلاقة التأثيرية بين متغيرين او اكثر الى استخدام نماذج فعالة كنماذج الانحدار و تطبيقاته للتعرف على طبيعة العلاقة او مدى التأثير الحاصل بين هذه المتغيرات المستقلة والتابعة .

وتقوم هذه الدراسة على اختبار تأثير الزكاة وابعاده على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك باستخدام اسوب تحليل الانحدار، لما له من القدرة على بيان اثر متغير مستقل او اكثر على متغير تابع.

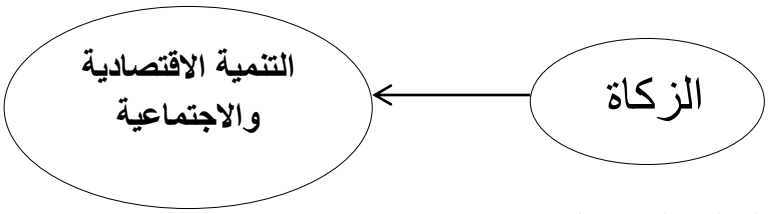

وتنص الفرضية البديلة على ما يلي:

- تؤثر الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1)-نتائج تحليل الانحدار لاختبار اثر الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- جدول (3-37) نتائج تحليل معامل الانحدار البسيط .

المتغيرات	A	الخطأ المعياري	Beta	قيمة محسوبةT	مستوى الدلالة
ثابت	1.279	0.232		5.521	0.000
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	0.281	0.058	0.275	4.829	0.000

متغير مستقل: الزكاة

-يتضح من خلال معامل Beta واختبار T ان الزكاة لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت قيمة Beta 27% عند مستوى دلالة 0.05 .

جدول رقم (3-38) نتائج تحليل التباين للانحدار Analysis of Variance ANova

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة D المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	7.899	1	7.899	23.316	0.000
الخطأ	96.556	285	0.339		
الكلي	104.456	286			

-ان قيمة D عند مستوى المعنوية (p-value=0.000<0.05) تدعونا لرفض فرضية H0 عند مستوى معنوية 5%.

وبالتالي تم قبول فرضية الدراسة H1 اي :يوجد تأثير معنوي للزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0.257	0.76	0.072	0.5820600

يتضح من خلال الجدول ان R-deux ajusté بلغ 7% وهذا معناه ان المتغير المستقل (الزكاة) يفسر 7% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع اي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،والباقي يعزى الى عوامل اخرى منها الخطأ العشوائي بنسبة 58% .

الفرع الثالث :نتائج دراسة الاستبيان الاول

من خلال التحاليل السابقة نجد ما يلي :

1-حجم الاموال التي يجمعها صندوق الزكاة الجزائري جعلت عدد المستفيدين من قروضه ضئيلة جدا وبالنتيجة حجم التمويل الفردي ضئيل لدرجة انه لا يكفي لإنشاء مشروع مصغر.

2-اما فيما يخص مصارف الزكاة فيتضح ان عينة الدراسة توجه معظم اموالها الى الاقارب لغرض الاستهلاك وللفقراء والمساكين فاذا تم تلبية الحاجات الاساسية لهم امكن لهم التوجه نحو الاستثمار ومساعدة اصحاب الحرف والنشاطات الصغيرة والتي يفتقر صاحبها الى تمويل.

3-اما بالنسبة لثقة العينة في صندوق الزكاة الجزائري كانت مقبولة الى حد ما وبالنسبة للجهة المفضلة في توزيع الزكاة فقد اختارت العينة الفرد هو الاساس في توزيع الزكاة وقد تم اقتراح من قبل المستجوبين على ان

يتم تخصيص في كل اقليم مكلّف بتسيير اموال الزكاة ويكون من اهل المنطقة اذ يشهد له هذا الاخير بالثقة و حسن الخلق والامانة، وتزويد المديرية الفرعية للصندوق او امام المسجد بقائمة المستحقين من اجل وصول الاموال للأحق بها واشراك المزكين في عملية التوزيع ليقتنعوا و يتأكدوا من وصول زكاتهم لأهلهم من جهة اخرى.

وقد يواجه مشروع صندوق الزكاة الجزائري عراقيل و صعوبات كثيرة كأي تجربة حديثة ولعل اهم المشاكل هي:

– مشكلة الثقة التي فقدت بعض هذه المؤسسات المصداقية وجعلت أغلبية المواطنين يفضلون تأدية الزكاة بصفة فردية– خصوصا في المؤسسات الطواعية.

–الحملة الاعلامية للصندوق تفتقد الى الجدية والانتظام في تطبيق الاستراتيجية والاستغلال الرشيد للفرص المتاحة .

–ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل خاصة في السنوات الاخيرة في المجتمع الجزائري ،يعد من ابرز المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق.

– مخاطر المشاريع الاستثمارية الممولة من مؤسسات الزكاة و التي تحتاج للمزيد من المتابعة و المراقبة المستمرة، و إلا فسوف يكون مصيرها الضياع.

– غياب ثقافة الزكاة عند بعض الأفراد و المؤسسات الخاصة في هذه الدول.

– تهرب وتحايل شريحة كبيرة من كبار المزكين عند أداء الزكاة وإحجامهم عن تأديتها في بعض الأحيان صراحة.

المطلب الرابع: معالجة الاستبيان الخاص بالمستفيدين من القرض الحسن

الفرع الاول : اختبار ثبات وصدق الاستبيان

الجدول رقم (3–39) توزيع معامل الفا كرومباخ

المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
المستفيدين	28	0.768

المصدر :من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج spss)

من خلال الجدول يلاحظ ان معامل الثبات مرتفع نسبيا وهو يتراوح بين (0.7و0.8) والذي بلغ نسبة 0.768% و هذا ما يطمئن الى ثبات وصدق اداة الدراسة.

الفرع الثاني: تقديم خصائص العينة

1-الجنس

1- يبين الجدول (3-40) توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة%
ذكر	10	%83.3
انثى	2	16.7%
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-16) توزيع العينة حسب متغير الجنس

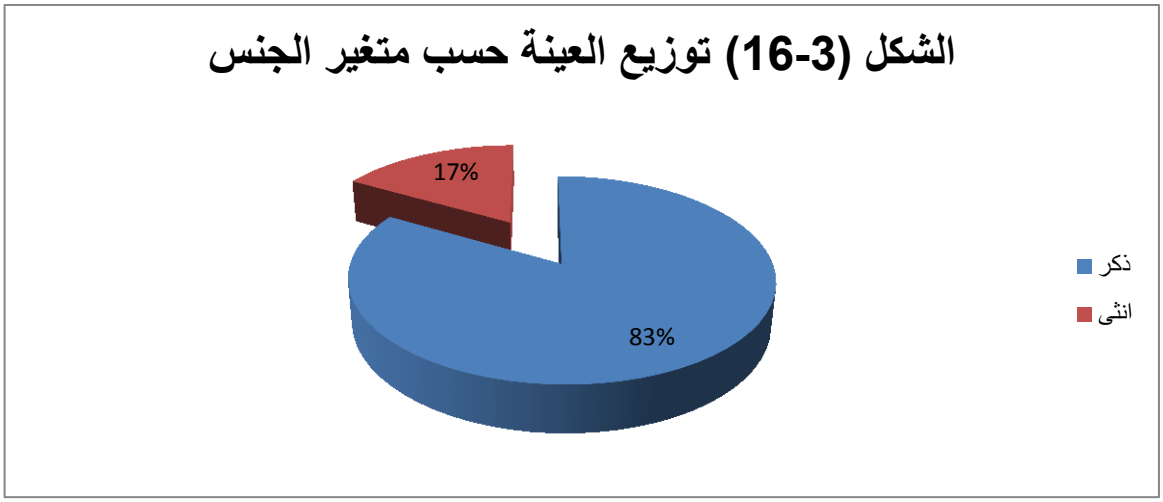

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

من خلال متغير الجنس يلاحظ ان ما نسبته 83% يمثلون الذكور و 17% يمثلون الاناث ،هذا راجع لارتفاع عدد طلبات فئة الذكور للطلب على القرض الحسن مقارنة بفئة الاناث

2-الحالة الاجتماعية

يمثل الجدول (3-41)توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الوضعية	التكرارات	النسبة%
متزوج(ة)	9	%75
اعزب	3	25%
ارمل(ة) مطلق(ة)	0	%0
المجموع	12	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-17)توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

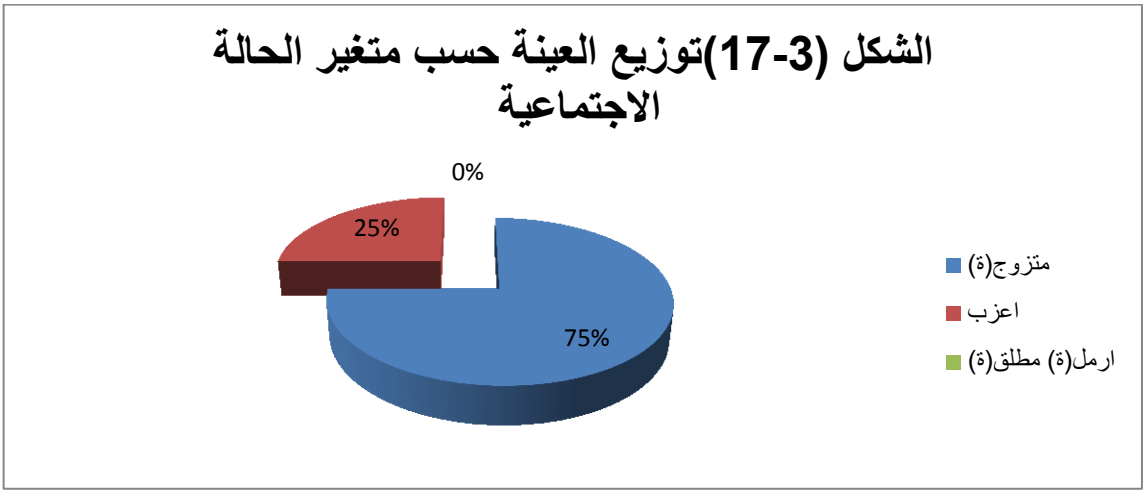

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج EXEL

يلاحظ من خلال متغير الحالة الاجتماعية ان ما نسبته 75% من المستفيدين ينتمون الى فئة متزوجين، و 25% منهم ينتمون الى فئة العزاب، اما بالنسبة لفئة ارمل و مطلق فهي منعدمة، وهذا توجه منطقي للعينة باعتبار ان فئة المتزوجين بحاجة اكثر للقروض الحسنة من غيرهم .

3-السن

الجدول (3-42) توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة
اقل من 30	3	25
من30الى50	9	75
اكبر من50	0	0
المجموع	12	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

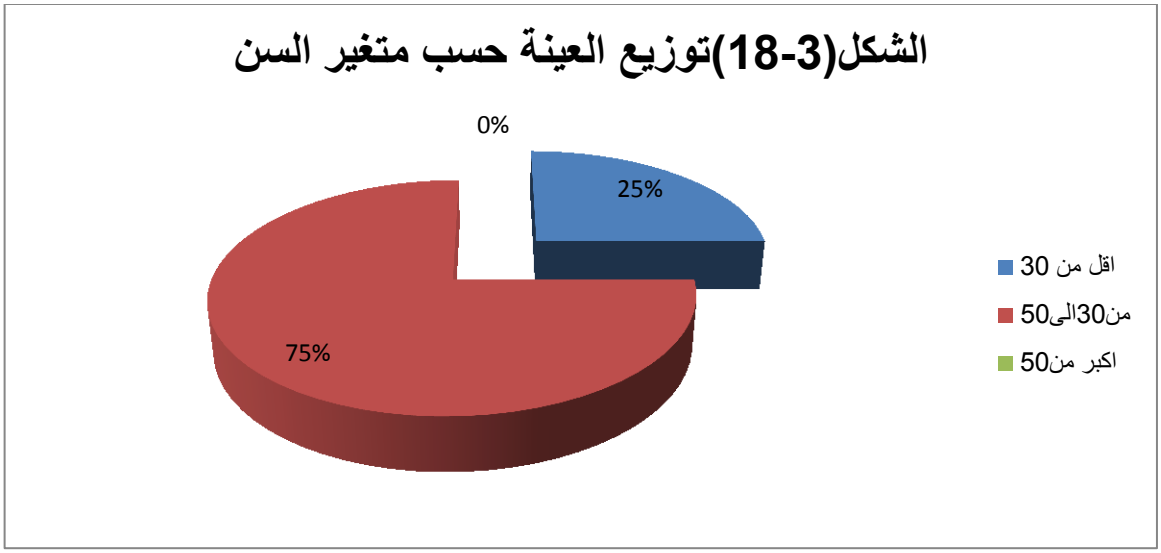

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

يوجد نسبة 75% من المستفيدين ذوي الفئة العمرية من30الى 50 سنة لأنها الفئة الاكثر نشاط ، وتليها نسبة 25% من المستفيدين تمثل الفئة العمرية اقل من 30 سنة اما فئة اكبر من 50 سنة فهي منعدمة لأنها فئة اقل نشاط .

4-المستوى التعليمي

الجدول (3-43) توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
شهادة مدرسية	7	58.3
ثانوي	5	41.7
جامعي	0	0
المجموع	12	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-19)توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

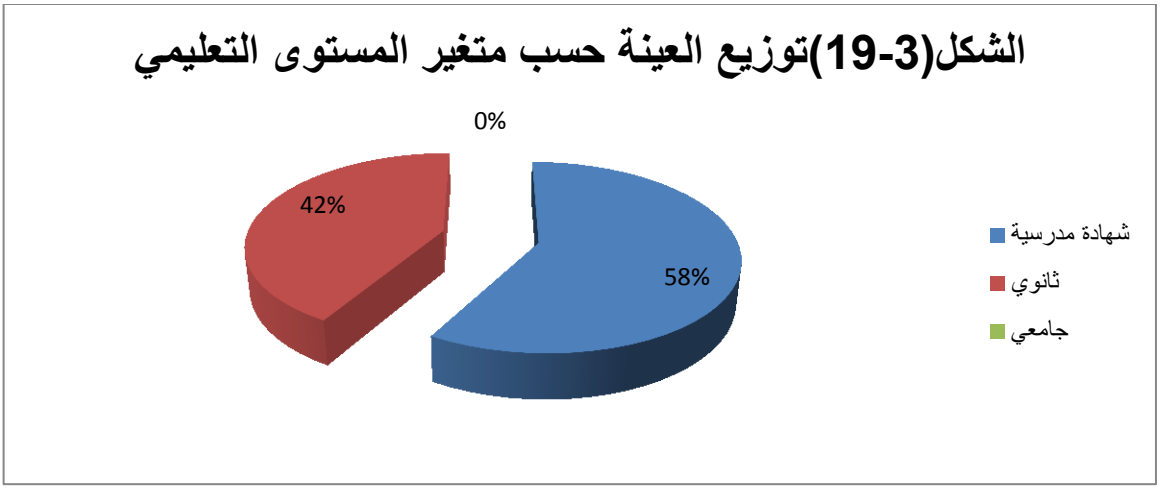

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان ما نسبته 58% تمثل المستفيدين الحاملين للشهادة المدرسية، فيما بلغ ما نسبته 42% تمثل المستفيدين الحاملين للشهادة ثانوي، اما المستوى الجامعي فعددهم منعدم، وهذا يعكس عدم اهتمام ذوي الشهادات العليا بفكرة الاقتراض من صندوق الزكاة ،كما نرى من جهة اخرى عدم التوعية من طرف السلطات العليا.

5-الخبرة المهنية

جدول (3-44)توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة
اقل من 10سنوات	6	50
من 10الى 20سنوات	3	25
اكثر من 20 سنة	3	25
المجموع	12	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-20)توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

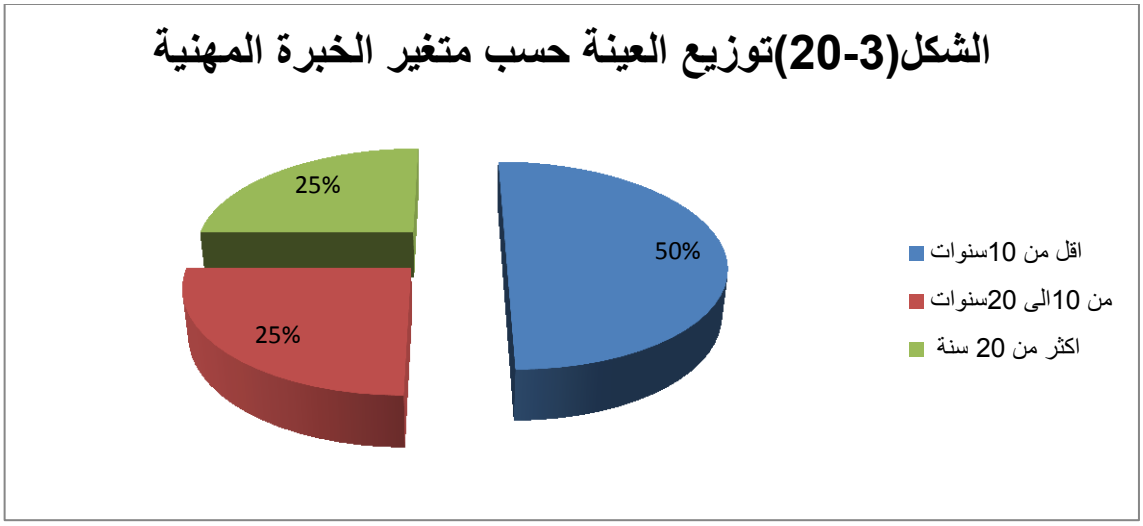

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان 50% من المستفيدين خبرتهم اقل من 10 سنوات وهذا عامل سلبي حيث نعلم ان قلة الخبرة قد تؤدي بعض الاحيان الى فشل المشروع، اما نسبة 25 % من المستفيدين تتراوح خبرتهم من 10 الى 20 سنة فما فوق، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي على استمرارية المشروع.

6-الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري

جدول((3-45)توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري

الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري	التكرارات	النسبة%
مطلع	4	%33.3
نوعا ما	1	%8.3
غير مطلع	7	%58.3
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-21)توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري

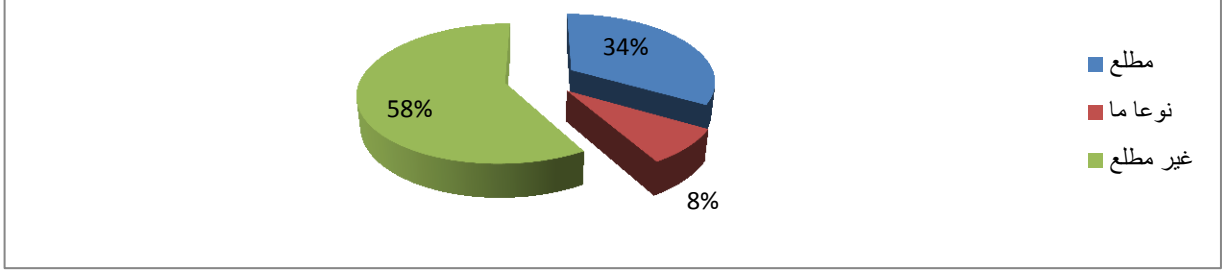

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ما نسبة 58 % تمثل الفئة الغير مطلعة من المستفيدين من القرض الحسن على صندوق الزكاة الجزائري و نقص المعلومات الكافية عندهم قد يواجه بعض الصعوبات عند عملية تسليم القرض، و تليها نسبة 34% من المستفيدين المطلعون على صندوق الزكاة و 8% الفئة المطلعة نوعا ما، فالاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري و تنظيماته يسهل و يزيد من توعية الافراد حول القرض الحسن.

الفرع الثاني: تقييم الوضعية الاجتماعية للمستفيدين من القرض الحسن

1-مجال المشروع

جدول (3-46) توزيع العينة حسب متغير مجال المشروع

مجال المشروع	التكرارات	النسبة%
تجارة	5	41.7%
صناعة	2	%16.7
خدمات	2	16.7%
فلاحة	3	%25
المجموع	12	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-22)توزيع العينة حسب متغير مجال المشروع

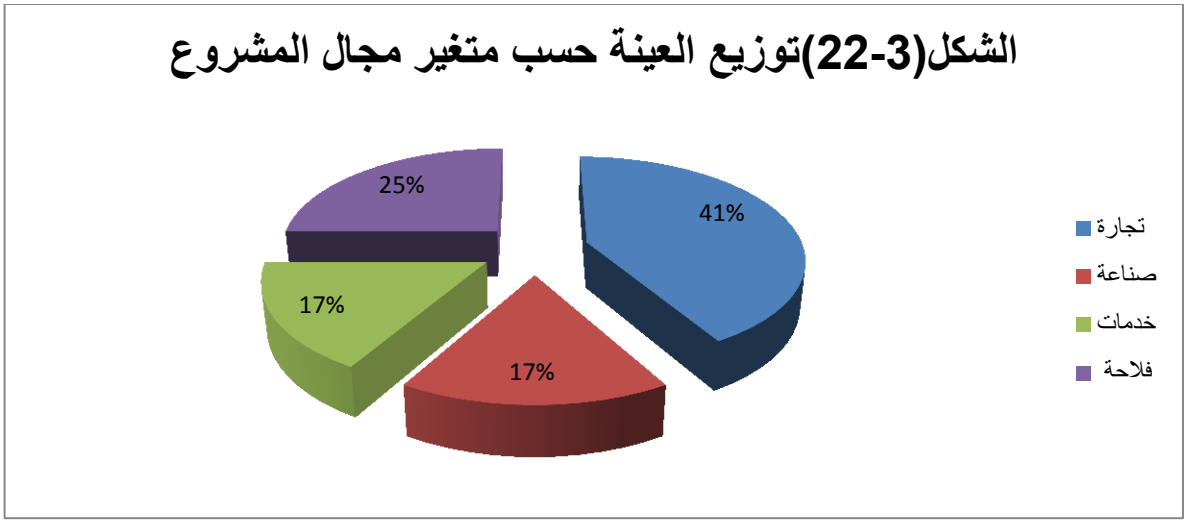

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان اغلبية المستفيدين بنسبة 41% تتركز مشاريعها في التجارة ،اما نسبة 25% فتتركز مشاريعها في الفلاحة و نسبة 17% تتركز في مشاريع الخدمات و الصناعة، و ذلك لقلة المتخصصين في مجال الصناعة والخدمات مقارنة بالتجارة .

2-نوعية المشروع

جدول(3-47)توزيع العينة حسب متغير نوعية المشروع

المرحلة الحالية للمشروع	التكرارات	النسبة%
مشروع جديد	4	33.3%
توسعة المشروع	8	%66.6
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-23)توزيع العينة حسب متغير نوعية المشروع

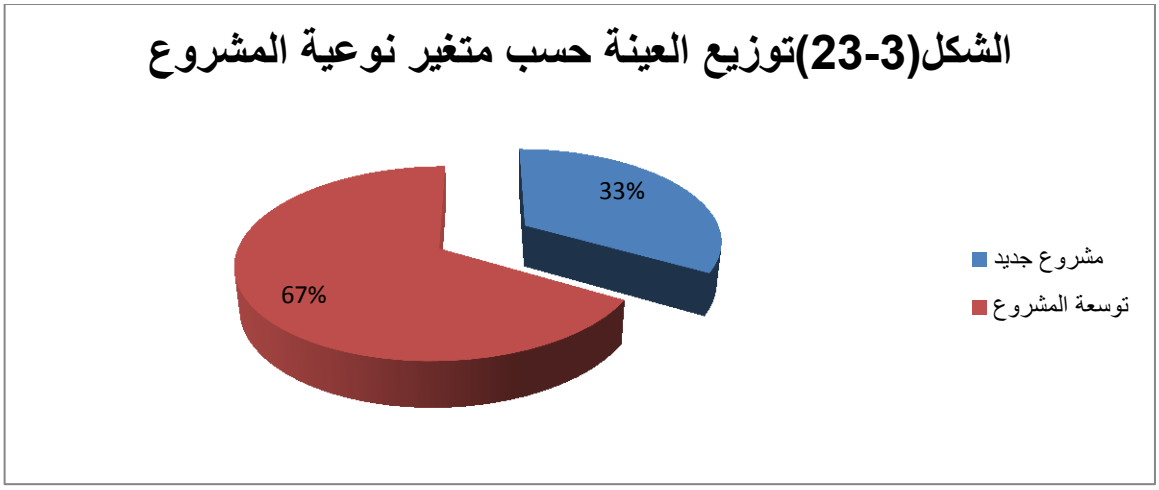

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

يلاحظ ان 67% من المستفيدين يقترضون من الصندوق لغرض توسعة المشروع ،اما نسبة 33% كان الدافع من وراء استفادتهم من القرض الحسن هو انشاء مشروع جديد.

3-كلفة المشروع

جدول(3-48)توزيع العينة حسب متغير كلفة المشروع

كلفة المشروع	التكرارات	النسبة%
اقل من 20مليون	1	%8.3
من20الى 30مليون	10	%83.3
اكثر من30مليون	1	%8.3
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-24)توزيع العينة حسب متغير كلفة المشروع

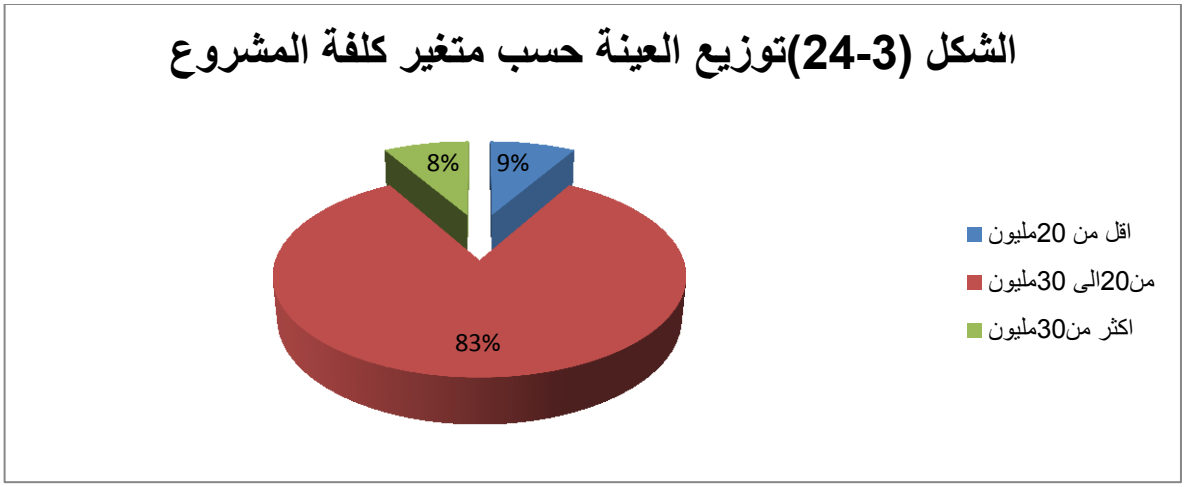

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان 83% مستفيد تحصلوا على قيمة القرض الحسن من 20 الى 30 مليون، وما نسبته 9% مستفيد بلغت قيمة القرض ب اقل من 20مليون،و 8% مستفيد بلغت قيمة القرض لديهم اكثر من 30مليون.

4-المحل المزمع استغلاله

جدول (3-49)توزيع العينة حسب متغير المحل المزمع استغلاله

المحل المزمع استغلاله	التكرارات	النسبة%
ملك خاص/ورثة	3	%25
كراء	9	75%
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-25)توزيع العينة حسب متغير المحل المزمع استغلاله

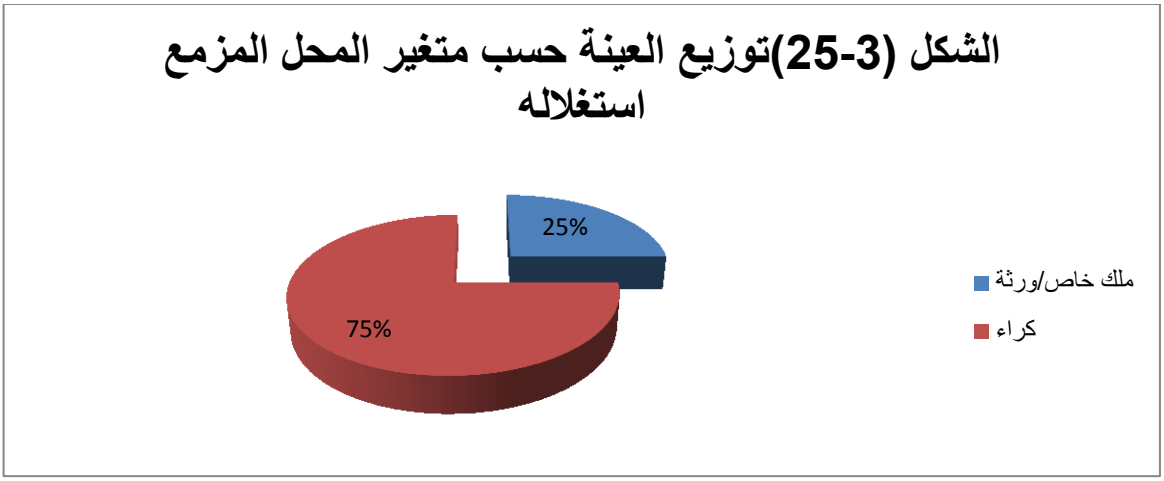

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 75% مستفيد يستغلون محل كراء لمزاولة المشروع، اما نسبة 25% مستفيد تم استغلالهم لملكهم الخاص خلال مشروعهم، وهذا ما يوجب على هيئة الزكاة ان توفر للمستفيدين مكان المشروع قبل تقديم القرض وهذا ما يدخل في دراسة جدوى المشروع.

5-عدد العمال الموظفين

جدول (3-50)توزيع العينة حسب متغير عدد العمال الموظفين

عدد العمال الموظفين	التكرارات	النسبة%
لا احد	6	%50
من1الى5	6	50%
من6الى10	0	%0
اكثر من10	0	0%
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-26)توزيع العينة حسب متغير عدد العمال الموظفين

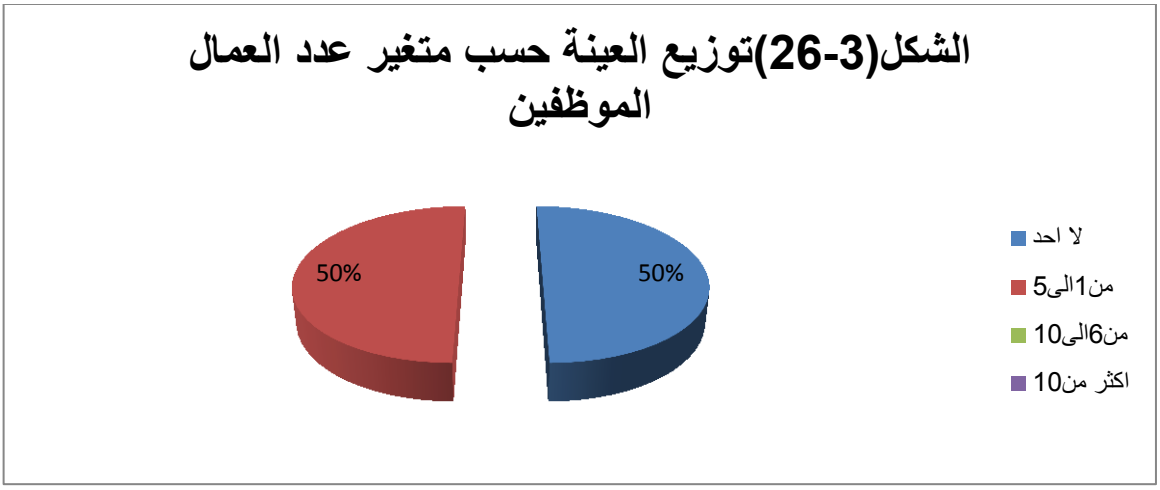

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 50% مستفيد حول المشروع لا يوظف اي عامل في مشروعه نظرا للإمكانيات التي لا تسمح له بذلك، و50% مستفيد قادر ان يوظف من 1 الى 5 وهذا حسب طبيعة المشروع.

6-تقييم رضا المستفيدين حول المشروع

جدول رقم (3-51) تقييم رضا المستفيدين حول المشروع

العوامل	نعم	لا	الاتجاه العام للعينة
فكرة القرض الحسن	11	1	نعم
	%91.7	%8.3	
مبلغ القرض	4	8	لا
	33.3%	%66.7	
مدة سداد القرض	4	8	لا
	%33.3	%66.7	
الاقتناع بالمشروع	5	7	لا
	%41.7	%58.3	
مراقبة هيئة الزكاة	6	6	—
للمشاريع الاستثمارية	%50	%50	
وجود تكوين ودعم من	7	5	نعم
طرف السلطة المعنية	%58.3	%41.7	

التفكير في تطوير المشروع	**10**	**2**	**نعم**
	%83.3	**16.7%**	
تجربة القرض الحسن	**10**	**2**	**نعم**
	83.3%	**%16.7**	

من خلال اجابات المستفيدين في الجدول اعلاه نلاحظ ان الاتجاه العام للعينة يشير الى ان هناك رضا من قبل المستجوبين حول المشروع وذلك في الفقرات التالية:

-**فكرة القرض الحسن** :اذا اجاب ما نسبته 91.7% بنعم و 8.3% ب :لا

- **وجود تكوين ودعم من طرف السلطة المعنية:** اذا اجاب ما نسبته 58.3 بنعم و41.7 ب :لا

- **التفكير في تطوير المشروع:** اذا اجاب ما نسبته 83.3 بنعم و16.7 ب:لا

- **تجربة القرض الحسن:** اذ اجاب ما نسبته 83.3% بنعم و16.7% ب:لا

اما عدد الفقرات التي تبين عدم رضا المستفيدين تتمثل في:

-مبلغ القرض: اذا اجاب ما نسبته 33.3%بنعم و66.7% ب:لا

-مدة سداد القرض: اذا اجاب ما نسبته 33.3%بنعم و66.7 %ب:لا

-الاقتناع بالمشروع: اذا اجاب ما نسبته41.7% بنعم و 58. 3% ب:لا

7-متابعة المشروع : جدول(3-52)توزيع العينة حسب متغير المتابعة

المتابعة	التكرارات	النسبة%
دورية	3	%25
غير دورية	8	66.7%
المنتفع يرفض المتابعة	1	%8.3
المجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-26)توزيع العينة حسب متابعة المشروع

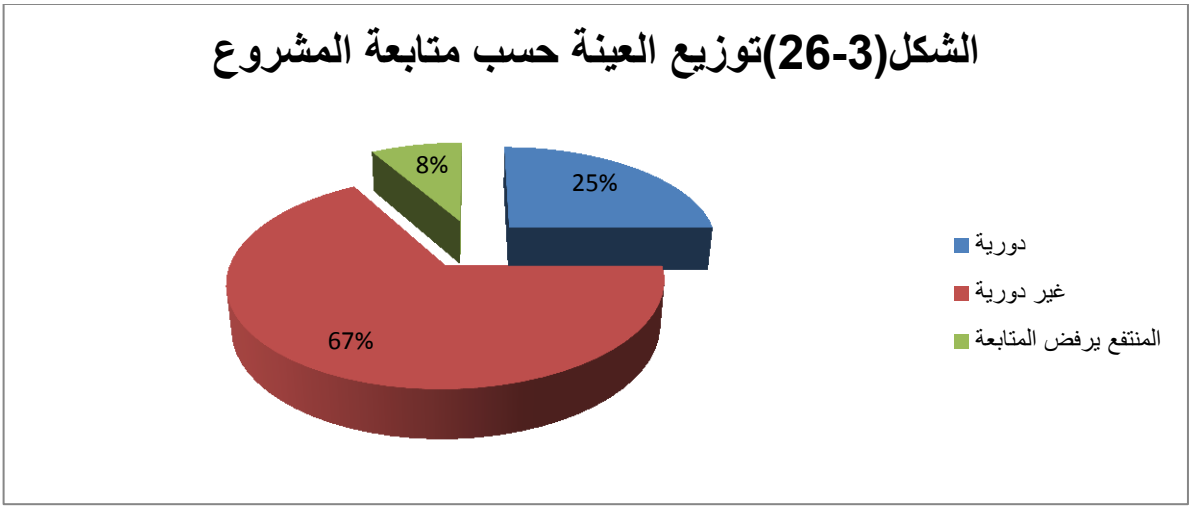

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 67% من المستفيدين يتلقون المتابعة غير دورية من طرف الهيئة التابعة للزكاة، و25% مستفيد يتلقون متابعة دورية، اما نسبة 8% رافضون للمتابعة من طرف الهيئة ،و ان للرقابة دور مهم في نجاح واستمرارية المشروع .

8-مساهمة المشروع في ارتفاع المداخيل

جدول(3-53)توزيع العينة حسب متغير مساهمة المشروع في ارتفاع المداخيل

ارتفاع المداخيل	التكرارات	النسبة
نعم	5	33.3
نوعا ما	3	25
لا	4	41.7
المجموع	12	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-27)توزيع العينة حسب متغير مساهمة المشروع في ارتفاع المداخيل

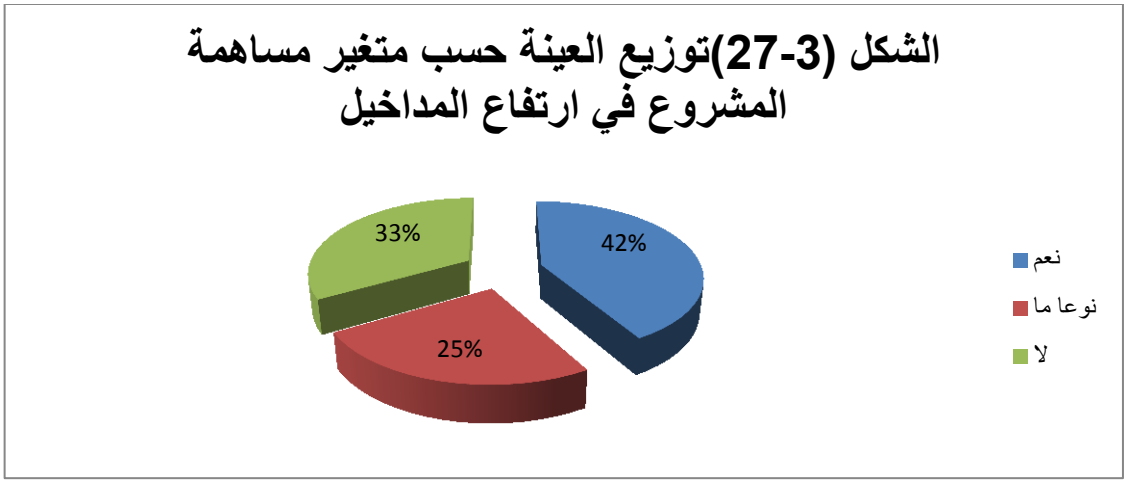

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 42% من المستفيدين شهدوا ارتفاع مداخيلهم من خلال مشروع القرض الحسن،و33% من مستفيدين لم ترتفع مداخيلهم ،اما نسبة25% من المستفيدين فشهدوا ارتفاع طفيف.

-نسبة ارتفاع المداخيل

جدول (3-54)توزيع العينة حسب متغير نسبة ارتفاع المداخيل

نسبة ارتفاع المداخيل	التكرارات	النسبة%
من0الى25%	11	91.7%
من25الى50%	1	%8.3
من50الى100%	0	%0
المجموع	12	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-28)توزيع العينة حسب متغير نسبة ارتفاع المداخيل

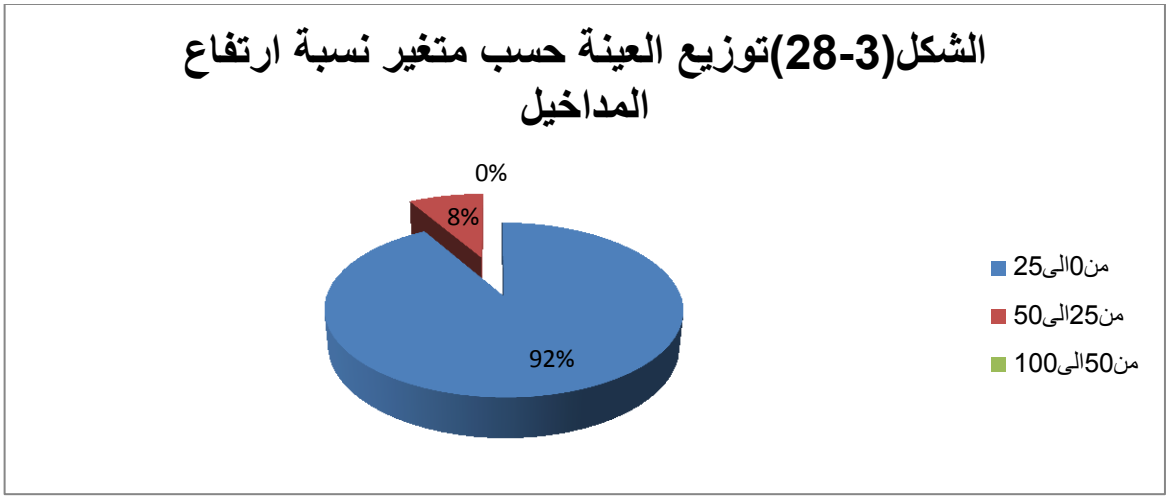

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 92% ارتفعت نسبة مداخيلهم من 0 الى 25% وهذه نسبة قليلة جدا مقارنة بالظروف المعيشية الانية، في حين مستفيد واحد ارتفع مدخوله من 25 الى 50%.

9-تقييم المسكن الحالي

جدول(3-55)توزيع العينة حسب تقييم المسكن الحالي

تقييم المسكن	التكرارات	النسبة%
كراء	4	33.3%
ملك خاص	5	%41.7
مع العائلة	3	%25
المجموع	12	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-29)توزيع العينة حسب متغير تقييم المسكن الحالي

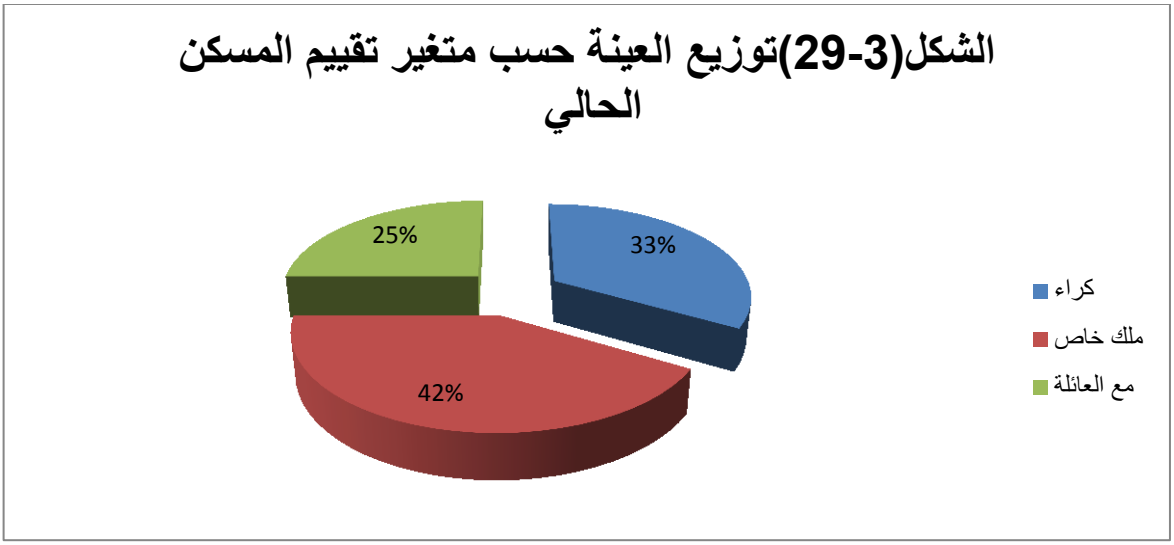

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان 42% مستفيدين يمتلكون مسكن خاص، ونسبة 33% مستفيد نوعية مسكنهم كراء، ونسبة 25% يسكنون مع العائلة. وهذا ما يطابق التحليل السابق بان عدم ارتفاع المداخيل قد لا يمكنهم من توفير مسكن خاص .

10-تقييم الحالة الصحية لأفراد العائلة

جدول (3-56)توزيع العينة حسب متغير الحالة الصحية لأفراد لعائلة

الصحة	التكرارات	النسبة%
جيدة	9	%75
متوسطة	3	25%
دون المتوسط	0	%0
المجموع	12	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان و مخرجات برنامج SPSS

الشكل(3-31)توزيع العينة حسب متغير الحالة الصحية لافراد العائلة

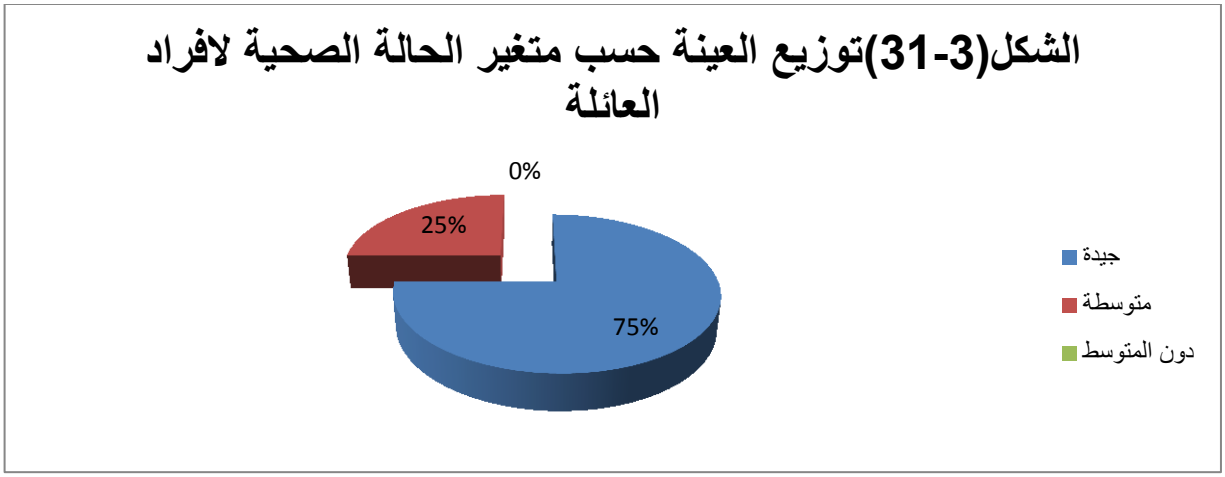

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان نسبة 75% من المستفيدين يتمتعون بصحة جيدة ،في حين بلغت نسبة 25% يتمتعون بحالة صحية متوسطة .

11-تقييم المستوى المعيشي للمستفيدين :جدول(3-57) توزيع العينة حسب متغير تقييم المستوى المعيشي للمستفيدين

العبارة	التكرار / النسبة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	الاتجاه العام للعينة
المستوى المعيشي	ت	1	9	0	2	0	موافق
	%	%8.3	%75	%0	%16.7	%0	
الاكتفاء الذاتي	ت	0	9	0	3	0	موافق
	%	%0	%75	%0	%25	%0	
تغطية التكاليف	ت	0	8	0	4	0	موافق
	%	%0	%66.7	%0	%33.3	%0	
الوصول الى الرفاهية	ت	0	0	2	7	3	غير موافق
	%	%0	0%	16.7%	%58.3	%25	

نلاحظ ان الاتجاه العام للعينة موافق في الفقرات التالية :

-المستوى المعيشي: اذ اجاب ما نسبته 75% بموافق.

-تحقيق الاكتفاء الذاتي: اذ اجاب ما نسبته75% بموافق.

-تغطية تكاليف الحياة اذ اجاب ما نسبته 66.7% بموافق.

اما الاتجاه الغير الموافق فتمثل في العامل التالي:

الوصول الى حالة الرفاهية :اذا اجاب ما نسبته ب 58.3%.

-اذا اصبحت مزكي لمن تعطي اموالك

جدول(3-58)توزيع العينة حسب متغير اعطاء اموال الزكاة

لمن تعطي زكاتك	التكرارات	النسبة%
صندوق الزكاة	9	%75
للمستحقين	3	25%
مجموع	12	%100

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج spss)

الشكل(3-33)توزيع العينة حسب متغير اعطاء الزكاة

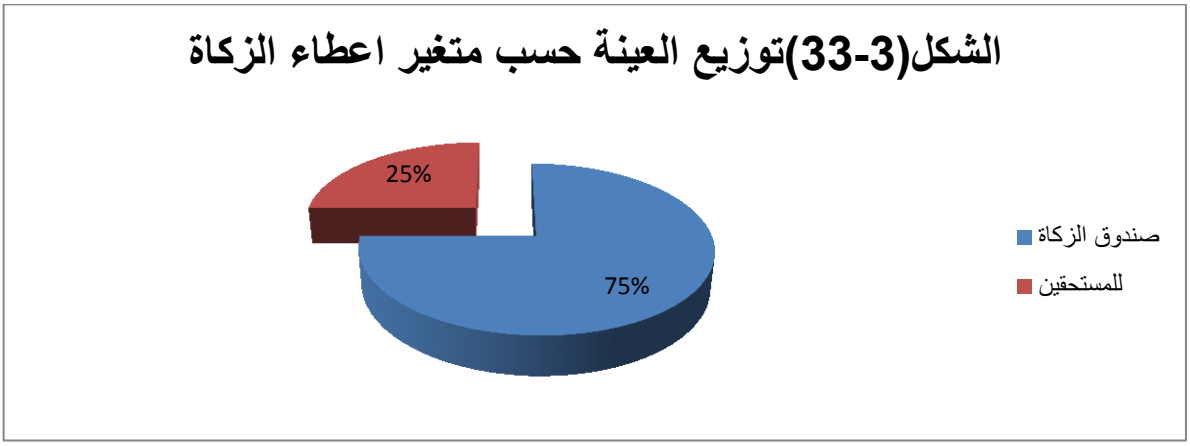

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج Excel)

نلاحظ ان ما نسبته 75% يفضلون دفع زكاتهم الى الصندوق وهذا راجع الى الوفاء و الثقة بينهم و بين الصندوق ذاته، و نسبة 25% يفضلون دفعها الى المستحقين وحسب ما راوه من عدم مصداقية الصندوق.

نتائج دراسة الاستبيان الثاني : من خلال التحاليل السابقة لقد تم استخلاص النتائج التالية :

– نلاحظ ان افراد العينة تهتم بالقرض الحسن وتعتبره مصدرا هاما للاستثمار ومشجع مهم من مشجعاته ولكن هناك بعض المشاكل التي عرقلت مسايرة المشروع نذكر منها:

– مبلغ القرض الحسن يعتبر غير كاف لإنشاء المشروع وكذلك مدة سداد القرض غير موافق عليها ذلك أن القروض الحسنة المقدمة يتم استرجاعها في أجل أقصاه خمسة سنوات ليتم توزيعها فيما بعد على شباب بطالين آخرين بهدف تضاعف عدد مناصب الشغل وهذا ما لم يتوافق مع المستفيدين اصحاب المشاريع على ان يتم رد الاموال في مدة قصيرة .

كما لم يساهم اي من هذه المشاريع في معالجة البطالة و عدم خلق فرص عمل اضافية وبالتالي انخفاض الانتاج وانما وصلت الى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط ،بالإضافة الى ذلك فاني اريد الاشارة الى ان هناك 8 اشخاص من مستفيدين تحصلوا على القرض من غير القيام بالمشروع وهذا راجع لعدم توفر المحل(مكان المشروع)،لهذا يمكننا القول ان صندوق الزكاة بولاية معسكر لم يساهم في تمويل التنمية المحلية .

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى دراسة حالة صندوق الزكاة من خلال جانبين: الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم التعرض في الجانب النظري الى تجربة الجزائر والتي تعتبر تجربة فتية في ميدان الزكاة، حيث تم انشاء صندوق الزكاة سنة 2003،وتمت بولايتين نموذجيتين وهما عنابة وسيدي بلعباس ،ثم عممت التجربة في كل ولايات الوطن، ورغم قصر الفترة الزمنية للتجربة الا انها حققت نتائج مقبولة وخاصة بعد اعطاء التجربة نوعا من الاضافة وهي زيادة التكافل الاجتماعي ، ومن جهة اخرى تمت الدراسة الميدانية من خلال التقرب المباشر من المزكين و الاكاديميين الى جانب ذلك تم اجراء مقابلات مع المستفيدين من القرض الحسن لتقييم وضعهم المعيشي ولمعرفة اثر تمويل القرض الحسن على حياتهم الاجتماعية .وتم معالجة المعطيات بتحليل الوصفي الاحصائي ومن خلال التحاليل تم استخلاص مجموعة من النتائج :

-حجم الاموال التي يجمعها صندوق الزكاة الجزائري جعلت عدد المستفيدين من قروضه ضئيلة جدا وبالنتيجة حجم التمويل الفردي ضئيل لدرجة انه لا يكفي لإنشاء مشروع مصغر.

- مشكلة الثقة التي فقدت بعض هذه المؤسسات المصداقية وجعلت أغلبية المواطنين يفضلون تأدية الزكاة بصفة فردية- خصوصا في المؤسسات الطواعية.

-ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل خاصة في السنوات الاخيرة في المجتمع الجزائري ،يعد من ابرز المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق.

- مخاطر المشاريع الاستثمارية الممولة من مؤسسات الزكاة و التي تحتاج للمزيد من المتابعة و المراقبة المستمرة، و إلا فسوف يكون مصيرها الضياع.

- تهرب وتحايل شريحة كبيرة من كبار المزكين عند أداء الزكاة وإحجامهم عن تأديتها في بعض الأحيان صراحة.

مبلغ القرض الحسن يعتبر غير كاف لإنشاء المشروع وكذلك مدة سداد القرض غير موافق عليها ذلك أن القروض الحسنة المقدمة يتم استرجاعها في أجل أقصاه خمسة سنوات ليتم توزيعها فيما بعد على شباب بطالين آخرين بهدف تضاعف عدد مناصب الشغل وهذا ما لم يتوافق مع المستفيدين اصحاب المشاريع على ان يتم رد الاموال في مدة قصيرة.

الخـاتمة العـامة

ظهر الاقتصاد التضامني بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة الى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي :التضامن ،وقد وجد صدى في سياق الازمات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي أنتجها النظام الرأسمالي .

وفي هذا الإطار يستند الاقتصاد التضامني الى الرغبة في وضع الانسان في صلب العملية الاقتصادية والانتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة، وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية القائمة على ثقافة "السوق ذي التنظيم الذاتي " حيث يهدف الى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية ،وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية كمبادئ بديلة أو "مصححة موازية" للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة رأس المال.

فإن الاساس الذي نعتمد عليه هو أن هذا القطاع ليس منافسا للقطاع العام أو الخاص، بل يتوجه أساسا الى المكامن التي لا يدركها القطاع العام والخاص فيخلق منظومة مكملة للقطاعين الأساسيين لها قيمتها المضافة وإسنادها للتنمية وتوفيرها لفرص الشغل والأكثر من ذلك قدرتها على مجابهة الاقتصاد الغير منظم واحتواء جزء من العاملين فيه وقدرته على بلوغ الفئات والمناطق الأقل تنمية وخاصة الوسط الريفي والفئات المحرومة.

وللاقتصاد التضامني هدفين: أولا تقديم الدعم للفئة المعوزة التي توجد على هامش النظام الاقتصادي والاجتماعي هذا من جهة ،ومن جهة اخرى إعادة الحميمية (convivialité)والدفء والعلاقات الاجتماعية كما يسعى لتحقيق التوزان الاقتصادي والعدالة الاجتماعية انطلاقا من المستوى المحلي الى المستوى العالمي عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية ،هذه الأهداف تعتبر أساسا للتنمية الاجتماعية وهي في نفس الوقت اهداف اقتصادية.

فهو يعد من أهم الآليات المستخدمة للمشاركة في النهوض بالمجتمعات في عصرنا الحالي وأهميته تزداد يوما بعد يوم فهناك قاعدة مسلم بها أن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات افرادها ومجتمعاتها ، ومع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية واصبحت في تغير مستمر ،لذلك كان لابد من وجود جهة اخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ألا وهو الاقتصاد التضامني.

في هذا الاطار سعت الدراسة الى التركيز على أداة الزكاة كإحدى أدوات الاقتصاد التضامني ودورها في تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات ومعالجة الاختلال في توزيع الثروات والمداخيل.

فالزكاة تعدّ وسيلة فعالة من وسائل اعادة توزيع الثروة بين افراد المجتمع على أساس عادل، فهي تؤخذ من الغني وتعطى للفقير وتحفزه على العمل ،وتعمل بالتأثير على الاستقرار الاقتصادي ، فتؤثر على الطلب الكلي من خلال الاستهلاك والطلب عليه ،والتشغيل ومستوى الانفاق مما يؤدي الى رفع المداخيل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساعد على تحريك عجلة الانتاج عن طريق تشجيع الاستهلاك وذلك بتحول جزء من الدخل للفئة ذات الميل الحدي الاستهلاك المرتفع لزيادة الطلب المحلي، وتحفيز الثروة المعطلة على المساهمة في الدورة الاقتصادية كما انها تقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية و الآفات الاجتماعية فهي تقلل من الركود و التضخم كما انها وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة.

فالجزائر تعتبر فتية في ميدان تنظيم الزكاة حيث تم انشاء صندوق الزكاة سنة 2003 ورغم قصر الفترة الزمنية الا انها حققت نتائج مقبولة، و خاصة بعد إعطاء التجربة نوعا من الإضافة وهي زيادة التكافل الاجتماعي وفتح باب من أبواب الرزق عن طريق استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية عن طريق آلية القرض الحسن و التخفيف من ظاهرة الفقر والتقليل من مشكلة البطالة ودعم التنمية المحلية .

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن هناك محدودية لنشاط صندوق الزكاة سببه انعدام الثقة من جهة ، و قلة حصيلة اموال الزكاة من جهة اخرى.

و يظهر جليا ان الجزائر تعاني بصورة عامة من القصور في أداء مؤسسة الزكاة وبالتالي عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الاساسية والتعامل مع مشاكل الفقر والبطالة والتهميش ،لذلك يمكننا القول ان الاقتصاد التضامني في الجزائر لم ينجح بما فيه الكفاية في خلق مناصب الشغل ،وان هشاشة الاقتصاد الوطني حاليا نتج عنه ضعف الاقتصاد التضامني وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية، لذلك نرى أن الاقتصاد التضامني لا يمثل اليوم في الناتج الداخلي الخام PIB الا نصيب محدود جدا في حين انه في الدول المتقدمة يمثل 10%.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالعودة الى فرضيات الدراسة المقترحة في بداية البحث وبعد استعراض الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي كانتا نتائج اختبار الفرضيات كما يلي :

بالنسبة للفرضية الاولى:

الاهتمام بمرتكزات الاقتصاد التضامني يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاسلامية والخروج من بوتقة الفقر ،تم اثبات صحتها من خلال الفصل الثاني حيث ركزت على الاوقاف والزكاة كعنصرين مهمين في ترقية المجتمع فهما فعّالان جدّا في مكافحة كل مظاهر الفقر والبطالة التي خنقت مجتمعاتنا.

بالنسبة للفرضية الثانية :

يؤثر صندوق الزكاة الجزائري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تم اثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية والتي بلغت نسبة محدودة جدا .

نتائج الدراسة :

تم التوصل في نهاية الدراسة الى مجموعة من النتائج في الجانبين النظري والتطبيقي:

اولا :الجانب النظري

1-الاقتصاد التضامني هو اقتصاد مبني على قيم ومبادئ التضامن والتآزر وترسيخ روح المسؤولية،

و يعمل على التوفيق بين مبادئ الانصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية و بين المبادئ والغايات الانسانية للتنمية .

2-تعمل الزكاة بالتأثير على المفردات الاقتصادية وخاصة التوزيع والذي ينظم هذه المفردات بطريقة عادلة فتؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على الاستهلاك ،والطلب عليه و التشغيل ،ومستوى الانفاق مما يؤدي الى رفع الدخول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي و الذي يؤثر بدوره لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

3-ان خصوصية المجتمع الاسلامي والجزائري خاصة الذي يرفض الربا ويحاربها بشتى الوسائل ،تفرض ايجاد بديل اسلامي للقروض الربوية وذلك لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال القروض الحسنة.

ثانيا :الجانب التطبيقي

1-ان الاقتصاد التضامني يعتبر اداة مكملة لحل أكبر مشكلتين تواجههما الجزائر حاليا وهما مشكلة التشغيل والتنمية ،ولكن بالرغم من كل الآمال المتعلقة عليه إلا أنه توجد العديد من العوائق التي تحول دون تفعيله وتعميمه، فالمطلوب اليوم هو المضي في نسق أسرع نحو ايجاد الأطر القانونية التي تنظمه وكذلك العمل على نشر الثقافة المتعلقة به، والتي ستساعد أكثر على نشره والاستفادة منه .

2-ان ضآلة حجم الاموال التي جمعها صندوق الزكاة الجزائري جعلت عدد المستفيدين من قروضه ضئيلة جدا وبالنتيجة حجم التمويل الفردي لا يكفي لإنشاء مشروع مصغر.

3-اختلاف الآراء الفقهية حول موضوع استثمار اموال الزكاة هو اهم مصدر لانعدام الثقة في مؤسسات الزكاة ،فالجزائر مثلا اخذت بجواز الاقراض من اموال الزكاة ،في حين تبقى هذه المسالة في دائرة الخلاف، ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن هناك عزوفا كبيرا من المزكين عن الصندوق بسبب القرض الحسن على اعتبار أن تمليك الفقراء هو مبدا هام من مبادئ الزكاة ،ومن أجل تعزيز الثقة والتوجه نحو الصندوق لابد على الجزائر ان تعيد النظر في هذا المبدأ الا وهو تمليك الفقراء القروض التي منحت لهم.

4-قلة عدد المزكين بالنسبة للقادرين عليها وعدم الانتظام في دفعها يؤثر على توفير السيولة الزكوية وبالتالي على أداء الدور المنوط بها.

5-تقاعس العديد من المستفيدين من القروض الحسنة عن تسديد اقساطهم ويرجع الى عدة اسباب:

-إما أن المستفيد يجد صعوبة في بدء مشروعه لعدم توفر الخبرة الكافية.

-وإما أن المستفيدين حولوا الأموال بكل بساطة عن الوجهة التي منحت لهم من أجلها، وهنا يجب التأكيد بأن الاموال لا يعطيها بنك البركة سيولة مالية في يد المستفيد انما يموّل بها العتاد الملائم للنشاط الذي ينوي المستفيد من القرض الحسن العمل فيه، و بعد الاجراءات والحصول على العتاد يقوم ببيعه ووضع الاموال في حسابه الخاص وهذه حالة من التحايل والتلاعب بأموال الزكاة.

6-هناك من يعتبر أن تجربة مشروع صندوق الزكاة في الجزائر فاشلة وأن الاموال التي يتم جمعها هي اكثر من التي يصرح بها رسميا، لكن المشروع لم يفشل وفرص النجاح لاتزال قائمة ويتلخص ان مؤسسة الزكاة لم تنجح في عمليات التنظيم وجمع وتوزيع الزكاة فقط نظرا للسرقة التي تعرضت لها الصناديق المسجدية مما يوحي بهشاشة التنظيم الحالي لصندوق الزكاة.

اقتراحات: ولكي تنجح مؤسسة الزكاة وتتعزز الثقة فيها فنحن نقترح:

-زيادة دور الإعلام والتوعية خاصة ونحن نعلم أن عدد كبير من المزكين يمتنعون من أداء الزكاة للمؤسسة ويفضلون دفعها بأنفسهم إلى المستحقين بسبب عدم الثقة في المؤسسة.

-الربط بين الجانب الأكاديمي والجانب العلمي بمؤسسة الزكاة وذلك للاستفادة من أفكار الباحثين والدارسين في هذا المجال، خاصة وان نواة إرساء صندوق الزكاة كانت من الجامعة.

-وضع محاولات تنسيق بين مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي، ولما لا توحيد عملها ونشاطها والاستفادة من تجاربها.

-تشكيل لجنة علمية من الفقهاء والاقتصاديين ،لمعالجة الامور المعاصرة المتعلقة بالزكاة .

-الاهتمام بتقديم دراسات متكاملة عن حصيلة الزكاة بهدف التعريف بآثار الزكاة بشكل دقيق واثبات ذلك بالأرقام .

-اعفاء صندوق الزكاة الجزائري من تقديم القروض الحسنة لتمويل المشاريع المصغرة نظرا للشبهات الشرعية التي تعترض استثمار اموال الزكاة من جهة و نظرا لضعف حصيلة الصندوق من جهة اخرى، وان يترك ذلك التمويل للبنوك الاسلامية او هيئات مختصة مستقلة.

- يجب بناء سمعة لمؤسسة الزكاة بالجزائر مبنية على الثقة المتبادلة والبحث في سبل بعث وترقية هذه الثقة بين المؤدين للزكاة والمحصلين والموزعين .

- فتح تخصصات تعنى بالزكاة والاقتصاد الاسلامي لتخريج قوى عاملة مؤهلة للإشراف على ادارة الزكاة، وخاصة ما يسمح به النظام الجامعي LMD من فتح للتخصصات وفقا لما يحتاجه المحيط.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في العمل المؤسساتي الزكوي، حيث هناك بعض الدول طورت من اداء مؤسساتها الزكوية سواء ما تعلق بطرق التحصيل والجمع او طرق التوزيع على غرار التجربة الماليزية.

–ضبط أوعية الزكاة محاسبيا، فبما أن الشركات والمؤسسات لها سجلات محاسبية معدة من طرف محاسبين معتمدين ،وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمحاسبين ووزارة المالية ،تحسب الزكاة ضمن نفقات أو تكاليف المؤسسة او الشركة ،وتوضح في الميزانية المحاسبية كما هي عليه الحال نسب وانواع الضرائب وهذا من شأنه تسهيل متابعة وتقدير قيمة الزكاة المجباة من طرف مؤسسة الزكاة

–نشر فقه الزكاة كثقافة لدى افراد المجتمع ،وذلك على طريق الدعاية الاعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديثة والاعلام المرئي والمقروء والمسموع وادراجها في البرامج التعليمية والتكوينية المختلفة.

–تطبيق الاستقلالية في صندوق الزكاة التي تزيد من قدرته على الاندماج مع المجتمع، ووضعه تحت إدارة رجال الدين والدعاة مما يجعل الصورة الذهنية له لدى المواطن تتحسن، مما سيؤثر إيجابا على زيادة موارده وبالتالي زيادة منحه للقروض، مما ينتج عنه دفع لعجلة التنمية والمساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

– اضافة الى ترسيخ الشفافية و الحوكمة في مؤسسات الزكاة، مما يجعل الحسابات مكشوفة ودقيقة وهذا مهم لإقناع أفراد المجتمع بمآل الأموال التي يدفعونها, وشفافية مطلقة في كل ما يتصل بالصندوق ورفض أي تحجج اسمه السر المهني.

قـائـمة المـراجـع

1. ابراهيم حسين العسل ،التنمية في الفكر الاسلامي مفاهيم عطاءات معوقات اساليب المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط1 2006.
2. ابراهيم محمد البطاينة ،د زينب نوري الغريري ،النظرية الاقتصادية في الاسلام ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.ط2011،1.
3. احمد محمد عبد العظيم الجمل ،البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ،ط2008،1.
4. احمد محمد محمود النصار ،مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دارالنفائس للنشرو التوزيع الاردن،2009.
5. الامام مالك ،الموطا,ص167.
6. امين مصطفى عبد الله،اصول الاقتصاد الاسلامي، ونظرية التوازن الاقتصادي في الاسلام، طبع مطبعة عيسى البابي و شركاءه، مصر الجديدة 1983.
7. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1 2000
8. حامد عبد المجيد، سميرة ابراهيم ايوب ،د يونس البطريق سعيد عبد العزيز عثمان ،مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية مصر.2001.
9. حسين عبد الحميد احمد رشوان ،الاقتصاد والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي،ط2 2002،
10. الدكتور عبد الحميد براهيمي، مصدر العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الاسلامي ،مركز دراسات الوحدة ،طبعة اولى بيروت 1997.
11. روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، طبعة اولى،2013،
12. السيد احمد المخزنجي، الزكاة وتنمية المجتمع، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة،السنة17العدد187 عام1419هـ.
13. شهاب ،السيد عباس هاشم علوي، معالم الفكر التنموي الإسلامي، الإمام علي بن أبي طالب نموذجا،ص102،دار العصمة،البحرين،2007م
14. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر و التوزيع 1997، عمان الاردن – ط1

15. عاطف قبرصي،دولة الرفاهية الاجتماعية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،بيروت،2006
16. عبد الحميد الغزالي، الانسان اساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب
17. عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006م.
18. عبد الهادي علي النجار، الاسلام و الاقتصاد ،دراسة في المنظور الاسلامي لابرز القضايا الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب،1978،الكويت ص136
19. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية المنهج–النظرية القياس–جامعة كفر الشيخ دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع2011،.
20. علي السعيد ،دليل بعث المشروعات من اموال الزكاة –ميارة للنشر والتوزيع،ط1،تونس،2015
21. عوف محمود الكفراوي، اصول الاقتصاد الاسلامي ،مطبعة الانتصار للطباعة،ط1 الاوفست،2003
22. غازي عنابة ،الاقتصاد الاسلامي ،الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة،1995 دار احياء العلوم بيروت
23. فليح حسين خلف ،النظم الاقتصادية،(الراسمالية،الاشتراكية،الاسلام)عالم الكتب الحديث،عمان،الطبعة الاولى،2008،ص135
24. كامل بكري التنمية الاقتصادية قسم اقتصاد جامعة بيروت العربية .1988.
25. مالك ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق بيروت ،1978
26. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء(الحائز على جائزة نوبل للسلام 2006) الدار العربية للعلوم، ناشرون بيروت ،ط2007،2.
27. محمد احمد مهدي الكويت، نظام الوقف في التطبيق المعاصر ،نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الاسلامية، ،البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، الامانة العامة للأوقاف دولة الكويت، وقائع ندوات رقم 1423 .
28. محمد الرؤوف قاسمي الحسنى، الاقتصاد التضامني– الاجتماعي، نماذج المؤسسات التقليدية ،مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية،2011.
29. محمد انس الزرقا،خطة الاسلام في اعادة توزيع الدخل ولاثروة (الزكاة والضمان الاجتماعي)البنك الاسلامي للتنمية،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،ندوة رقم 1991،36،ص146

30. محمد حامد عبد الله ،اسس ومفاهيم الاقتصاد واقتصاديات الرعاية الصحية، معهد كوادر التنمية
31. محمد عاطف غيث ،محمد علي دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي محمد دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1986
32. محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية ،قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية 2003.
33. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها الدار الجامعية، مصر ،1999.
34. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الاولى،عمان، دار وائل للنشر و التوزيع،2006.
35. محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية مصر 1999.
36. محمود يونس ،صبحي تادرس ،مقدمة في الاقتصاد، قريصة ،دار النهضة العربية.
37. مدحت القريشي استاذ الاقتصاد الصناعي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات جامعة البلقاء التطبيقية دار النشر، الاردن 2007.
38. مدحت القريشي تطور الفكر الاقتصادي ،دار وائل للنشر ،عمان الاردن،الطبعة الاولى 2، 2008
39. مصطفى كامل السعيد، محاضرات في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية ،القاهرة،1980،ص165
40. منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي ،دار القلم،1ط،1979،
41. هشام مصطفى الجمل ،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة دار الفكر الجامعي اسكندرية ص387.
42. يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة ،مرجع .ج2.(دور الزكاة في علاج المشكلة الاقتصادية ،ورقة مقدمة في المؤتمر الاول للاقتصاد الاسلامي جامعة عبد الملك عبد العزيز جدة)
43. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، الجزائر ،1988.
44. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام، دار الطباعة للنشر و التوزيع ،بيروت،1985.

45. يوسف بن عبد الله الشبيلي،التامين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التامين التعاوني الرياض،2009.

الرسائل و المذكرات:

46. ابراهيم اسماعيل، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تنمية الموارد البشرية في الاردن، رسالة دكتوراه، ابي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010-.
47. احمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الاسلام، اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية و التسيير بجامعة الجزائر،2005-2006.
48. بلحاج مليكة، مساهمة المراة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة بريف تلمسان، ماجستير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010،2011.
49. بن منصور اليمين، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، دراسة ميدانية للميزابين بمدينة باتنة، ج جزائر باتنة ماجستير علم اجتماع2009-2010
50. بوفليح نبيل. مذكرة ماجستير اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004المطبق في الجزائر .جامعة الشلف 2004-2005)
51. حفصي بونبعو ياسين ،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة –حالة صندوق الزكاة في الجزائر، ماجستير، جامعة الجزائر2011،2010،3.
52. حورية حميدوش ،دور قطاع التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر،1995-2010.رسالة الماجستير 2010-2011.
53. حيمران رشيد، الوظائف الاقتصادية و استراتيجية التنمية في الاسلام ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
54. ختام عارف حسن عماوي،دور الزكاة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير، فلسطين،2010
55. دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق ،مذكرة ماجستير في الحقوق ،جامعة الجزائر2010،1-2011-ص140،139
56. دراوسي مسعود، اطروحة دكتوراه دولة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. سنة 2005 -2006

57. عماد معوشي، رسالة ماجستير في علوم التسيير–قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970–2007– سنة 2010–2011.

58. كمال رزيق،اطروحة شهادة دكتوراه دولة ،ارساء مؤسسة الزكاة في الجزائر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسير،2000

59. مجيد محسن محمد العصفور ،اطروحة دكتوراه دور الاسلام في دعم قضايا التنمية، نموذج المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في مملكة البحرين– الاكاديمية العربية مفتوحة–بالدانمارك2014.

60. محمد دماح ذبيح، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي جامعة باتنة 2008،ص16.

61. محمد محمود حسن ابو قطيش، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة، دراسة حالة الاوقاف الاردن، مذكرة ماجستير ،2002.ص35

62. محمد نور الدين اردنية، القرض الحسن واحكامه في الفقه الاسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2010

63. ملال محمد طارق مذكرة ماجستير تحليل اقتصادي – تمويل التنمية الاقتصادية و أهمية جباية القيم المنقولة في البورصة مع دراسة حالة بورصة الجزائر–1998–2001–جامعة الجزائر.

64. نعمت عبد اللطيف مشهور ، حول الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة ، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة 1988

65. وليد خصام العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع دراسة تحليلية 1990–2010 مذكرة ماجستير2013–2014–.

66. وليد خصام ماجستير العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع دراسة تحليلية 1990–2010 جامعة باتنة .

المجلات:

67. ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ،الشعبة الاحصائية دراسة في الاساليب السلسة، العدد 91 ،دليل الحسابات القومية ،دليل المؤسسات غير ربحية في نظام الحسابات القومية.نيويورك2005ص11.

68. بن الشيخ بوبكر الصديق،الزكاة كاداة للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة ،عرض تجارب بعض الدول الاسلامية،مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الاسلامية والعربية، العدد الخامس – محرم 1435هـ.نوفمبر 2013

69. بنعودة بنسعيد، اوداد رشيد ،رؤية اصولية لمسالة استثمار اموال الزكاة ،مجلة الفقه العدد 10-119-148-2013.

70. جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته ،الصين نموذجا ،جامعة البصرة، العدد السادس والثلاثون، المجلد التاسع،تموز ،2014.العلوم الاقتصادية.

71. دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور ،نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار التاسع عشر ،رجب1429هـ.ص9

72. زايدي حنيفة، قسم دكتوراه الفقه واصوله، مساهمة الزكاة والوقف في بناء الاقتصاد الوطني،رسالة المسجد ،السنة الثانية عشرة، العدد الرابع -1436-2014 -الجزائر.

73. -سليم هاني منصور، مجلة الوقف والاقتصاد، بحوث الاقتصاد العربية ،العدد 52/خريف2010،ص25

74. فارس مسدور استراتيجية استثمار اموال الزكاة ،مجلة رسالة المسجد،العدد0جمادى الاولى1424 هـ جويلية2003 ص29.

75. فارس مسدور، استراتيجية استثمار اموال الزكاة، مجلة (27)رسالة المسجد، العدد صفر(الجزائر، جويلية 2003).

76. مجلة العدد 4-الاقتصاد الاجتماعي التضامني اداة لتحقيق العدالة الاجتماعية-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة سلسلة السياسات العامة.

الملتقيات والندوات:

77. أبودريش الزهرة، بن عبد الرحمن نعيمة ،الملتقى العلمي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير ربحي (الزكاة الوقف)في تحقيق التنمية المستدامة2013،البليدة،الجزائر"ادارة الوقف وحمايته قانونيا" جامعة سكيكدة.

78. أمحمد حمو، سلسلة بحوث في العلوم الاقتصادية ،دروس، محاضرات ،ندوات ،ملتقيات ،الدور التمويلي للزكاة والوقف ،جامعة شلف الجزائر،ص18

79. أنطور بلال، الاستاذة طويل ياسمينة، الملتقى الدولي الأول حول : الاستثمار الوقفي –واقع وتحديات،

80. انظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، دراسة مقدمة الى ندوة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في العالم العربي 2002.الشارقة.

81. بشر محمد موفق لطفي ،بحث حول " أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي" جامعة المملكة – مملكة البحرين المشرف العام على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي http://iefpedia.com

82. ثروت محمد شلبي ،تنمية اجتماعية المستوى الاول، فصل دراسي ثاني،كود518،برنامج دراسة المجتمع، كلية الآداب جامعة بنها.

83. حمد تقروت، محمد طرشي، مقدمة في ملتقى حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد ،جامعة فرحات عباس سطيف

84. سعدات جبر، الوقف الاسلامي من القرآن و السنة النبوية واثره على تنمية المجتمعات الاسلامية. بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الاسلامية، فلسطين. جامعة القدس المفتوحة.2011.ص3.

85. سليمان ناصر، عواطف محسن ،مداخلة بعنوان" تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن–دراسة تقييمية–المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل "2011،الخرطوم ،السودان

86. فارس مسدور ،تجربة صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر ،ورقة بحثية غير مطبوعة .

87. فارس مسدور ،دور الوقف و الزكاة و القرض الحسن في مكافحة الفقر و البطالة في الجزائر بجامعة سعد دحلب البليدة، ورقة بحثية غير مطبوعة .

88. قاسم حاج محمد، استثمار اموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية ، بحث غرداية

89. قاسم حاج محمد، بحث بعنوان: استثمار اموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية، غرداية.

90. محمد عبد الحميد محمد فرحان ،دراسة حول التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة ،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

91. المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح،2007

92. منصوري الزين، سفيان نقماري، صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية ,مؤتمر دولي ثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف)في تحقيق التنمية المستدامة ،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية الجزائر,البليدة.2013 .

93. نعمون وهاب ,عناني سامية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة صندوق الزكاة الجزائري، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي جامعة قالمة،يوم3و4ديسمبر2012.

94. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي.

95.يوسف بن عبد الله الشبيلي التامين التكافلي من خلال الوقف ،ملتقى التامين التعاوني الرياض.2009.

الاتفاقيات و النصوص التنظيمية:

–المادة رقم 02،المؤرخة في 01 صفر 1425هـ،الموافق ل22مارس 2004من اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية، الجزائر.

المادة رقم 12 المؤرخة في 01 صفر 1425هـ،الموافق ل22مارس 2004م،من اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية ،الجزائر.

المراجع باللغة الاجنبية

96. Alain Beitone, Antoine Cazorla , Christine Dollo, Anne-Mary Drai, (dir.),Dictionnaire des sciences économiques, Armand Colin, 2eme édition, 2002.
97. Antonella Noya et Emma Clarence (Dir) (2007), Pour une économie sociale-Créer de la richesse par l'intégration sociale, Édition Economica, paris.
98. banque mondiale et instituts nationaux de statistiques 2012.
99. Centre International de formation de l'Organisation internationale du Travail, «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada.
100. Christine Collette et Benoît Pigé (2008), Économie Sociale et Solidaire-Gouvernance et Controle, Dunod Paris.

101. Eric Dacheux et Daniel Goujonk (2011), Principes d'économie solidaire, Ellipses Editions Marktin.
102. François Espagne ,Economie Sociale et solidaire :histoire et valeurs ,Forum régional de l'emploi dans l'économie sociale et solidaire en Rhone – Alpes –lyon ;11 janvier 2008 .
103. Genauto Carvalho et Sylvain Dzimira. Don et économie solidaire.M.A.U.S.S. / GERFA / CRIDA .
104. Hillenkamp Isabelle ,l'approche latino-américaine de l'économie populaire ,les inégalité et la pauvreté ,revue de la régulation ,N06/Paris,2ème semestre 2009 .
105. inspiré de j.j.laville ;l'économie solidaire une perspective internationale,paris desclé de brower 1994.
106. Jean-Louis-laville .economie solidaire.une perspective internationale.sous la direction post fae1994.
107. Jean-Noël Chopart, Guy Neyret et Daniel Rault (dir), Les dynamiques de l'économie socialeet solidaire, coll. Recherche, éd. La Découverte, 2006.
108. Laurent-fraisse et jean louis laville -Armand Colin-Revue tiers monde-n190- http://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2007-
109. Malika Ahmed –Zaid,Touhami Abdelkhalek ,Zied oulhazi, l'économie sociale et solidaire au Maghreb ,quel réalité pour quel avenir ?Algérie,Maroc,Tunisie,monographies nationales,Rapport pour IPEMD ,2013.
110. Marie de jerphanion et Laureline felder 'Pascal Gorge Levard. l'economie sociale et solidaire 'un atout pour la coopération décentralisé 'Agence française de dévelopement'Région'ILE de France Savoir communs n14. 2013
111. Philippe colombié-erik pillet entreprise sociale –les echos edition eyrolles d'organisation'préface de jean –louis bancel .président du group crédit coopératif
112. Panorama de l'économie sociale et solidaire en France et dans les régions édition 2012. INSEE Première n°1342 « Le Tiers secteur, un acteur économique important »
113. Prof. Fredrick O. Wanyama ،THE SOCIAL AND SOLIDARITY ECONOMY IN AFRICAN DEVELOPMENT: THE ROLE OF COOPERATIVES ،Paper prepared for a Cooperative Symposium on "Perspectives for Cooperatives in Southern Africa، Zambia,2012
114. Tara Mulqueen ,Micheal Menser,Yinet Rodriguez,Uruj Sheik,Building the solidarity economy In Brooklyn and(NYC)

Charif mustapha et Benmansour Abdellah ,Le role de l'état dans l'économie sociale en Algerie /the role of the state in sociale,revue international de l'économie sociale n321,2011

116- Neamtan, Nancy. "Growing the Solidarity Economy." Excerpt from her talk at the US Social Forum.

مواقع الانترنت :

115. ACOSS-URSSAF et MSA.traitement recherches et solidarités (www.recherches-solidarites.org)
116. Office du développement de la coopération http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=221&Itemid=246&lang=ar.
117. Office du développement de la coopération. http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=158
118. Office du développement de la coopération. http://www.odco.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=157.
119. Offices Nationales des statistiques Algérie 2014.p2.
120. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82280
121. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291
122. http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg102.htm
123. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847
124. http://www.siironline.org/alabwab/edare
125. www.gulfkids.com
126. www.marw.dz
127. http://www.ces.ma/ar/Pages/Auto-saisines/AS-19-2015-economie-sociale-et-solidaire.aspx
128. http://cborowiak.haverford.edu/solidarityeconomy/

الملحق رقم1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير معسكر

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة استبيان في اطار التحضير لإعداد رسالة الماجستير بعنوان:

الاقتصاد التضامني ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة تجربة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)

سيدي سيدتي

تقوم الطالبة بإعداد بحث اكاديمي تكميلي للحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد اجتماعي وتنمية اقتصادية بعنوان: الاقتصاد التضامني ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،دراسة تجربة صندوق الزكاة الجزائري.

ويمثل هذا الاستبيان احد الجوانب الهامة للبحث ويهدف الى دراسة وتحليل آراء المهنيين (ائمة، اطارات في وزارة الشؤون الدينية)والاكاديميين(اساتذة التعليم العالي(تخصص اقتصاد و علوم شرعية) و المزكين حول الزكاة كأداة من ادوات الاقتصاد التضامني واثرها في تشجيع الاستثمار والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونوجه عناية سيادتكم ان جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سنتعامل معها بسرية تامة ولن نستخدمها الا لغرض بحث علمي فقط ،كما ان تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في الجزائر.

لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على اسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، مع العلم بان صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتكم.

في انتظار اجابتكم ،تقبلوا منا سيدي سيدتي فائق الاحترام والتقدير مع الشكر الجزيل لحسن تعاونكم .

الباحثة الغلم مريمة

ملاحظة :الرجاء وضع علامة(x) في المربع المناسب للإجابة:

اولا: معلومات عامة عن عينة الدراسة.

1-الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

2-السن: اقل من 30 ☐ من 30 الى 45 ☐ اكبر من 45 ☐

3-الوظيفة:

إمام ☐ اطار في الشؤون الدينية ☐ استاذ جامعي ☐ وظيفة اخرى ☐

اولا: معلومات حول الزكاة

1-أداء الزكاة: هل انت من المزكين ؟

نعم ☐ لا ☐ امتنع عن الاجابة ☐

2-بافتراض انك من المزكين لمن تعطي اموالك ؟

صندوق الزكاة ☐ توزيع مباشر ☐

3-هل انت مطلع على الاقتصاد الاسلامي ؟

مطلع ☐ نوعا ما ☐ غير مطلع ☐

4- هل انت مطلع على صندوق الزكاة الجزائري ؟

مطلع ☐ نوعا ما ☐ غير مطلع ☐

5-من بين الاصناف المستحقة للزكاة لمن تفضل اعطاء زكاة اموالك ؟

صنف مستثمر ☐ صنف مستهلك ☐ غير مهم ☐

-6

-اذا كنت تفضل دفع الزكاة الى الصندوق فلاي سبب؟	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
لأنها واجب شرعي					
لأنه يساهم في التشغيل والتنمية الاقتصادية					
لأنه يكفيك عن البحث عن الفقراء والمساكين					

7- اذا كنت تفضل دفع الزكاة للمستحقين فما ترتيب الاولويات لديك ؟

مصارف الزكاة	1	2	3	4	5
الفقراء والمساكين					
الغارمين					
في سبيل الله					
ابن السبيل					

8-ما مدى ثقتك في صندوق الزكاة الجزائري؟

ممتازة ☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ لا اعرف ☐

9-هل علم المزكين بالمشاريع المنجزة يحفزهم لوضع اموالهم في صندوق الزكاة ؟

موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق مطلقا ☐

-اثر الزكاة على الاستثمار و التكافل الاجتماعي

1-: تؤثر الزكاة على العناصر التالية:

العناصر المتأثرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
محاربة الاكتناز					
تحفيز الاستثمار					
محاربة البطالة					
تشجيع الانتاج					

اعادة توزيع الدخل					

2- جمع وتوزيع الزكاة له اثر كبير في توطيد العلاقة بين المسلمين وتحقيق التكافل الاجتماعي ؟

موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق مطلقا ☐

3-ما هي الجهة الاكثر نجاعة في توزيع الزكاة ؟

موزعو الزكاة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
الدولة هي المسؤولة عن توزيع الزكاة					
الفرد هو المسؤول عن زكاة ماله					
اشتراك الفرد والدولة في توزيعها					

4-كيف ترى الاداء الحالي لصندوق الزكاة في الجزائر ؟

ممتاز ☐ جيد ☐ مقبول ☐ سيء ☐ سيء جدا ☐ لا اعرف ☐

5-يعتبر القرض الحسن الذي يقدمه صندوق الزكاة اداة فعالة لتمويل الاستثمار في الجزائر ؟

موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق مطلقا ☐

6-ما هي الخدمة المقدمة من طرف صندوق الزكاة الاكثر تشجيعا للاستثمار في نظرك ؟

الخدمات التي يقدمها صندوق الزكاة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
زكاة القوت (الفقراء والمساكين)					
تنمية حصيلة الزكاة(استثمار اموال الزكاة من القرض الحسن)					

7-ما هي النقاط السلبية التي تراها في القرض الحسن المقدم من طرف صندوق الزكاة الجزائري ؟

العناصر	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا

مبلغ القرض الحسن					
مدة سداد القرض					
مبدا التمليك					
الجهة الدارسة للملف					
المستفيدون من القرض					

8-ما مدى موافقتك على توفير العوامل التالية وتأثيرها على صندوق الزكاة الجزائري ؟

العوامل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
استقلالية الصندوق					
الرقابة على الصندوق					
سياسة توزيع الزكاة في الصندوق					
كيفية تحصيل الزكاة في الصندوق					
سياسة الترويج والتوعية لصندوق الزكاة					
عناصر اخرى					

9-كيف ترى مستقبل صندوق الزكاة في الجزائر ؟

ممتاز ☐ جيد ☐ مقبول ☐ سيء ☐ سيء جدا ☐ لا اعرف ☐

10-ما اقتراحاتك لتطوير أداء صندوق الزكاة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر ؟

العوامل	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق مطلقا**
زيادة حصة القرض الحسن من اموال زكاة الصندوق					
تغير صيغة القرض المؤقت الى صيغة التمليك					
تحويل مسؤولية منح القرض الحسن الى هيئة تابعة لصندوق الزكاة					
زيادة الرقابة فيما يخص دراسة الملفات					

الملحق رقم 2:

الاستبيان الثاني :خــاص بالمستفيدين من اموال الزكاة لمعرفة الوضعية الاجتماعية

استمارة استبيان في اطار التحضير لإعداد رسالة الماجستير بعنوان:

الاقتصاد التضامني ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية 'دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا'

ملاحظة :الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة :

اولا: معلومات عامة عن عينة الدراسة

الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

2-الوضعية : متزوجة ☐ اعزب ☐ ارمل(ة) او مطلق(ة) ☐

3-السن : اقل من 30 ☐ من 30 الى 50 ☐ اكبر من 50 ☐

4-المستوى التعليمي: شهادة مدرسية ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5-الخبرة المهنية

اقل من 10سنوات ☐ من 10 الى 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

6-هل انت مطلع على صندوق الزكاة الجزائري ؟

مطلع ☐ نوعا ما ☐ غير مطلع ☐

7-ما مجال المشروع الذي قمت به ؟

تجارة ☐ صناعة ☐ خدمات ☐ فلاحة ☐

8-المرحلة الحالية للمشروع مشروع جديد ☐ توسعة ☐

9 -كلفة المشروع

اقل من 20مليون ☐ من 20 الى 30مليون ☐ اكثر من 30 مليون ☐

10-المحل المزمع استغلاله ملك خاص او وراثة ☐ كراء ☐

11-كم يبلغ عدد الموظفين الذين تشغلهم في مشروعك ؟

لا احد ☐ من 1الى5 ☐ من6 الى 10 ☐ اكثر من 10 ☐

12- تقييم رضا المستفيدين من اموال الزكاة

باعتبارك احد المستفيدين من اموال الزكاة هل تؤمن اصلا بفكرة القرض الحسن ؟	نعم	لا
هل انت راض عن مبلغ القرض وانه كافي لإنجاح المشروع ؟		
عند توجهك لفرع الشؤون الدينية هل واجهت صعوبات عند تسلم القرض الحسن ؟		
هل انت راض عن مدة سداد القرض ؟		
هل انت مقتنع عن المشروع الذي قمت به ؟		
هل تقوم هيئة الزكاة بمراقبة المشاريع الاستثمارية ؟		
هل تتلقى تكوين ودعم من طرف السلطة المعنية لمسايرة المشروع ؟		
هل تفكر في تطوير المشروع وتوسعته ؟		
هل مستواك المعيشي يسمح لك بان تكون مزكي ؟		
هل التجربة التي قمت بها انت مفتخر بها وتفكر بان تحكيها للاخرين ؟		

-عملية المتابعة تتم بصفة دورية ☐ غير دورية ☐ المنتفع يرفض المتابعة ☐

-هل ساعم مشروعك في العوامل التالية :

ارتفاع مداخيلك : نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐

-كم تقدر نسبة ارتفاع مداخيلك :

من 0الى25% ☐ من 25 الى 50☐ من 50 الى 100 ☐

-نوعية المسكن الحالي كراء ☐ ملك خاص ☐

-تقييم المسكن حالة جيدة ☐ متوسطة ☐ دون المتوسط ☐

-الحالة الصحية لأفراد العائلة : جيدة ☐ متوسطة ☐ دون المتوسط ☐

-العوامل

العوامل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
تحسين مستوى المعيشة					
تحقيق الاكتفاء الذاتي					
تغطية تكاليف الحياة					
الوصول الى حالة الرفاهية					

-اذا اصبحت من المزكين فلمن تعطي اموالك ؟

للمستحقين ☐ صندوق الزكاة ☐

-ماهي الحاجيات التي تعيق المشروع وما اقتراحاتكم ؟

.....

فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اهداء

شكر وعرفان

مقدمة

خـــطـة البـحث

الفصل الاول :الاطار النظري للاقتصاد التضامني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.....1

مقدمة الفصل.....1

المبحث الاول: مدخل الى الاقتصاد التضامني.....1

المطلب الاول: التطور التاريخي للفكر الاقتصادي 1

1-ملامح الفكر الاقتصادي قبل الفكر الراسمالي.....2

2-الفكر الاقتصادي الرأسمالي 4

3-الفكر الاقتصادي المعاصر 5

المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد التضامني.....6

1-مفاهيم اساسية 6

2-مفهوم الاقتصاد التضامني 9

3-نشأة الاقتصاد التضامني 14

4-مقاربات الاقتصاد التضامني 15

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد التضامني واهدافه والعائلات المختلفة له 18

1-مبادئ الاقتصاد التضامني.....18

2-اهداف الاقتصاد التضامني.....19

3-العائلات المختلفة للاقتصاد التضامني 21

4-الاقتصاد التضامني والعدالة الاجتماعية 22

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 23

1-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :اقتصاد يزدهر في المنطقة العربية 23

2-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر 23

3- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب 27

4- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا 33

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية 'اسس ومفاهيم ' .....35.

المطلب الاول: ماهية التنمية الاقتصادية 35

1-ماهية التخلف الاقتصادي 35

2-معايير التخلف الاقتصادي 36

3-تعريف التنمية الاقتصادية 37

3-1-مفهوم النمو الاقتصادي 37

3-2-تعريف التنمية الاقتصادية 38

3-3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 39

4-معايير قياس التنمية الاقتصادية 42

المطلب الثاني :اهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية 43

1-اهداف ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية 44

2-معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية 44

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 46

1-مصادر تمويل داخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية 46

2-مصادر تمويل خارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية 49

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية 53

1-التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي 55

2-التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي 58

2-1- مفهوم التنمية في الفكر الاسلامي 58

2-2 معوقات التنمية في الفكر الاسلامي 59

2-3-هدف التنمية في الاسلام 60

المبحث الثالث: التنمية الاجتماعية 'اسس ومفاهيم '.....61

المطلب الاول:ماهية التنمية الاجتماعية 61

1-مفهوم التنمية الاجتماعية 61

2-معايير التنمية الاجتماعية حسب روب PH Roupp.....61

3-معوقات التنمية الاجتماعية 61

المطلب الثاني :العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية 62

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاجتماعية 62

1-الثنائية الاجتماعية 62

2-نظرية دافع الانجاز 62

3-نظرية المجتمع القروي 62

خاتمة الفصل 63

الفصل الثاني: دور ادوات الاقتصاد التضامني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (الزكاة والاوقاف نموذجا).....64

مقدمة الفصل

المبحث الاول: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....64

المطلب الاول: ماهية الزكاة.....64

الفرع الاول: تعريف الزكاة والاصناف التي تجب فيها 64

1-الزكاة لغة واصطلاحا.....65.

2-الاصناف التي تجب فيها الزكاة.....66

3-فرضية الزكاة ودليل مشروعيتها و حكم مانعها.....68

الفرع الثاني: مسالة استثمار اموال الزكاة.....70.

1-مفهوم استثمار اموال الزكاة..... 70

2-صور استثمار اموال الزكاة.....72

المطلب الثاني :دور استثمار اموال الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....73

الفرع الاول: سياسة الزكاة في التخفيف من اعباء الدولة.....74

الفرع الثاني: دور استثمار اموال الزكاة في تحقيق الفعالية الاقتصادية.....75

الفرع الثالث: دور الزكاة في تمويل مشاريع التنمية المحلية.....77

الفرع الرابع : اثر الزكاة على الانتاج و الاستثمار.....78

المطلب الثالث: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية.....81

الفرع الاول: دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي.....83

1-مفهوم التكافل الاجتماعي لغة واصطلاحا 83

2--دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين المناطق الاسلامية 86

الفرع الثاني: دور الزكاة في حل مشكلة الفقر.....87

1-مفهوم الفقر النسبي 87

2-مفهو الفقر المطلق.....88

3-الزكاة وسيلة عملية لعلاج مشكلة الفقر.....88..

الفرع الثالث : دور الزكاة في حل مشكلة البطالة.....89

1-البطالة لغة 89

2-البطالة بالمعنى الاقتصادي.....89

3-اثر الزكاة في الحد من البطالة.....89

المطلب الرابع :مؤسسات الزكاة في العالم العربي والاسلامي.....90

الفرع الاول: صندوق الزكاة في دولة قطر.....90

1-نشأة صندوق الزكاة بدولة قطر.....92

2-اهم انجازات صندوق الزكاة القطري..... 94

الفرع الثاني : تجربة ماليزيا ولاية سلانجور.....96

المبحث الثاني :دور الاوقاف في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.....98

المطلب الاول :مفهوم الاوقاف.....98

الفرع الاول :تعريف الوقف لغة و اصطلاحا.....98

الفرع الثاني: اصل مشروعية الوقف.....99

الفرع الثالث: انواع الوقف 100

المطلب الثاني : دور الوقف في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.....101

الفرع الاول: الوقف ومكافحة فقر الدخل.....102

الفرع الثاني: مساهمة الوقف في العملية الانتاجية.....103

الفرع الثالث: سياسة الوقف في التخفيف من اعباء الدولة.....104

المطلب الثالث : دور الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية.....105

الفرع الاول: الوقف و التنمية البشرية.....106

الفرع الثاني: دور الوقف في التقليل من مشكلة البطالة.....107

الفرع الثالث: دور الوقف في القطاع الصحي.....108

المطلب الرابع :مؤسسات الاوقاف في العالم العربي والاسلامي.....109

الفرع الاول: تجربة الوقف في الجزائر.....109

1-نبذة تاريخية عن الاوقاف في الجزائر.....109

2-الهيكل الاداري والتنظيمي لتسيير الاوقاف في الجزائر.....110

2- الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر وطرق استثمارها.....110

3- الفرع الثاني: تجربة الوقف في المملكة الاردنية الهاشمية.....110

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 111

المطلب الاول: الدراسات الجزائرية.....111

المطلب الثاني: الدراسات العربية.....119

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية .....125.

خاتمة الفصل 125

الفصل الثالث: دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاقتصادي والاجتماعي.....126

المبحث الاول: نشأة صندوق الزكاة الجزائري.....126

المطلب الاول: التعريف بصندوق الزكاة الجزائري.....127

الفرع الاول: نشأة الصندوق.....128

الفرع الثاني :تعريف الصندوق..... 129

الفرع الثالث: طريقة تسيير صندوق الزكاة واهم اهدافه.....129

الفرع الرابع: طريقة تحصيل وتوزيع الزكاة.....130

المطلب الثاني :القرض الحسن في صندوق الزكاة الجزائري.....131

الفرع الاول :تعريف القرض الحسن.....132

الفرع الثاني: اهمية القرض الحسن.....133

الفرع الثالث: المشاريع ذات الاولوية في التمويل من القرض الحسن.....134

المطلب الثالث : آلية القرض الحسن لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....134

المبحث الثاني: عرض وتقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة(2003-2014) 135

المطلب الاول :تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003-2014.....135

الفرع الاول: تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الوطني من سنة 2003-2014...136

الفرع الثاني :تقييم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري على المستوى الولائي (ولاية معسكر) 2003-2012

المطلب الثاني :عرض وتقييم تجربة تمويل الاستثمار (القرض الحسن) على المستوى الوطني والولائي

الفرع الاول: عرض عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري (زكاة المال، الفطر وزكاة الزروع والثمار).....140

الفرع الثاني: عدد المستفيدين من القرض الحسن و المشاريع الممولة وطنيا و ولائيا.....142

المبحث الثالث :الدراسة الميدانية حول صندوق الزكاة الجزائري.....144

المطلب الاول: منهج الدراسة الميدانية و البيانات المعتمد عليها في الدراسة.....145

الفرع الاول: البيانات الثانوية 146

الفرع الثاني: البيانات الاولية.....147

الفرع الثالث: تحديد مجتمع وعينة الدراسة.....148

المطلب الثاني: إجراءات تحليل نتائج الدراسة.....149

المطلب الثالث: معالجة الاستبيان.....150

الفرع الاول: تقديم خصائص العينة.....151

الفرع الثاني: تحليل الاستبيان.....152

1-معلومات عامة حول الزكاة وصندوق الزكاة.....,..162

2- تأثير الزكاة على الاستثمار..... ...170

الفرع الثالث: تحليل النتائج والاستنتاجات

المطلب الرابع: معالجة الاستبيان الخاص بالمستفيدين من القرض الحسن.....180

الفرع الاول : اختبار ثبات وصدق الاستبيان..... 181

الفرع الثاني: تقديم خصائص العينة.....183

الفرع الثاني: تقييم الوضعية الاجتماعية للمستفيدين من القرض الحسن.....200

الفرع الثالث: تحليل نتائج و الاستنتاجات.....202

خلاصة الفصل.....202

الخاتمة العامة 203

المراجع 209

الملاحق.....224

قائمة الجداول 236

قائمة الاشكال.....240

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	القيم والمبادئ الاساسية للاقتصاد التضامني	19
02-01	دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	21
03-01	نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	28
04-01	اهم قطاعات التعاونيات بالمغرب	34
05-01	قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا	35
05-01	الفرق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	42
01-02	مقدار ما تأكله الزكاة من الثروة في حالة عدم الاستثمار	78
02-02	كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاقتصادية	95
03-02	كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاجتماعية	96
04-02	كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية التعليمية	97
05-02	كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الانسانية	109
06-02	كيفية صرف الزكاة وفق برنامج تنمية المؤسسات الدينية	109
02-07	احصائيات الوقف الجزائري	111
01-03	توزيع الزكاة في الجزائر	130
02-03	المشاريع ذات الاولوية في تمويل من القرض الحسن	132
03-03	حصيلة صندوق الزكاة الجزائري لفترة 2003-2014	134
04-03	حصيلة صندوق الزكاة لولاية معسكر لفترة 2003-2012	136
05-03	عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني لفترة 2003 -2012	138
06-03	عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة لولاية معسكر 2003-2012	140
07-03	عدد المستفيدين من القرض الحسن لفترة 200-	142

	2014	
03-08	عدد المشاريع الممولة وطنيا من فترة 2004-2009	144
03-09	عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الولائي لزكاة لولاية معسكر	145
03-10	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	146
03-11	مقياس ليكارت الخماسي	151
03-12	مقياس ليكارت الثلاثي	152
03-13	توزيع معامل ألفا كرونباخ	153
03-14	توزيع العينة حسب متغير الجنس	154
03-15	توزيع العينة حسب متغير السن	156
03-16	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	157
03-17	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	159
03-18	توزيع العينة حسب متغير اداء الزكاة	160
03-19	الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي	161
03-20	الاطلاع على صندوق الزكاة	162
03-21	الاصناف المستحقة لزكاة	163
03-22	اعطاء الزكاة	164
03-23	مصارف الزكاة	165
03-24	الثقة في صندوق الزكاة الجزائري	166
03-25	تاثير علم المزكين بالمشاريع المنجزة حول تحفيزهم بوضع اموالهم في صندوق	167
03-26	تولي البنوك الاسلامية عملية جمع وتوزيع الزكاة	168
03-27	تاثير الزكاة على التكافل الاجتماعي	169
03-28	تاثير الزكاة على العناصر الاساسية	170
03-29	الجهة الاكثر نجاعة في توزيع الزكاة	171
03-30	الاداء الحالي لصندوق الزكاة الجزائري ,	172
03-31	القرض الحسن اداة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية	173
03-32	الخدمة المقدمة الاكثر تشجيعا للاستثمار	174
03-33	تأثير بعض العوامل على القرض الحسن	175
03-34	تأثير العناصر الخمس على صندوق الزكاة الجزائري	176
03-35	مستقبل صندوق الزكاة في الجزائر	177

03-36	تطوير اداء الصندوق الزكاة في مجال تمويل مشاريع الاستثمارية	178
03-37	توزيع معامل ألفا كرونباخ	179
03-38	توزيع العينة حسب متغير الجنس	180
03-39	توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	181
03-40	توزيع العينة حسب متغير السن	182
03-41	توزيع العينة حسب متغير مستوى التعليمي	183
03-42	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	184
03—43	توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة الجزائري	185
03-44	توزيع العينة حسب متغير مجال المشروع	186
03-45	توزيع العينة حسب متغير نوعية المشروع	187
03-46	توزيع العينة حسب متغير كلفة المشروع	188
03-47	توزيع العينة حسب متغير المحل المزمع استغلاله	189
03-48	توزيع العينة حسب متغير عدد العمال الموظفين	190
03-49	توزيع العينة حسب متغير متابعة المشروع	191
03-50	توزيع العينة حسب متغير نسبة ارتفاع المداخيل	192
03-51	توزيع العينة حسب متغير نوعية المسكن الحالي	193
03-52	توزيع العينة حسب متغير تقييم المسكن	194
03-53	توزيع العينة حسب متغير الحالة الصحية لأفراد العائلة	195
03-54	توزيع العينة حسب متغير تقييم المستوى المعيشي للمستفيدين	196
03-55	توزيع العينة حسب متغير اعطاء اموال الزكاة	197

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	مثلث الاقتصاد التضامني	16
02-01	الاقتصاد التضامني مقاومة يبحث عن بديل	17
01-02	تناقص الثروة المعطلة	21
02-02	العلاقة بين الانتاج و الاستثمار	79
01-03	حصيلة صندوق الزكاة الجزائري خلال فترة 2003-2014	80
02-03	حصيلة صندوق الزكاة لولاية معسكر لفترة 2003-2012	137
03-03	عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني لفترة 2003 -2012	139
04-03	عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة لولاية معسكر 2003-2012	143
05-03	عدد المستفيدين من القرض الحسن على مستوى التراب الوطني 2003-2014	146
06-03	عدد المشاريع الممولة وطنيا 2004-2009	147
07-03	توزيع العينة حسب متغير الجنس	148
08-03	توزيع العينة حسب متغير السن	149
09-03	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	150
10-03	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	151
11-03	توزيع العينة حسب متغير اداء الزكاة	152
12-03	توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على الاقتصاد الاسلامي	153
13-03	توزيع العينة حسب متغير الاطلاع على صندوق الزكاة	154

03-14	توزيع العينة حسب متغير الاصناف المستحقة لزكاة	155
03-15	توزيع العينة حسب متغير اعطاء الزكاة	156
03-16	توزيع العينة حسب متغير الجنس	175
03-17	توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	176
03-18	توزيع العينة حسب متغير السن	177
03-19	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	178
03-20	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	179
03-21	توزيع العينة حسب الاطلاع على الصندوق الجزائري	180
03-22	توزيع العينة حسب مجال المشروع	181
03-23	توزيع العينة حسب نوعية المشروع	182
03-24	توزيع العينة حسب كلفة المشروع	183
03-25	توزيع العينة حسب المحل المزمع استغلاله	184
03-26	توزيع العينة حسب متابعة المشروع	185
03-27	توزيع العينة حسب مساهمة المشروع	187
03-28	توزيع العينة حسب نسبة ارتفاع المداخيل	188
03-29	توزيع العينة حسب نوعية المسكن الحالي	189
03-30	توزيع العينة حسب تقييم المسكن الحالي	189
03-31	توزيع العينة حسب الحالة الصحية لأفراد العائلة	190
03-32	توزيع العينة حسب تقييم المستوى المعيشي للمستفيدين	192
03-33	توزيع العينة حسب اعطاء اموال الزكاة	193

الملخص:

ان الاقتصاد التضامني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد بمقدرة اية دولة متقدمة او نامية ان تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع ،فهو يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم ويسعى في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية الى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية انطلاقا من المستوى المحلي الى المستوى العالمي، ومن هنا يأتي دور الزكاة والاوقاف كأداتين تنمويتين يقدمها الاقتصاد الاسلامي علاجا لما تعانيه المجتمعات الانسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل. وقد تناولت الدراسة الميدانية دور الزكاة التضامني في الجزائر لتكون اداة مستقرة ومستمرة وضعها الشارع لإعادة توزيع الدخل في المجتمع وهو شكل ضروري لا يعيش المجتمع بدونه ولا يصح اقتصاد بدونه حيث تعمل على تصحيح الاختلالات التوزيعية بطريقة دورية ومنتظمة ، الا ان هشاشة الاقتصاد الوطني نتج عنها ضعف الاقتصاد التضامني فلم ينجح بما فيه الكفاية في خلق مناصب الشغل وعدم القدرة على تقليص الفوارق الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مؤسسة الزكاة .

Résumé :

L'économie solidaire constitue l'une des alternatives modernes proposées dans une optique de développement économique et social. Cette alternative intervient suite à l'incapacité des Etats (développés ou en voie de développement)à prendre en charge l'ensemble des tâches de développement de la communauté. L'économie solidaire favorise les valeurs et les principes qui mettent l'accent sur les besoins des personnes et de leurs communautés et cherchent dans une atmosphère de participation volontaire et d'auto-assistance à atteindre l'équilibre économique et la justice sociale du niveau local au niveau mondial. Ainsi l'on peut concevoir le rôle de la Zakat et du Waqf, en tant qu'outils fournis par la législation islamique permettant de résoudre les déséquilibres en matière de répartition de la richesse et de distribution des revenus.
Cette étude traite du rôle de la Zakat dans la concrétisation de l'économie solidaire en Algérie et des possibilités d'en faire un outil stable et continuel de redistribution des revenus, apte à réajuster les disparités socio-économiques. Il s'est avéré, à l'issue de notre enquête de terrain que la fragilité de l'économie nationale a donné lieu à une économie faible en termes de solidarité et incapable à réduire les inégalités sociales. Fondation
Mots clés: économie solidaire, développement économique et social, institution de la zakat.

Abstract :

The Solidarity economy now is one of the proposed modern alternatives; to achieve economic and social development. So no longer can any developed country to participate in all the going on developmental assignments in a society. It promotes the values and principles that focus more on people's needs and their communities'. And seeks to achieve economic balance and social justice in an atmosphere of voluntary and self-participation, Proceeding from the current level to the global level, and here comes the role of Zakat and Awqaf As developmental tools presented by the Islamic economy as a treatment to what ails human societies from the imbalance in wealth and income distribution . The field study was about the role of Zakat and solidarity in Algeria to be a stable and continuous tool; that people put for the redistribution of income in the community .And yet it is a necessary frame to any society and to any economy. In which it works on correcting the distributional imbalances in a periodic and regular manner. But the fragility of the national economy resulted of a weakening of solidarity and was not successful enough in creating new jobs and reduce social inequalities.

Key words: solidarity economy, economic and social development, corporation of zakat .